نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

"The Role of the private sector in the economic development in Palestine from the؛ Positive and Islamic Economic perspectives"
"A Comparison and Econometric Study on the Palestinian Economy (1996-2013)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: Kamal J. Abou skhaila **اسم الطالب:** كمال جمال أبو سخيلة

Signature: **التوقيع:**

Date: 03/02/2015 **التاريخ:** 03/02/2015

الجامعة الإسلامية بغـزة

عمـادة الدراسات العليـا

كليـــة التجـــارة

قسم اقتصاديات التنمية

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

"The Role of the private sector in the economic development in Palestine from the؛ Positive and Islamic Economic perspectives" "A Comparison and Econometric Study on the Palestinian Economy (1996-2013)"

إعداد الباحث:

كـمال جمال أبو سـخيلة

إشــراف:

أ.د. محمد ابراهيم مقداد

أستاذ الاقتصاد ومساعد نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي

أ.د. ســمير خالد صافي

أستاذ الإحصاء ونائب عميد كلية التجارة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1436 هـ /2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/

التاريخ Date 2015/01/27

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **كمال جمال رشيد أبو سخيلة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية وموضوعها:

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي
دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

The Role of private Sector in the Economic Development in Palestine from the positive and Islamic economic perspective
A comparison and Economic study on the Palestinian Economy (1996-2013)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 07 ربيع الآخر 1436 هـ، الموافق 2015/01/27م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. ياسر عبد طه الشرفا	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾
(سورة يونس: آية 4).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ :

" إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ: مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " (صحيح مسلم(1631)).

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة دور وقدرة القطاع الخاص في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير القطاع الخاص الفلسطيني، ممثلاً بالمتغيرات المستقلة (القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني، عدد العاملين في القطاع الخاص، صادرات القطاع الخاص) على التنمية الاقتصادية ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع أول، ومعدل البطالة كمتغير تابع ثاني، خلال الفترة (1996-2013).

ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث باستخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي، حيث يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهو يناسب الظاهرة موضع الدراسة، وذلك لتوضيح دور القطاع الخاص الفلسطيني على تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) من خلال متغيرات الدراسة، في حين يستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر القطاع الخاص كأحد أهم محددات التنمية الاقتصادية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views7.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة: أوضحت الدراسة وجود علاقة تبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث كانت جميع إشارات المتغيرات المستقلة متفقة مع النظريات الاقتصادية، كما بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج القياسي الأول 72% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لهذا النموذج المتمثلة في (القيمة المضافة للقطاع الخاص، عدد العاملين، صادرات القطاع الخاص) تفسر 72% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل الأخرى، أما النموذج الثاني فكانت قيمة معامل التحديد المعدل 59.3% أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في (القيمة المضافة للقطاع الخاص، صادرات القطاع الخاص) تفسر 59.3% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو معدل البطالة في ظل ثبات العوامل الأخرى.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيعه من خلال تقديم كافة التسهيلات له ودعمه، العمل بشكل جدي وسريع للتخلص من الإتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الإحتلال وخاصة إتفاق باريس الاقتصادي، لأن هذه الاتفاقيات تعد من أكثر الأمور عرقلة لعملية التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study discusses the role and capacity of the private sector in Palestinian to achieve economic development, where this study aimed to release the influence of the Palestinian private sector, representatives of the independent variables (value added of the Palestinian private sector, the number of workers in the private sector, the private sector's exports) to representatives of the Economic Development The real gross domestic product (GDP) as the dependent variable first, and the unemployment rate as the dependent variable the second, during the period (1996-2013).

In order to achieve the purposes of the study, the researcher using two approaches: descriptive analytical and quantitative, where is this approach more curriculum used in the study of social and human phenomena, which fits the phenomenon under study, so as to clarify the role of the Palestinian private sector to achieve economic development in Palestine during the period (1996-2013) through the variables of the study, while the quantitative approach used to build a standard model for measuring the impact of the private sector as one of the most important determinants of economic development, using the statistical program E-Views7.

The study concluded number of important results: The study showed that there is a reciprocal relationship between the independent variables of the study and subsidiaries, where were all the independent variables signals consistent with economic theory, as the rate was specifically record the first 72% of the model coefficient This means that the independent variables of the model of (value-added private sector, the number of workers, the private sector exports) explain 72% of the change in the dependent variable which is GDP in light fastness and other factors, while the second model was the value of the coefficient of determination average of 59.3% means that the independent variables of the model of (the added value of the private sector, the private sector exports) explain 59.3% of the change in the dependent variable in which the unemployment rate held constant other factors.

The study ends with an important recommendations, for example: the need to give an effective and genuine role for the private sector and involvement in the economic development process and encouraged to provide all facilities to him and support, work in earnest and quick to get rid of the economic agreements signed with the occupation, especially the Paris Agreement for Economic, because these agreements is one of the more things obstruction to the process of economic development.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

- ❖ إلى والدي الكريمين، أعز الناس على قلبي...
- ❖ إلى إخوتي وأختي الأحباب حفظهم الله جميعاً...
- ❖ إلى أصدقائي الأعزاء...
- ❖ إلى كل طالب علم في هذا الزمان...

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع سائلاً المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

الباحث

كمال جمال أبو سخيلة

الشكـر والعرفـان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد،،،

في هذه اللحظات الأخيرة التي تكاد فيها كل الصعوبات والمتاعب تتحول إلى أمل فإنني أحمدُ الله على إتمام هذه الدراسة ولا يسعني بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى إلا أن أرفع إلى الله آيات الشكر والثناء الذي لولاه لما كان لهذا العمل أن يخرج إلى النور قال تعالى ﴿**لَئِن شَكَرتُم لَأَزِيدَنَّكُم**﴾ [إبراهيم، آية 7].

وامتثالاً لقول المصطفى: **(لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)**، فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري من أستاذي الأفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد ابراهيم مقداد، والأستاذ الدكتور/ سمير خالد صافي –حفظهم الله، على تفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة، وتوجيهاتهم التي كانت لها الأثر الواضح في تشجيعي على القيام بهذه الدراسة بشكلها النهائي حيث استفدت من خبراتهما العلمية في كل جزء من أجزاء الدراسة، وأدعو الله أن يوفقهما في كل أمورهم، وأن يسدد خطاهم لخدمة طلاب العلم.

كما وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير لأستاذي الكريمين عضوي لجنة المناقشة، اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذا البحث الدكتور/ علاء الدين الرفاتي، والدكتور/ ياسر الشرفا.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى والدي الغاليين على مساعدتهم لي في كافة أمور دراستي، وكذلك أقدم شكري إلى أهلي وإخواني جلال وعماد، وأختي كارول لدعمهم لي.

وأخيراً أتقدم بتقديري الخالص إلى جميع من ساعد في إنجاز هذه الدراسة وساعدني في توفير ما تحتاجه من بيانات ومعلومات.

الباحث

كـمال جمال أبو سخيلة

قائمة المحتويات

	المحتوي	رقم الصفحة
	الآية	أ
	ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ج
	الإهداء	د
	شكر وعرفان	هـ
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الأشكال	ي
	قائمة الملاحق	ك
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**15-1**
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	2
1.3	أهمية الدراسة	3
1.4	أهداف الدراسة	4
1.5	فرضيات الدراسة	4
1.6	متغيرات الدراسة	5
1.7	حدود الدراسة	6
1.8	منهجية الدراسة	6
1.9	الدراسات السابقة	7
1.10	التعليق على الدراسات السابقة	14
	ملخص الفصل	15
	الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي	**56-16**
2.1	المقدمة	17
2.2	المفهوم العام للتنمية	18
2.3	التنمية الاقتصادية " نشأتها، مفهومها وعناصرها، أهميتها، أهدافها، ومتطلباتها"	19
2.4	التخطيط والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما	25

	المحتوي	رقم الصفحة
2.5	واقع التنمية في فلسطين	27
2.6	النمو والتنمية الاقتصادية	28
2.7	نظريات التنمية الاقتصادية	29
2.8	عقبات في طريق التنمية الاقتصادية	37
2.9	تمويل التنمية الاقتصادية	40
2.10	خطط وبرامج التنمية فى الأراضي الفلسطينية فى الفترة من عام 1994 إلى عام 2014م	45
	ملخص الفصل	56
	الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلام	**73-57**
3.1	المقدمة	58
3.2	المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية، واجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديده	59
3.3	الأسس الفلسفية للتنمية في الإسلام	61
3.4	قواعد التنمية في الاسلام	63
3.5	خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام	64
3.6	أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام	66
3.7	التنمية الاقتصادية في الإسلام مقارنة مع الاقتصاد الوضعي	68
3.8	التنمية الاقتصادية في الإسلام ودور القطاع الخاص فيها	70
	ملخص الفصل	73
	الفصل الرابع: واقع القطاع الخاص	**104-74**
4.1	المقدمة	75
4.2	القطاع الخاص "مفهومه، أقسامه، مبرراته، متطلباته، وأهميته "	76
4.3	ملامح الإقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته	81
4.4	القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية (لمحة عامة عن القطاع الخاص، مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين)	91
4.5	معوقات القطاع الخاص في فلسطين	101
	ملخص الفصل	104

	المحتوي	رقم الصفحة
	الفصل الخامس: التحليل القياسي لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين	**130-105**
5.1	المقدمة	106
5.2	منهجية القياس والنماذج القياسية	106
5.3	التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنماذج	110
5.4	اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج	128
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	**152-131**
6.1	النتائج	132
6.2	التوصيات	135
6.3	الدراسات المقترحة	136
	المراجع	137
	الملاحق	143

قائمة الجداول

المحتوي	رقم الصفحة
جدول رقم (4.1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة (بالمليون دولار)	84
جدول رقم (4.2): نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة (بالدولار الأمريكي)	86
جدول رقم (4.3): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية %.	88
جدول رقم (4.4): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري حسب المنطقة (بالألف دولار)	90
جدول رقم (4.5): عدد العاملين في للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)، (بالألف)	93
جدول رقم (4.6): القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)، (بالمليون دولار)	94
جدول رقم (4.7): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للأعوام (1997-2012)،(بالمليون دولار)	95
جدول رقم (4.8): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)	96
جدول رقم (4.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)	97
جدول رقم (4.10): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)	98
جدول رقم (4.11): مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)	99
جدول رقم (4.12): مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)	100
جدول رقم (1-5) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة	110
جدول رقم (2-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	117
جدول رقم (3-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج الأول	118
جدول رقم (4-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج الثاني	119
جدول رقم (5-5) نتائج تقدير النموذج القياسي الأول	120
جدول رقم (6-5) نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني	122
جدول (7-5): يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ للنموذج الأول	125
جدول رقم (8-5) يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الأول	126
جدول (9-5): يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ للنموذج الثاني	127
جدول رقم (10-5) يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثاني	128

قائمة الأشكال

المحتوي	رقم الصفحة
شكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة	6
شكل رقم (4.1): الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.	85
شكل رقم (4.2): نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.	87
شكل رقم (4.3): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية، للخمس أعوام الأخيرة.	89
شكل رقم (4.4): قيمة الصادرات والواردات حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.	91
شكل رقم (4.5): عدد العاملين في للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)	93
شكل رقم (4.6): القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)	94
شكل رقم (4.7): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	96
شكل رقم (4.8): يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	97
شكل رقم (4.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	98
شكل رقم (4.10): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	99
شكل رقم (4.11): مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	100
شكل رقم (4.12): مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)	101
شكل رقم (1-5): التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة (1996-2013).	111
شكل رقم (2-5): التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2013).	112
شكل رقم (3-5): التسلسل الزمني لمتغير الصادرات خلال الفترة (1996-2013).	112
شكل رقم (4-5): التسلسل الزمني لمتغير عدد العاملين خلال الفترة (1996-2013).	113
شكل رقم (5-5): التسلسل الزمني لمتغير القيمة المضافة خلال الفترة (1996-2013).	114
شكل بياني (6-5): يوضح العلاقة الخطية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	115
شكل (7-5): يوضح درجة الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة	116

قائمة الملاحق

المحتوي	رقم الصفحة
ملحق رقم (1) معدل البطالة للفترة (1996-2013)	144
ملحق رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (1996-2013)	145
ملحق رقم (3) قيمة الصادرات للفترة (1996-2013)	146
ملحق رقم (4) عدد العاملين في القطاع الخاص للفترة (1996-2013)	147
ملحق رقم (5) القيمة المضافة للقطاع الخاص للفترة (1996-2013)	148
ملحق رقم (6) نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي الأول	149
ملحق رقم (7) نتائج التقدير النهائي للنموذج القياسي الأول	149
ملحق رقم (8) نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي الثاني	150
ملحق رقم (9) نتائج التقدير النهائي للنموذج القياسي الثاني	150
ملحق رقم (10) نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر للنموذج القياسي الأول	151
ملحق رقم (11) نتائج اختبار شرط (تجانس التباين) للنموذج القياسي الأول	151
ملحق رقم (12) نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر للنموذج القياسي الثاني	152
ملحق رقم (13) نتائج اختبار شرط (تجانس التباين) للنموذج القياسي الثاني	152

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.5 فرضيات الدراسة

1.6 متغيرات الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 منهجية الدراسة

1.9 الدراسات السابقة

1.10 التعليق على الدراسات السابقة

1.1 المقدمة

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد ما، وذلك لما يتوفر لديه من إمكانيات وقدرات علمية وعملية، حيث إن للقطاع الخاص أهمية كبيرة في التنمية بكافة وجوهها وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث إنه لايمكن إحداث تنمية اقتصادية دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في الاقتصاد.

كما شهد القطاع الخاص في الدول الصناعية والنامية اهتماماً متزيداً منذ أواخر السبعينات نظراً لأهميته ودوره في التنمية، فبدأت أدبياته بالتشجيع ثم وضع الخطط وبعد ذلك بالتنفيذ وصولاً إلى الخصخصة، وظهر في العقود الثلاثة الأخيرة في الدول النامية ومنها الدول العربية برامج الإصلاح الهيكلي وتضمنت سياسات لإطلاق حرية الأسواق للقطاع الخاص والسير نحو الخصخصة.

ونظراً لأهمية القطاع الخاص والدور التمويلي التنموي الذي يقوم به، جاءت هذه الدراسة عن القطاع الخاص ومدى مشاركته في التنمية الاقتصادية منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

وكما هو معروف أن القطاع الخاص في فلسطين يعاني منذ الاحتلال الإسرائيلي من صعوبات ومعيقات تهدف الى تدميره والعمل على دمجه وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، من خلال منعه من حرية الاستيراد والتصدير، وعدم إعطائه الرخص اللازمة للعملية الاقتصادية، ومصادرة الأراضي ومصادر المياه، واستغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة.

لذلك تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على القطاع الخاص في فلسطين والتعرف على الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وهل هناك ما يدعو الحكومة الى دعم وتشجيع عمل القطاع الخاص في المجتمع الفلسطيني، من خلال دراسة تأثير القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوظيف العمالة الوطنية، والقيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص، أيضاً مساهمته في الصادرات.

1.2 مشكلة الدراسة

تعاني اقتصاديات الدول العربية بشكل عام ومنها الأراضي الفلسطينية بشكل خاص من إختلالات بنيوية وهيكلية، ناجمة عن عدم وجود قطاعات إقتصادية نشطة أو موارد طبيعية

يمكن أن توفر دخلاً ثابتاً. وقد نجم عن هذه الإختلالات تأثر الاقتصاد الفلسطيني بعدة أمور أبرزها ضعف قاعدته الإنتاجية وبنيته التحتية، إعتماده بشكل مستمر على المنح والمساعدات الخارجية، ومما لا شك فيه أن سبب هذه الإختلالات يرجع الى ممارسات الإحتلال الإسرائيلي ضد الإقتصاد الفلسطيني والحصار المستمر والإغلاقات المتكررة لكافة المعابر التي تعتبر الممر الوحيد للعالم الخارجي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابع الإقتصاد الاسرائيلي ويحقق غاياته ومصلحته فقط ولا سيما بعد توقيع إتفاق باريس الاقتصادي. كل هذه الأمور أدت إلى عجز الموازنة الحكومية الفلسطينية، وإتساع نطاق مديونيتها وبالتالي نقص مواردها المالية وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضرورية بما فيها دفع رواتب موظفيها، وبالتالي مع هذا الواقع الصعب لن يكون هناك موارد مالية لتوجيها نحو تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: **ما هو الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؟**

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- ☒ ما حجم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين؟
- ☒ ما تأثير مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي؟
- ☒ ما حجم الصادرات التي يساهم بها القطاع الخاص؟
- ☒ ما حجم العمالة التي يستوعبها القطاع الخاص؟
- ☒ ما هي العقبات التي تواجه عمل القطاع الخاص وكيف يمكن تذليلها؟

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى التوصل لمعرفة مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد الفلسطيني، والتعرف على فعالية دوره في إحداث التنمية الاقتصادية. لذلك يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة كما يلي:

أ. تسليط الضوء علي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، وهو القطاع الخاص والذي لا شك في أن له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، وله دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب. مساعدة القائمين على رسم السياسات والخطط على تحسين الأداء المستقبلي، ومن الممكن أن يـروا بالقطـاع الخـاص أمـلاً لإحـداث التنميـة الاقتصـادية وبالتـالي الوقـوف بجانبـه ومساعدته لتسهيل عمله.

ج. زيادة الإهتمام بالقطاع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة.

1.4 أهداف الدراسة

إن وجود قطاع خاص قوي ومتكامل بما يمتلكه من إمكانيات مالية وخبرات علمية وعلمية يعتبر أسـاس لعمليـة التنميـة الاقتصـادية، لأنـه يسـاهم بشـكل كبيـر فـي الإسـتثمار المحلـي وجـذب الإستثمارات الأجنبية وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن هنا يهدف البحث إلى:

أ. توضيح دور القطاع الخاص في إحداث التنمية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

ب. التعرف على القطاع الخاص ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني.

ج. التعرف على ملامح الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته.

د. التعرف على التنمية الاقتصادية في فلسطين وطرق تمويلها.

هـ. مراجعـة أهـم خطـط وبـرامج التنميـة الاقتصـادية فـي الأراضـي الفلسـطينية خـلال الأعـوام (1994-2014) والتعليق عليها.

و. محاولة الوقوف على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في فلسطين، والتي تقف عقبة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

ز. الخروج بنتائج وتوصيات ملائمة من الممكن أن تساهم وتكون ذات قيمة للباحثين ومتخذي القرار والقائمين علـى رسـم السياسـات والخطـط وذلـك مـن أجـل تحسـين الأداء المسـتقبلي للاقتصاد.

1.5 فرضيات الدراسة

سيتم اختبـار الفرضـية الرئيسـية التاليـة وهـي: يسـاهم القطـاع الخـاص بشـكل مـؤثر فـي التنميـة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

أ. توجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

ب. توجد علاقة طردية بين صادرات القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

ج. توجد علاقة طردية بين عدد العاملين في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

د. توجد علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص ومعدل البطالة.

هـ. توجد علاقة عكسية بين صادرات القطاع الخاص ومعدل البطالة.

1.6 متغيرات الدراسة

1.6.1 المتغيرات التابعة:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): يقصد به مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، وتقاس بالدولار. حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعد أحد المؤشرات المهمة لحدوث النمو الاقتصادي وكذلك يعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس عملية التنمية الاقتصادية.
- معدل البطالة (U): يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على أنها نسبة تشمل الذي ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك.

1.6.2 المتغيرات المستقلة:

- القيمة المضافة للقطاع الخاص (VA): يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني القيمة المضافة، بأنها مفهوم أساسي يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة في المؤسسة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط[1] من إجمالي الناتج، وتقاس بالدولار.
- صادرات القطاع الخاص (X): يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأنها إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها خارج البلاد، ويتم نقل ملكيتها إلى بلدان أخرى من العالم، وتقاس بالدولار.
- عدد العاملين في القطاع الخاص (L): يعبر عن مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص عمل وتشغيل العمالة الوطنية.

[1] يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه، المدخلات المستخدمة أو المستهلكة أو المتلفة أو المحولة في العملية الإنتاجية في المؤسسة. وهو يقاس خلال فترة ومنية محددة بشكل مشابه للإنتاج. ويتم تقييم الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين. وهو سعر المنتج مضافاً إليه هوامش النقل وهوامش تجارة الجملة والتجزئة.

شكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة

*متغيرات النموذج الأول

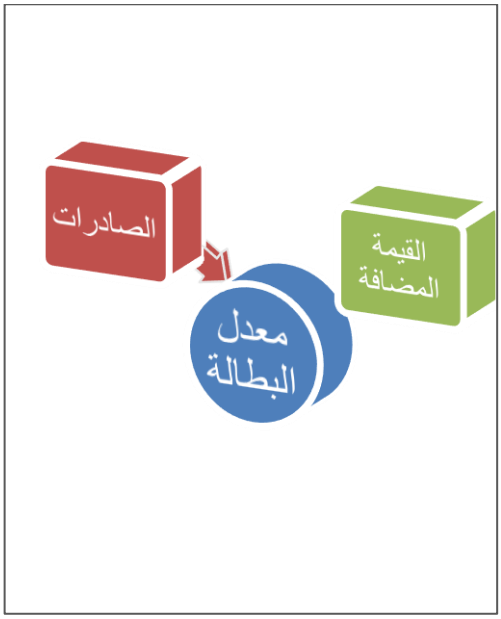

* متغيرات النموذج الثاني

المصدر: تحرير الباحث.

1.7 حدود الدراسة

1.7.1 حد زماني: تغطي الدراسة الفترة ما بين 1996-2013.

1.7.2 حد مكاني: يشمل الإطار المكاني لهذه الدراسة الأراضي الفلسطينية.

1.8 منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه يناسب هذه الظاهرة، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المصادر الثانوية مثل: الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والدوريات والمقالات والأبحاث ومواقع الإنترنت.

كما سيتم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي، وذلك لقياس والتعرف على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7.

ونظراً لجمع البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة الزمنية من 1995-2013م فإن طبيعة البيانات تكون سلسلة زمنية Time Series.

وقد تم إستخدام الصيغة اللوغاريتمية في تقدير النموذج القياسي الأول، أما فيما يتعلق بالنموذج الثاني فقد تم استخدام الصيغة النصف لوغاريتمية، وذلك لأن المتغير التابع هو نسبة البطالة وذلك لأنه لايمكن استخدام الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات النسبية، وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية للأهمية الكبيرة لهذه الصيغة في النماذج القياسية حيث أنها: تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع، وتقلل من تشتت البيانات.

1.9 الدراسات السابقة:

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق حيث بدأت الدراسات تولي القطاع الخاص كثيراً من الاهتمام منذ السبعينات، وذلك بعد ظهور دوره الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي مجالات متعددة وبخاصة التنموية منها، فقد وجد الباحث عدداً من الأبحاث والدراسات والآراء التي ناقشت دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

1.9.1 الدراسات المحلية:

1. **دراسة (رشيد عودة، 2013): "القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية".**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية، وكذلك قامت بدراسة دور كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والدولية في دعم وتطوير أداء القطاع الخاص الفلسطيني.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن القطاع الخاص الفلسطيني يتمتع بمجموعة من نقاط القوة كما يعاني من نقاط ضغف تؤثر على أدائه وتضعف دوره في التنمية الاقتصادية، كما وأنه يساهم في تشغيل عدد من القوى العاملة، كما أنه يساهم في تحقيق قيمة مضافة. وأيضاً فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تركز على أهمية القطاع الخاص الفلسطيني ضمن خططها الإستراتيجية التي أعدتها وتعدها، وذلك لدعمه وتطويره والنهوض به وذلك لأهميته في دعم الاقتصاد الفلسطيني. كما أظهرت الدراسة أن هناك عجز كبير في التنسيق بين القطاع الخاص والقطاع العام الفلسطيني.

2. **دراسة (علاء التريتر، 2012):"القطاع الخاص ودروه التنموي في فلسطين المحتلة: "تنمية" في اتجاه واحد؟!"**

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور القطاع الخاص في العملية التنموية الفلسطينية، كما سعت لتقديم الإجابات للسؤال: هل القطاع الخاص "مؤهل وقادر وشرعي" وممثل لقيادة مشروع تنموي؟، وهل القطاع الخاص شريك في غياب حالة التنمية الممكنة؟ أم أنه القطاع الذي حفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية ونهجها التنموي؟، هل القطاع الخاص خدم ونمى نفسه ونجح بالإنتفاع من سياسات السلطة أم أنه قام بالمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ضرورة خلق فهم مغاير للعملية التنموية، ودور الفاعلين الرئيسين فيها، وإعادة التفكير في النهج والأساليب المستخدمة والتي لم تجلب على مدار العقدين الماضيين إلا مزيداً من حالة اللا تنمية، كذلك ضرورة رسم إستراتجيات جديدة للتحرر والتحرير والإنعتاق والخلاص من الإحتلال بدلاً من التعايش معه وإدامته، كما أكدت على أهمية تأسيس اقتصاد صمود ومقاوم، وضرورة إستغلال المساعدات الدولية والتمويل الخارجي من أجل تطوير القطاع الخاص.

3. **دراسة (بشير قفة، 2006):"الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين(دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة)".**

هدفت هذه الدراسة التعرف على على المعوقات والعراقيل التي لا تزال تواجه قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، ومعرفة الطرق المؤدية إلى تعزيز وتطوير جودة المنتجات الغذائية الفلسطينية مما يمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، والتصدير للخارج، وكذلك العمل على وضع سياسات وتوصيات للتغلب على مشكلات هذه الصناعة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن المصانع الغذائية تعاني من انخفاض إنتاجية العمال بسبب انخفاض الكفاءة والخبرة، وانخفاض مستويات التعليم والتدريب الخاصة بهم، وانخفاض متوسط أجورهم، وانخفاض حجم المزايا والحوافز والتأمينات المقدمة لهم، الاعتماد بشكل كبير على إسرائيل في الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية وهذا يؤثر سلباً على انتظام العملية الإنتاجية بسبب التأخير في استلام المواد الخام، وتعرض المواد الخام التي يتم استيرادها لإجراءات التفتيش الأمني المشددة، وأيضاً السياسات والإجراءات

الإسرائيلية على المعابر ساهمت في ارتفاع تكاليف المواد الخام بشكل كبير، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتج النهائي وبالتالي ضعف قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

1.9.2 الدراسات العربية

1. دراسة (فاضل العقابي، 2012):"دراسة عن أفاق عملية الخصخصة في الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى التجربة الكورية".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح وإبراز دور للقطاع الخاص في مجالات تعزيز دوره في مساعدة الدولة للوصول إلى التنمية الاقتصادية، ووضحت أن القطاع العام والقطاع الخاص هما ليسا خصمين، بل هما دعامتان أساسيتان من دعائم الاقتصاد الوطني وإن تهيئة الأجواء الصحيحة والصحية ليتعايشا، يعد بمثابة المفتاح الأساسي لنجاحهما في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعرف بالتنمية المستديمة، كما حاولت إستعراض التجربة الكورية وإتباع أهم الدروس المستنبطة منها للحالة العراقية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ضرورة وضع خطط طموحة ومرنة قصيرة ومتوسطة الأجل بالنسبة لمجالات الإستثمار وتطوير القطاع الخاص، وأيضاً الإستعانة بمعايير إقتصادية رشيدة في وضع إستراتيجية الصناعة وتشجيع الصادرات وذلك بالتعاون بين القطاع العام والخاص، وكذلك ضرورة الرقابة والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة الدولة على أعمال الشركات العملاقة الخاصة لتفادي ظهور أي نشاط احتكاري.

2. دراسة (كريم، بودخدخ، ومسعود، بودخدخ، 2011): "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة لوضع رؤية نظرية لتطوير مكانة وأداء القطاع الخاص، حيث تعتبر ذلك قضية هامة جداً ويتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، إذ أن ذلك يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث توصلت هذه الدراسة لثلاث إستراتجيات هامة وهي كما يلي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الإستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص.

- ❖ توفير التمويل الكافي لتحقيق الإستثمارات، سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي أو عن طريق أسواق روس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص.
- ❖ ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.

3. دراسة (عبد اللطيف، وعبد الرحمن، 2011) "إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية من خلال المقارنة بين الطرح الذي قدمته النظريات الاقتصادية الوضعية والطرح الذي يقدمه الاقتصاد الإسلامي، في سبيل الإجابة على أشكالية" ما الخصوصية التي تميز الاقتصاد الإسلامي في تصوره لانطلاق التنمية بالدول النامية عن النظريات الاقتصادية الوضعية؟"

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن نهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية يتسم بنظرة متميزة في خصوصيتها عن الطرح الوضعي، حيث أن هذا النهج ينظر إلى التنمية من مقاربة شمولية متوازنة، تضع منطلقات التنمية وآلياتها في المسار الصحيح الذي يتلاءم وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع في آن واحد، دون نظرة تشاؤمية إلى الموارد، ولا تقديس للمادة على حساب الروح، ولا للربح على حساب القيم، ولا مثالية يستحيل تجسيدها في الواقع.

4. دراسة (عبد الرازق مولاي، وشعيب بونوة، 2010) "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تحكم عمل القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك في ظل التوجهات الاقتصادية الكبيرة نحو نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل القطاع الخاص وتعطيه دوراً أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن بين عمل القطاع الخاص والعام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص وفرص الإستثمار منها ما هو إقتصادي وما هو إجتماعي وما هو

سياسي وما هو قانوني، حيث يعتبر الإستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص، والذي يتحدد أساساً في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل وضع الميزانية العامة للدولة، إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الإستثمار الخاص مثل: توافر سوق الأوراق المالية وتطور الجهاز المصرفي، كل ذلك نتيجة للتطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً ودولياً لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، أما فيما يخص القطاع الخاص في الجزائر فلا يزال غير فاعل في الاقتصاد الجزائري حيث أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة لم تتجاوز 50%.

5. دراسة (فلاح الربيعي،2004):"التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص".

هدفت هذه الدراسة إلى شرح كيف ولماذا يتغير دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث الدرجة أم من حيث النوع في كل من الدول المتقدمة والنامية، وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والتاريخي لأهم مراحل عملية التنمية في كلا المجموعتين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أنه في الدول المتقدمة كان هناك دور كبير للعوامل الاقتصادية وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الإستقرار الاقتصادي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. أما في الدول النامية كان هناك دور كبير للعوامل السياسية، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وفي عملية إقناع تلك الدول أو إجبارها على تقليص درجة تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية.

6. دراسة (مصعب اليوسف،1999):"القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تطبيقية على السعودية خلال الفترة(1390-1415هـ)".

وضحت هذا الدراسة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ودعم الباحث هذه الدراسة بدراسة تطبيقية عن المملكة العربية السعودية لكونها ملتزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الذي يقوم بتحليل آثار مشاركة القطاع

الخاص في التنمية الاقتصادية، من خلال بيان دور هذا القطاع في التنمية ومشاركته مع بيان للكفاءات والمعايير اللازمة لإشراكه في التنمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- ❖ القطاع الخاص صاحب الدور الأساسي في عملية التنمية في الاسلام، وله دور حيوي في تمويل وتشغيل العديد من المرافق وتوفير العوامل الاجتماعية والمالية ومن خلاله تتحقق الكفاءة الاقتصادية.
- ❖ العوائق التي تحد من فاعلية القطاع الخاص السعودي وتطوره هي عوائق اقتصادية ومالية ونقدية، لذا توصي هذه الدراسة بخطة لإكمال تحويل المصارف التجارية إلى مصارف إسلامية لكي تساهم في إزالة هذه العوائق.
- ❖ إن المشكلات التي تمثل عقبة حقيقية في نمو القطاع الخاص وتطوره هي نقص المعلومات في شتى المجالات ومختلف القطاعات، لذا توصي الدراسة بتقديم المعلومات المطلوبة من المؤسسات والمنشآت الخاصة من جميع الفئات والمعبرة عن واقع هذا القطاع وإمكانياته.

7. دراسة (نبيل جعفر،1990):"دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق".

وضحت هذه الدراسة أساليب تطوير عمل القطاع الخاص كأساس لزيادة مستوى التنمية الاقتصادية، وركزت في ذلك على خصخصة القطاع العام والدور الذي سوف تؤديه عملية الخصخصة على تطوير القطاع الخاص في العراق.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن هناك ضرورة لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لهذا القطاع بما يساعده على الإنتاج بسعر منافس للسلع الأجنبية، كما توصلت إلى ضرورة منح القطاع الخاص قروضاً طويلة الأجل بفوائد بسيطة وذلك من أجل إعطاء هذه الشركات فرصة جيدة في تطوير نفسها.

1.9.3 الدراسات الأجنبية:

1. Salvador López Carbajal, (2012). Public-Private Partnerships for Private Sector Development: Shifting the Perspective of State Involvement.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الخاص وذلك من منظور تدخل الدولة، حيث بينت أن اتفاقيات التعاون أفضل أداة لتدخل الحكومة في نشاط السوق وتعزيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ضرورة التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتنمية الاقتصاد، التعاون والاشتراك في المشاريع الاقتصادية الكبيرة والضخمة في إطار تعزيز دور القطاع الخاص.

2. Jamal Munshi, (2001).The Private Sector in China.

هدفت هذه الدراسة لاستعراض تاريخي للقطاع الخاص بالصين في إطار الصراع الأيديولوجي، حيث بينت أن تطوير القطاع الخاص يعد تحدي قائم في ظل دعوات الانفتاح وتحرير التجارة الدولية، وعملت الصين في هذا الاتجاه في إطار برنامج إصلاح السوق في الصين، وأوضحت هذه الدراسة أن قادة الصين اختارو وجود الخصخصة الجزئية في سياق ملكية الدولة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ضرورة وجود القطاع الخاص لامتصاص العمالة الفائضة من السوق، وضرورة توفير الأطر القانونية لعمل القطاع الخاص، والعمل على تطوير القطاع الخاص من أجل مواجهة التنافسية الدولية في مجال التجارة الدولية.

3. Rogerson, (1996). The private sector and local economic development in South Africa.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بجنوب افريقيا وحددت مجالات عديدة لمشاركة القطاع الخاص منها المشاركة في عملية التنمية المحلية، و أن القطاع الخاص شريك رئيسي مع القطاع العام في أنشطة التطوير.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن القطاع الخاص هو قاعدة الموارد الحيوية للتخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وان التوجه العام كان الى الاهتمام بالقطاع الخاص كشريك رئيسيي للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وليس تفرد القطاع الخاص وحده بعملية التنمية الاقتصادية.

4. MOHSIN S. KHAN and CARMEN M. REINHART,(1990).Private Investment and Economic Developing Countries.

هدفت هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على مشكلة هامة من تعاني منها البلدان النامية تكمن في أنها لا تفرق بين مكونات القطاعين العام والخاص في الاستثمار، ولذلك جاءت هذه الدراسة لصياغة نموذج بسيط للتفريق بين آثار الاستثمار للقطاع الخاص والقطاع العام، حيث شملت الدراسة عينة من 24 دولة نامية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى استنتاج رئيسي هو أن الاستثمار الخاص والاستثمار العام لا يبدو أن لهما تأثيرات مختلفة على المدى الطويل على معدل النمو الاقتصادي وبعبارة أخرى، فإن الإنتاجيات الحدية للاستثمار الخاص والعام تختلف في البلدان النامية، ومع ذلك فإن القطاع الخاص يلعب دور أكبر من القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فان الاستثمار الخاص ينبغي تفضيله في استراتيجيات التنمية.

ومع ذلك فقد يكون للقطاع العام آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية ولكن بشكل غير مباشر وذلك لو كان هناك تكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، نجد أن أغلبها يعالج جانب واحد من جوانب الموضوع، فمثلاً دراسات بينت دور القطاع الخاص من منظور الاقتصاد الوضعي وأخرى من منظور الاقتصاد الإسلامي، كما تطرق بعضها لموضوع الخصخصة والأطر القانونية لذلك دون التطرق لتنمية القطاع الخاص بشكل كامل. وبالتالي يلاحظ أن جميع الدراسات السابقة كانت تركز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، لذا جاءت هذه الدراسة لتغطية تلك الفجوة في الدراسات، وتبين دور القطاع الخاص فى إحداث التنمية الاقتصادية من منظور وضعي وإسلامي. كما وتتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة فى بعض جوانب المشكلة البحثية وبعض جوانب إطارها النظري.

كما أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة فى تناول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من مختلف جوانبه، وتوضيح الرؤية الإسلامية لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. بالإضافة لدراسة نموذجين قياسين، الأول: يوضح أثر القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية، والثاني: يوضح أثر القطاع الخاص في تخفيض البطالة الوطنية، وذلك من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة 1996-2013م، حيث قام الباحث بتحويل البيانات السنوية الى ربع سنوية وذلك بإستخدام برنامج E-Views7، لبيان دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة وبدوره تقليل الفقر. كما أنها تعتبر الدراسة الأحدث فى تناول القطاع الخاص فى الأراضي الفلسطينية.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الهامة، حيث تم في البداية التطرق إلى مقدمة عن الدراسة، والتي بينت الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبعد ذلك تم استعراض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها، وكذلك متغيرات الدراسة وحدودها ومنهجيتها، وفي نهاية الفصل تم استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وهو دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية سواء من الجانب الوضعي أو الإسلامي. وبعد ذلك تم التعليق على الدراسات السابقة وبيان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي

2.1 المقدمة

2.2 المفهوم العام للتنمية

2.3 التنمية الاقتصادية " نشأتها، مفهومها وعناصرها، أهميتها، أهدافها، ومتطلباتها"

2.4 التخطيط والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

2.5 مفهوم التنمية في فلسطين

2.6 النمو والتنمية الاقتصادية

2.7 نظريات التنمية الاقتصادية

2.8 عقبات في طريق التنمية الاقتصادية

2.9 تمويل التنمية الاقتصادية

2.10 خطط وبرامج التنمية فى الأراضي الفلسطينية فى الفترة من عام 1994 إلى عام 2014م

2.1 المقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم الغايات النبيلة لكي نبني عالماً أفضل بعيداً عن المعاناة الإنسانية والوصول بالأمة إلى الرقي والرفاهية والتقدم والتطور، ولذلك فإن التنمية هي إحداث تغير جوهري في المجتمع يقضي على مسببات التخلف وعلى جميع العوامل التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تم تناول التنمية الاقتصادية في العديد من الأبعاد والنظريات، كأسلوب غايته الدفع في وتيرة التنمية في قطاعات المجتمعات الاقتصادية.

كما أن الإسلام حث على التجارة والتنمية كداعم للنظام الاقتصادي، وتبين ذلك من خلال تجارة أهل مكة ورحلاتهم بين أقطار البلاد. كما أن القرآن الكريم شجع على مسار التنمية الاقتصادية مظهراً دورها في الريادة في قوله الله تعالى ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾، (قريش– آية 1–4)، وقوله تعالى ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، (الأنعام ، آية 141)، ويتضح من الأية أن الله شجع الانسان أن يكد وينتج بمجهوده حتى يستطيع الكسب الاقتصادي لاستمرار الحياة.

عند تنمية أي بلد يجب تحديد المعالم الإستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميته، حيث يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتوجد بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي لدى المواطنين مع التوزيع العادل للموارد قطاعياً وجغرافياً ،بشكل يضمن الوصول إلى التنمية بطريقة متوازنة، ولنجاح عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية، وما يعاني منه الاقتصاد من حصار وإغلاق لكافة الأبواب مع العالم الخارجي، من إغلاق المعابر المؤدية إلى العالم الخارجي والسيطرة على كافة الموارد الطبيعية للبلد ونهبها. (الأغا، أبو جامع،2010، ص2).

مما سبق ذكره نرى أن التنمية الاقتصادية تستهدف الإرتقاء بحياة البشر ورفع مستويات الدخول والأحوال المعيشية للسكان، وذلك من خلال إحداث نمو اقتصادي وتطوير لهيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجيته، واستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وصنع تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. بما يرفع من مستوى المعيشة ويحسن من نوعية الحياة للسكان ومن ثم فإن

التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية التنظيمية.(شقورة،2009،ص52).

2.2 المفهوم العام للتنمية

ظهر مفهوم التنمية لأول مرة كمصطلح سياسي اجتماعي في العام 1889م، حيث كان أول من استعمله "بوجين ستيلي" Bogen Stely حينما اقترح خطة تنمية العالم.(عبد الله، 2012، ص 21).

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة. والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. (عريقات، 1992، ص25)، ويمكن أن تعرف التنمية أيضاً بأنها "عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية".(يوسف، 2014، ص8)، ويمكن أن تعرف بأنها "عملية مجتمعية واعية وموجهة، نحو تحقيق تحولات أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتصبح أكثر قدرة على تنمية طاقات إنتاجية ذاتية، تؤدي إلى تحقيق زيادة مطردة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتنمية علاقات اجتماعية سياسية يتحقق معها الربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية ".(الربيعي، 2004، ص65). كما وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها "عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق، التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتسهم في تقدم البلاد. (موقع الأمم المتحدة للتنمية، www.un.org/ar/development).

يرى الباحث أن التنمية تعني الانتقال بالمجتمع من مستوى معين إلى مستوى أفضل من السابق في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، في اطار سعي الأمم للتطور والتقدم الاقتصادي في ظل تسارع الوتيرة الاقتصادية العالمية، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والعولمة ومانتج عنها من فجوات اقتصادية بين الشعوب.

2.3 التنمية الاقتصادية (نشأتها، مفهومها وعناصرها، أهميتها، أهدافها، متطلباتها)

2.3.1 نشأة التنمية الاقتصادية

ظهرت التنمية الاقتصادية وتطورت بشكل تدريجي من حيث اهتمام الانسان في تحسين ظروفه وتلبية المزيد من حاجاته ورغباته، وسعيه لمزيد من الكسب الذي يضمن له تحقيق المزيد من أهدافه، وفي تنافس الأمم على الموارد الاقتصادية وكيف يمكن تنظيم واستغلال الموارد المتاحة، بشكل يؤدي إلى التوازن الاقتصادي، فقد بدأ الاهتمام بوضع نظريات وقواعد للتنمية الاقتصادية لإنجاز أهداف الأفراد والمجتمعات في الرفاهية الاقتصادية.

يعد ابن خلدون أول من تحدث عن التنمية في مقدمته والتي يزيد عمرها عن 630 عام، حيث اعتبر أن خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ تفسر بالعمران، وأن العمران خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، من خلال ما يتميز به من خصائص حضرية ومن توافر مختلف الموارد الفردية والقومية، ومدى تطور العلوم، عبر ستة مؤثرات: (جغرافية – اجتماعية – سياسية – بيئية –اقتصادية – ثقافية) وربط فيما بينها بعلاقة تبادلية واضعاً أساساً لعلم جديد لم يسبقه إليه أحد؛ سماه علم العمران، وتمت ترجمته أحياناً بعلم الثقافة والحضارة، وأحياناً بعلم التمدن أو الاجتماع أو التنظيم الاجتماعي؛ ويمكن تسميته بعلم التخطيط والتنمية.(عابدين والمصري، 2009، ص10)

بعض المفاهيم التي تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته بخصوص التنمية: (عابدين والمصري، 2009، ص47)

1. الإنسان هو محور عملية التنمية، وأن الاجتماع الإنساني هو عمران العالم، وما ينشأ عن ذلك من دول، واشترط صلاح الإدارة، وتوافر الأمن والأمان لحصول أي تنمية.
2. تبدأ عملية التنمية بأدنى مستوى وهو تأمين الكفاية، لتنتهي بأعلى مستوى لها بالكماليات والرفاهية، وفق شروط من النشاط الاقتصادي، ونظريات القيمة، وتوزع السكان وتكافلهم، وتوفر مقومات العمران، في ظل سياسات تنموية حكيمة وإدارة عادلة تحفظ للمواطنين حقوقهم.
3. التنمية مرتبطة بقيام المدن من خلال علاقة طردية توافقية، وجعل من المدينة مكاناً تنموياً متميزاً عن غيره من أماكن الدولة استناداً إلى حجم المدينة السكاني.

4. اعتمد مجموعة صور من النشاط التي من خلالها تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم، وجعل من الزراعة والتجارة والصناعة قاعدة للتنمية، وأضاف في مقدمته عدداً كبيراً من المهن التي يمكن أن تصنف في قطاع الخدمات مثل: التعليم والصحة والبنى التحتية وغيره.
5. جعل مفهوم تقسيم العمل والتخصص فيه، من أهم استراتيجيات التنمية، فبرأيه أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة السكان، بحيث يحدث تقسيم العمل من جديد، يعقبه زيادة في الإنتاج، وهكذا يكثر العمران وتتحقق التنمية.
6. جعل الصناعة هي الركيزة أساسية للنهوض والإقلاع بعملية التنمية، واعتبرها من عناصر زيادة دخل الفرد وسبباً مهماً في دورة رأس المال، وقسمها إلى بسيط يختص بضروريات المعيشة، ومركب يختص بالكماليات.

يلي ابن خلدون في الحديث عن التنمية آدم سميث Adam smith وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) 1776 معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية.(بخاري، 2014، ص1).

وظهرت التنمية الاقتصادية بصورة جلية في المشروع المعروف إعادة إعمار أوروبا في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي بدأتها الولايات المتحدة. وكانت في خلال خطاب تنصيب الرئيس هاري ترومان في عام 1949، الذي أقرّ أن تنمية المناطق غير المتطورة أولوية بالنسبة للغرب حيث قال:"ما يزيد عن نصف سكان العالم يعيشون في ظروف تقترب من حد البؤس. فلا يتحصلوا على الطعام الجيد، وبالتالي فهم ضحايا المرض ينهش في أجسادهم. كما أن حياتهم الاقتصادية بدائية وغير متطورة. ويشكل الفقر الذي يعانون منه أهم عائقاً وتهديداً عليهم وعلى المناطق الأكثر رخاءً على حد سواء. ولأول مرة في التاريخ، تمتلك البشرية المعرفة والمهارة التي تسهم في تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص، ويجب علينا أن نوفر لتلك الشعوب المحبة للسلام مزايا مخزوننا من المعرفة التقنية لنقدر على مساعدتهم في تحقيق ما يصبو اليه في التمتع بحياة أفضل، وما نتخيله في هذا المجال يكمن في توفير برنامج تنمية قائم على مفاهيم التعامل الديموقراطي العادل، وبهذا يتمثل أساس الرخاء والسلام في السعي نحو تحقيق إنتاجية أكبر. ويمكن تحقيق تلك الإنتاجية الأكبر من خلال التطبيق الأوسع نطاقاً والأكثر قوة للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة. (موقع ويكيبيديا، ar.wikipedia.org).

2.3.2 مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها

هناك اتجاهات وتعاريف متعددة لمفهوم التنمية الاقتصادية ومن أهمها ما ورد في الفكر التنموي التقليدي، حيث عرفوا التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم". ويتفق معه في الشق الأول من التعريف بعض الكتاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي"العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منها". أما الاقتصادي Kindleberger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها". وتركز هذه الآراء المشار اليها على زيادات الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه والسياسات الواجب اتباعها، إلا أن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط، وإنما يتمثل في الحقيقة في التغيير والتطوير في هيكل وبنيان الاقتصاد القومي، لأن هدف تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي.(عريقات، 1992، ص25).

وقد عرف كينز Keynes التنمية الاقتصادية على أنها "زيادة حجم التوظيف واستيعاب مزيد من العمال العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي".(حطاب، 2006، ص369). تعرف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها "العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية".(يوسف، 2014، ص13).

كما وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها "ما هي الا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد إعتماداً كبيراً على جدية صانعي القرار في الإلتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف الى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً الى التطور والمتابع والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة".(عريقات، 1992، ص25).

☒ **أهم عناصر التنمية الاقتصادية:** (عطية،2003 ،ص17-18).

1. الشمولية : فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وانما إيضاً الثقافي والسياسي والإجتماعي والأخلاقي، ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث Modernization والذي يشير إلى إضعاف دور العادات التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. ولكن من من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضاً الالتزام بالجانب الأخلاقي.
2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
3. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة(التخفيف من ظاهرة الفقر). فلقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن، أنه بالرغم من أن كثيراً من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر، وهذا يعني أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي بهذه الدول إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤساً، ولذا أصبح شرطاً من شروط التنمية أن يصاحب النمو االاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

ويرى الباحث من خلال تحليل ومناقشة التعاريف السابقة: الاختلاف في تعريف التنمية الاقتصادية لأن عملية التنمية متشابكة وممتدة لجميع مكونات النظام الاقتصادي، حيث أنه يمكن تعريفها على أنها العملية التي يمكننا من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للأفراد والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة خلال فترة زمنية محددة، وتحتاج احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد كالتغير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة.

2.3.3 أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي مؤشر تقدم المجتمع عن طريق ايجاد أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية وتطوير تنظيمات أفضل، بالإضافة لزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع بفترة من الزمن. وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصادياً (Development Economies) هى تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، وعلى النقيض فالدول النامية (Developing Economics) هي تلك التى حققت تقدماً غير ملحوظ في هذا الطريق. ولذلك فإن التنمية الاقتصادية تشتمل ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي(Real National Income) أو الانتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه. (عجمية، الليثى، 2003، ص20).

ولبيان أهمية للتنمية الاقتصادية في حياة الفرد والمجتمع فهي على النحو التالي: (البياتي، 2008، ص67).

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. تسديد ديون الدولة، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
4. تحقيق الأمن القومي.

2.3.4 أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات وهذه الأهداف هي:

1. زيادة الدخل المحلي والدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق توازن بين الواردات والصادرات أو زيادة الصادرات عن الواردات وذلك لإحداث فائض في الميزان التجاري.(مدونة العمران، digiurbs.blogspot.com).
2. تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي. (عابد، 2012، ص103).
3. تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج. (مدونة العمران، digiurbs.blogspot.com).

4. التوسع الصناعي، واستثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل. (عابد، 2012، ص103).
5. زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.(عابد، 2012، ص103).
6. توفير فرص العمل للسكان لتخفيف الفقر. (مدونة العمران، digiurbs.blogspot.com).
7. التوسع في الهياكل الإنتاجية. (عابد، 2012، ص103).

2.3.5 متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر أسس يمكن الإستناد إليها كمرتكزات، وتكون تلك الأسس موجودة بالفعل ولكنها يجب أن توجه ضمن الموارد المتاحة بشكل يؤدي لإحداث التنمية الاقتصادية المستهدفة.

تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها وتعتبر النقاط التالية أهمها:

أولاً: البنية التحتية: إقامة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسمح أو تساعد على نشوء المشروعات الإنتاجية سواء كانت عامة أو خاصة. فإقامة طرق المواصلات والموانىء ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وقنوات الري والصناعات الرئيسية...الخ تساعد على توفير السلع الوسيطة والخدمات بتكاليف معقولة ما يضمن تخفيض تكاليف إنتاج السلع في الصنعات التحويلية والاستهلاكية وتخفيض تكاليف معيشة السكان.(العطية، 2001، ص214).

ثانياً: التراكم الرأسمالي: يعد التراكم الرأسمالي شرطا أساسياً للتنمية الاقتصادية وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وتتطلب هذه العملية توافر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً من الاستهلاك. (الفرا، 2012، ص51).

ثالثاً: الموارد الطبيعية: من أهم ما يميز الدول عن بعضها في ما تملكه من موارد طبيعية متنوعة في جغرافيتها أي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طببيعية تضمن استمرار الحياة البشرية ويمكن أن تتدنى الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط وغير الموجه، وتعمل بعض الدول على تعويض نقص الموارد الطبيعية باستخدام التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الاحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

رابعاً: تغييراً جذرياً في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية من أجل إزالة عوائق التنمية الاقتصادية وتهيئة الطريق لاستمرارها بمعدلات مرتفعة، ويشمل هذا التغيير تشريع قوانين الإصلاح الزراعي، قوانين التنمية الصناعية، وتنظيم التجارة الخارجية والتشريعات الضريبية وقوانين الضمان الاجتماعي... الخ. (العطية، 2001،ص214).

خامساً: الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية هي رأس المال البشري والمحرك الأساسي في عملية التنمية سواء أكانوا عمالا أم رياديين حيث يعمل العنصر البشري على تراكم رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية. (الفرا، 2012، ص51).

سادساً: التكنولوجيا(التقنية) والمعرفة: يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها "الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي فكلما تم الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة سيساهم ذلك في التنمية الاقتصادية".(الفرا، 2012، ص51).

يرى الباحث: أن عملية التنمية الاقتصادية بحاجة إلى كثير من المتطلبات التي يجب توافرها ليكتب لها النجاح وتحقق معدلات مرضية فالحكومات وبخاصة في الدول النامية، لابد أن تقوم بعمل دراسات وأبحاث لتحديد الوضع الاقتصادي في البلد وتحديد إمكانياته وموارده الذاتية ونقاط القوة والضعف، ومحاولة التعرف على القصور والنقص الذي يعاني منه الاقتصاد والعمل بكافة الطرق والوسائل على تغطيته والتخلص منه، لتهيئة الاقتصاد ليصبح مستعداً للقيام بعملية تنمية حقيقية.

2.4 التخطيط والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

ان تخطيط التنمية عملية معقدة تتضمن منظمات ووكالات عدة تتفاعل في تكوين أو بناء وتنفيذ سياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الوكالات الأساسية في عملية التخطيط، صناع السياسة والمخططون والإحصائيون والباحثون، وعلى الرغم من وجود تداخل كبير بين نشاطات ومسؤوليات تلك المنظمات في واقع الحال فإنه من المفيد أن ننظر الى كل واحدة منها بوصفها داخلة في واجبات مختلفة، ونموذجياً فإن تلك المنظمات تتصل وتتواصل مع بعضها البعض بشكل منظم ومخطط. وبالتالي فإن التخطيط الفعال وإلى مدى كبير يتضمن

تطوير وتدفق كفؤ للمعلومات عبر جميع القائمين على وضع خطط التنمية، وهذا التدفق ليس باتجاه واحد على نحو عام ولكن متعدد الاتجاهات متضمناً تغذية خلفية (Feedback) مهمة عند كل المستويات(القريشي ومحمد، 2010، ص327).

يستلزم لتحقيق التنمية القيام بدراسات علمية موضوعية مبنية على الحقائق والأرقام، حول الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة داخل الدولة، ليمكن من خلالها وضع خطط تعمل على تحقيق التنمية المنشودة . ذلك أن التخطيط العلمي يعد من أساسيات التنمية، ويحتاج تنفيذه إلى أوقات زمنية محددة، وتوفر إمكانات مادية، وأجهزة، وقوى بشرية متعلمة ومتدربة باستمرار، لكون التنمية عملية مستمرة وغير محددة بزمن، وشاملة لجميع نواحي الحياة . فالتخطيط : هو الوسيلة العلمية والفعالة لتحقيق التنمية، وهو أسلوب العصر في تحقيق التقدم الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، والتي تهدف إلى تحقيق السياسات التي تضعها الدولة في شتى المجالات. وتعتبر التنمية بمثابة نوع من العلاج الذي تحتاج إليه الدول النامية لمجابهة مشكلاتها، فهي تتناول كل نسق في البناء الاجتماعي بصورة مترابطة، ومتكاملة، ومتوازنة. (موقع جامعة أم القرى، uqu.edu.sa).

يرى الباحث: أن عملية التخطيط ذات بعد إستراتيجي في العملية التنموية فهو يشمل مؤشرات وإحصاءات ودراسات متنوعة تمثل أساساً وركيزة لعملية التنمية الاقتصادية، كما أنه الأداة الرئيسية المساعدة لتقديم حلول للمشاكل القائمة والوصول بالمجتمع لإحداث التنمية الاقتصادية.

2.4.1 مفهوم التخطيط الاقتصادي

التخطيط الاقتصادي أو ما يعرف بالتخطيط القومي National planning هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي. لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط إلى النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام 1910م، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام 1928 عندما بدأ الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.(بخاري، 2014، ص8). وقد عرف بأنه "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع مادية أو بشرية وتنظيم طريقة إستغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة"(عجمية، الليثى، 2003، ص180).

لم يعد التخطيط الاقتصادي قاصراً على مجموعة من الدول دون الأخرى بل أصبح يستخدم الأن كأسلوب للتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم مع الاختلاف في درجة شموله ودرجة إلزامه، وتخطيط التنمية الاقتصادية ينطوي على ما يلي: (عجمية، الليثى، 2003، ص180).

أ- عملية حصر الموارد الموجودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الاحصائي القائم.

ب- عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة.

ج- عملية تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشري والعيني في المجتمع.

د- عملية تنظيم إستخدام الموارد من حيث توطينها ومزج عوامل الانتاج بما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة.

ومما سبق يرى الباحث: أن التخطيط الاقتصادي عملية شاملة تستهدف كافة القطاعات الاقتصادية ضمن رؤية محددة، وذلك بهدف توظيف كافة الموارد والإمكانيات المتاحة سواء المادية أوالبشرية في المجتمع، لتحقيق أهداف التخطيط التنموي الاقتصادي.

2.5 واقع التنمية في فلسطين

التنمية في فلسطين تتسم بخصوصية ارتبطت بما يدور في المنطقة وعلاقته بمسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون المضي قدماً في عملية التنمية وعدم القدرة على إستمراريتها، وأيضاً تحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، وذلك نظراً لعدم الاستقرار السياسي الذي يعد من أهم متطلبات إحداث التنمية، وأيضاً التدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بكل ما هو قائم، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسيعات الإنتاج في كل الأنشطة.

حرص القائمين على التخطيط التنموي في فلسطين بتحديد المفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي الشتات لفترة طويلة، وذلك بإدراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي أولوياتها إقامة الدولة الفلسطينية واستعادة المبادرة التنموية المسلوبة. وبناءً عليه فقد اتخذت المفاهيم التنموية إلى إكتساب بعد سياسي

يهدف إلى وقف التدهور، ومع بداية تسلم السلطة الوطنية زمام الأمور في عام 1994 وبدأ تحملها مسؤولية قيادة العمل التنموي فإنه تجدد المفهوم التنموي في فلسطين ليكون أكثر اتساعاً ليشمل مهمة البناء والإعمار. وتزامنت المرحلة الجديدة باجتهادات مختلفة لتحديد الاختيارات الأكثر مناسبة وحول الآليات المناسبة لتطبيقه وذلك سعياً وراء صوغ منظور تنموي مناسب في وضع سياسي معقد. (الأغا، أبو جامع،2010، ص7).

2.6 النمو والتنمية الاقتصادية

إن المصطلحين النمو الاقتصادي(Economic Growth) والتنمية الاقتصادية (Economic Development) يستعملان في بعض الأحيان الواحد محل الآخر (Interchangeably)، ولكن ثمة تمييز بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير الى ارتفاع في الدخل الفردي ويقاس الناتج القومي الاجمالي(وهو قيمة كل السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني) مقسوماً على السكان. فإذا ازداد انتاج السلع والخدمات في بلد معين بأية وسيلة فإننا يمكننا أن نقول أن ذلك الارتفاع في الانتاج هو نمو اقتصادي. أما التنمية الاقتصادية فهي تتضمن تغيرات هيكلية فضلاً عن تغيرات أخرى. ثمة اثنين من تلك التغيرات الهيكلية الأكثر أهمية وهي، **الأول:** ارتفاع في حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، **والثاني:** هو انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد يرافقها زيادة في نسبة الناس الذين يعيشون في المدن وليس في الريف.(القريشي ومحمد، 2010،ص 42).

النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة الى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من الزيادة السكانية. فاذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلاً بمعدل 8% وكان معدل زيادة السكان 3% فان نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5% سنوياً. ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جداً من السكان. إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الإنتقال الفعلي من هيكل إقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل عن طريق إحداث

تغيرات جزرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة.(عريقات، 1992، ص31).

التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي(Structural Change) والتغيير الهيكلي يركز على قضايا الهيكل(Structure)، وهذا هو عنصر يؤثر ليس فقط في المستوى الكمي لإقتصاد بلد معين ولكن أيضاً في استقرارية الاقتصاد. إن عملية التنمية الاقتصادية معقدة على نحو متطرف بخاصة في المدى الطويل. تتألف التنمية من التغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع، في المهارات التكنولوجية لسكان البلد وفي القدرة التكنولوجية للشركات والمؤسسات(القريشي ومحمد، 2010، ص40).

يرى الباحث من خلال ما سبق: أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال الزمن، أما التنمية الاقتصادية هي عملية أعم وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث أنها تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتنتج من خلال التغييرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع كالتغير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وتتضمن أيضاً النمو الاقتصادي.

2.7 نظريات التنمية الاقتصادية

مرت نظريات التنمية الاقتصادية بتطورات على مر الزمن، وسيتم استعراضها على النحو التالي:

<u>أولاً: نظريات النمو(قبل الحرب العالمية الثانية):</u>

- **نظرية آدم سميث (Adam Smith):**

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه: ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها: (سمية،2014،ص2).

أ- **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسئولاً عن سلوكه، ويرى وأن هناك يدا خفية Invisible Hand

تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب- **تقسيم العمل** : وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى الإنتاجية للعمل.

ج- **تراكم رأس المال** : يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- **دوافع الرأسماليين على الاستثمار**: إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- **عناصر النمو**: تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- **عملية النمو**: يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

- **نظرية جون ستيوارت ميل**

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أساسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية ما يلي: (موقع ويكيبيديا، ar.wikipedia.org).

1. التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالاً إنتاجية فحسب، واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

2. معدل التراكم الرأسمالي: يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الارباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي.
3. معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود.
4. حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال، ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكناً من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.
5. دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

- **نظرية شومبيتر**

تتلخص هذه النظرية في أن دور المنظم يقوم على إحداث قفزات كبيرة تحدث توسعاً في النشاط الاقتصادي، يليه كساد ينجلي بظهور فرص تقدم فني جديد ينتهزه المنظمون ليحدثوا توسعا جديداً، وهكذا. ومن أمثلة القفزات إدخال أساليب جديدة أو اكتشاف أسواق جديدة أو إنتاج بضائع جديدة... الخ. وقد أشار شومبيتر في نظريته إلى أن عملية التجديد والتقدم التكنولوجي هي أساس عملية النمو الاقتصادي، لأنها تزيد معدلات الاستثمار وبالتالي تزيد في معدلات الدخل القومي.(حطاب، 2006، ص370).

تأثر شومبيتر Schumpeter بالمدرسة النيوكلاسيكية في إعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الإشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار

شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام ١٩١١، و كملها في كتاب له عن الدورات في ١٩٣٩، وتمثلت أهم أفكاره في الآتي: (بخاري، 2014، ص35).

1. أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والإبتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
2. يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والإبتكار.
3. إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

- **النظرية الكينزية**

يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكنزية، إنطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير(الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها: (سمية،2014، ص4).

- ❖ حدوث كساد في السلع والخدمات وذلك لأن العرض يفوق الطلب.
- ❖ توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.
- ❖ ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات كينز: (سمية،2014، ص4).

- ❖ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- ❖ لا يمكن للإقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- ❖ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- ❖ الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي: (البياتي، 2008، ص78).

1. الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
2. الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.
3. سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
4. المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

ثانياً: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول النامية، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها. وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى إتجاهين، إتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، وإتجاه أخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

- **نظرية مراحل النمو: روستو**

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. (البياتي، 2008، ص78).

- **نظرية لبنشتين**

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي. (سمية،2014، ص8).

- **نظرية الدفعة القوية**

إن صاحب هذه النظرية هو(Rosentein Rodan) الذي يؤكد على القيود الفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق. ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر (Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حداً أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعني حد أدنى من الإستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية، والتي قدرها بنحو 13.2 بالمائة من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجياً. وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يشبه بعض كتاب الاقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران.(القريشي ومدحت،2007،ص88).

- **نظرية النمو المتوازن**

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر وأرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة وأثار سلبية ومنها : أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج، مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول

المتقدمة لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي. (موقع ويكيبيديا، ar.wikipedia.org).

- **نظرية النمو لـــ: هارود ودومار**

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كإمتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثيهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي y/y=s/k أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال، وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y–n، أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان، وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الإدخار والإستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع

إذن: انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي: (سمية،2014،ص9).

❖ سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

1. ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي.
2. إرتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب: ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية. كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار(بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل. لا يمكن إعتبار أن عامل الإدخار هو المشكلة الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الإستقرار السياسي، التخلف الإجتماعي. شجع هذا النموذج على زيادة الإقتراض من طرف الدول المتخلفة، ما أدى بها إلى مشكلة المديونية. وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.(سمية،2014،ص9).

- **نظرية النمو غير المتوازن**

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية. (البياتي، 2008، ص80).

- **نظرية التنمية لآرثر لويس**

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب. كان "آرثر لويس" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي. وقد نالت النظرية قبولاً عاماً لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أواخر الستينات. يتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم. وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي: (بخاري، 2014، ص45).

1. إن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في القطاع الصناعي متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
2. إن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد إستثمار جميع أرباحها.
3. إن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة ٣٠%)، لتشكل حافزاً قوياً لهجرة تدريجية. للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج القطاع الصناعي، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

4. أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الإستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

التعليق على نظريات التنمية الاقتصادية

إن نظريات التنمية الاقتصادية التي تم استعراضها ليس بالضرورة أن تكون مناسبة لاقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن يمكن الإستفادة منه الأفكار التي عالجت مشكلة التنمية الاقتصادية، واختيار ما هو مناسب من هذه النظريات ويتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

أهم البنود التي اشتملت عليها نظريات التنمية الاقتصادية:

- ❖ القاسم المشترك بين مختلف نظريات التنمية الاقتصادية، التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
- ❖ أن الضغوط السكانية وندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تعيق عملية التنمية الاقتصادية.
- ❖ قام شومبيتر في نظريته بإضافة هامة وذلك في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم الرأسمالي ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية، وقد أشار شومبيتر في نظريته إلى أن عملية التجديد والتقدم التكنولوجي هي أساس عملية النمو الاقتصادي، لأنها تزيد معدلات الاستثمار وبالتالي تزيد في معدلات الدخل القومي.
- ❖ ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه، ويرى أن سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للإستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
- ❖ بعد الحرب العالمية الثانية نشأ اهتمام كبير بالتنمية الاقتصادية، وبرز اتجاهان ركز الاتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو. بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة والمتشابكة، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية.

2.8 عقبات في طريق التنمية الاقتصادية

تعترض عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، وتتمثل هذه العقبات فيما يلي:

1. العقبات الاقتصادية

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة ، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضا في مستوى إنتاجية الفرد العامل . ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل.(عريقات، 1992،ص35).

من أهم العقبات الاقتصادية في طريق التنمية ما يلي:

- **حلقة الفقر المفرغة:**

إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي(Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيراً إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الانتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن إنخفاض المدخرات وإنخفاض مستوى الدخل إضافة الى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي. وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب(ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض(قصور المدخرات).ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر لاسيما وان للاستثمار دوراً حاسماً في تنمية الدخل. ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها.(القريشي ومدحت،2007،ص152).

- **نوع السوق:**

يعتبر بعض الكتاب أن نواقض السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساساً في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطويرها، وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير. ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة.(العساف، الوادي،2011،ص221).

2. العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية، لأن عدم توافر الإستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية. فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة وإستقراراً سياسياً في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً. لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيئة قادرة على إدارة المجتمع. وأما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فان هذا طبيعي يؤدي الى تهيئة ووجود مناخ سياسي وإجتماعي مستقر يساهم في دفع عملية التنمية إلى الأمام. ولاشك أن هناك عادات وتقاليد تقف عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة، وكذلك التعيين لايتم بناءً على القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، وانما الإعتماد فقط على المحسوبيات العشائرية والحزبية بشكل عام، مما يؤدي في النهاية الى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات والانتاج سيكون قليلاً.(عريقات،1992،ص36).

3. العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي ذو كفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل النمو المنشود. حيث إن الجهاز الحكومي يلعب دوراً رئيسياً في تحريك عجلة التنمية، وايضاً الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام. فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع ، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وبعض المشروعات يمكن إعطاءها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص. ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية والمعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية.(عريقات، 1992، ص37).

بالإضافة إلى العقبات السابقة فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عقبات خاصة عن باقي الدول النامية نذكر أهمها: (مقداد، 2009، ص13).

- ❖ التبعية الاقتصادية لاسرائيل وتكريس هذه التبعية من خلال اتفاية باريس.
- ❖ ضعف البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.
- ❖ ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم بسبب سياسات الإغلاق والحصار .
- ❖ ضعف النظام المالي والمصرفي وضغف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.
- ❖ عدم السيطرة على المعابر والحدود التي تشكل نقطة التواصل مع العالم الخارجي.
- ❖ الاعتماد على التمويل الخارجي وارتفاع المديونية.

2.9 تمويل التنمية الاقتصادية

يعد التمويل من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن أساس التنمية في البلدان النامية هو الاستثمار وأن ذلك يتطلب وجود ادخارات حقيقية، ويجب أن يعتمد بشكل أساسي على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية(القروض والمساعدات والاستثمارات الأحنبية).(القريشي، 2007، ص187).

وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين هما مصادر التمويل الداخلية، ومصادر التمويل الخارجية حيث سيتم تناوله بشيء من التفصيل في التالي:

أولأ:مصادر التمويل الداخلية:

تعتبر المدخرات الداخلية هي المصدر الأساسي لهذا النوع من التمويل ويأخذ شكلين أساسين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

1. الادخار الاختياري:

"هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه علي السلع والخدمات وعدم اكتنازه"، ويأخذ شكل حسابات في المصارف، صناديق التوفير ويتمثل هذا النوع في المدخرات التي هي من القطاع العائلي وهي عبارة عن حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لهذا القطاع، ويأخذ أشكالاً عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خصوصاً في شراء العقارات، أو استثمار مباشر ويكون من قبل الفلاحين في توزيع مزارعهم وتحسينها وتطويرها، أما مدخرات قطاع الأعمال يعتمد حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وتشمل علي

القطاع المنظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها أرباح غير موزعة، وهي تستخدم أيضاً كإستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة، أو في المشروعات المكملة، أما القطاع غير المنظم فيشمل علي محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقدير حجم مدخراتها. أما إدخار القطاع الحكومي فيتمثل في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارت والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي، وتعاني الدول النامية من ضآلة حجم هذه المدخرات إن لم يكن إختفاءها، ولعل هناك ظاهرة مستفحلة في هذه الدول تتمثل في زيادة الاستهلاك الحكومي فيها زيادة سريعة، تؤدي إلى تدمير مواردها وزوال مدخراتها حيث باتت في أغلبها تعاني من عجز في موازناتها، وتفاقم في مديونياتها. (عابد، 2012، ص105).

2. الادخار الإجباري:

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع بصورة إجبارية من الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فاعلية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة، ويتمثل الادخار الإجباري في الضرائب وهي تعتبر الوسيلة التي تستخدمها الحكومة في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومات لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعملية الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية، كما أنها تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم، أما الضرائب غير المباشرة وهي التي تفرض علي الإنفاق والتداول وتأخذ شكل ضريبة تفرض على السلع الكمالية وكذلك ضريبة تفرض علي السلع الضرورية، أما القروض فهي إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات، لتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القروض في بعض المشروعات الإنتاجية. (عابد، 2012، ص105)

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية:

ان البلدان التي لا تستيطع توفير الادخارات المحلية تلجأ عادة الى توفير التمويل اللازم من الخارج. وقد فعلت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة(1860-1855) وكذلك روسيا خلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. إلا أن اليابان التي أصبحت دولة متقدمة بعد عام 1868 لم تقم بتشجيع المدخرات والاستثمارات الخارجية. لهذا يعتبر البعض بأن المدخرات الأجنبية يمكن أن تساعد في عملية التنمية الاقتصادية لكنها ليست ضرورية لها. (القريشي، 2007، ص197).

أنواع مصادر التمويل الخارجية:

1. التمويل العربي والإسلامي

تضم المنطقة العربية منظومة متنوعة من المؤسسات والصناديق المالية والتنموية. فهناك الصناديق الإنمائية الوطنية، والإقليمية، ومؤسسات تمويلية إنمائية دولية يشارك فيها جهات عربية وغير عربية. كذلك، وبالإضافة إلى هذه المؤسسات والصناديق التنموية، هناك عدد كبير من الشركات العربية المشتركة بعضها يعمل في مجال التمويل والاستثمار، وذلك فضلاً عن العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية العربية الخاصة، والتي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة، وتعمل في الأسواق المالية العالمية بدرجات متفاوتة. ويمتد نشاط بعض هذه الصناديق والمؤسسات والشركات إلى جانب الدول العربية إلى عدد كبير من الدول النامية. وتقدم الصناديق التنموية أنواعاً مختلفة من القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع إنمائية وإصلاحات بشروط ميسّرة. وتسعى هذه الصناديق من خلال تجمعها في إطار ما يسمى بمجموعة التنسيق العربية، إلى تعزيز التعاون فيما بينها، بما في ذلك تقديم تسهيلات تمويلية مشتركة، مما يساهم في تحسين فاعلية الدور التنموي والتمويلي لها.(صندوق النقد العربي،2005، ص5).

2. التمويل الأجنبي

ومن أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتي يصعب عليها إستغلال مواردها المحدودة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية لديها ولذلك تلجأ إلى الدول الغنية لكي تساعدها في التمويل، وهناك عدة طرق للتمويل الأجنبي أهمها:

أ- الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى قسمين:

- الاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):

هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف المستثمر. وإن كلمة المباشر تعني سيطرة كاملة أو جزئية على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف. وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على ادارة المشروع وغالباً ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج. (القريشي ومدحت، 2007، ص 198).

- الاستثمار الاجنبي غير المباشر (Foreign Indirect Investment):

يعرف هذا النوع من الإستثمار بالإستثمار المحفظي، والذي يقوم على أساس شراء الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والإستفادة من فروق الأسعار التي تدرها الأوراق المالية، شرط أن لا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه. كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الإستثمار الذي يكون بشكل قروض مقدمة من الأفراد أو الشركات الأجنبية أو يأخذ صيغة اكتتاب في أسهم وسندات صادرة من البلد المضيف لرأس المال، على أن لا يكون في حيازة المستثمر الأجنبي من الأسهم ما يمكنه من إدارة الشركة أو السيطرة عليها. وبذلك تستطيع البلدان النامية الحصول على التمويل الخارجي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية، بإصدار سندات ذات قيمة معينة وبأسعار فائدة محددة في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة، وهذا الأسلوب كان مستخدماً في كثير من الدول النامية بسبب عدم تطور أسواقها المالية إضافة الى عدم وجود حوافز تدفع المستثمرين الأجانب للإكتتاب في أسواق هذه الدول، وتلتزم الدول المصدرة لهذا النوع من السندات بتسديد قيمتها في المدة المحددة إضافة إلى دفع فائدة سنوية يحصل عليها حامل السند طيلة مدة السند.(حسين، كاظم،2012، ص105).

ب- القروض التجارية(Commercial Lending).

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي (1) قروض السندات، (2) القروض المصرفية التجارية، و(3) إئتمانات التصدير. (القريشي ومدحت، 2007، ص 207).

1. القروض المالية(قروض السندات Bond Loans): وهي أحد أشكال استثمارات المحفظة والشكل الآخر هو شراء أسمهم (Equities) في منشآت البلدان النامية، ففي السوق الدولية للسندات(Bonds) تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (من 5–25 سنة) وذلك من خلال الوسطاء (Brokers).
2. القروض المصرفية التجارية(Commercial Bank Lending): وهي القناة الأحدث لتحويلات رأس المال وهي القروض المصرفية التجارية، وخاصة من سوق العملات الأوروبي(Eurocurrency Market). والعملات الأوروبية: هي عملات مودعة في بنوك خارج البلد الذي أصدر تلك العملات. لهذا فهناك دولار أوروبي(Euro dollar) ومارك أوروبي(Euro mark) وهكذا. وتنمح القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من قروض السندات، وإن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الإقراض في بنوك لندن والمسماة(Libor) والمقترضون يدفعون علاوة(Premium) على الـ (Libor)، وذلك استناداً الى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطرة، وإن العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظراً لارتفاع المخاطرة فيها.
3. إئتمانات التصدير(Export Credits): إن الشركات المصدرة ومصارفها التجارية تعرض إئتمانات التصدير الى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتأخير الدفع عن الاستيرادات، وغالباً ما تكون هذه الإئتمانات بأسعار فائدة تجارية. وبعبارة أخرى فإن ائتمانات التصدير تمثل نوعاً من التأمين يمنح للمصدرين ضد إحتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

ج- المعونات الانمائية (Development Aid)

تعرف بأنها كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لاتحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدول المانحة للمعونة. وهي بذلك تشمل على المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل مع استثناء المعونات العسكرية لأنها ليست ذات طابع إنمائي. فالمنح الخالصة تسلم دون مقابل، بينما القروض تفرض أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، ولكن إدخال القروض في عداد المعونة الاقتصادية يعود إلى شروطها الميسرة من حيث طول فترة السداد وإنخفاض سعر الفائدة، ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدواراً هامة في هذا المجال.(العساف، الوادي،2011، ص 201). وأيضاً تعرف بأنها "المعونات المالية المقدمة من الحكومات

وغيرها من الوكالات لدعم التنمية الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية والسياسية للبلدان النامية. وتتميز بالتركيز على التخفيف من حدة الفقر في المدى الطويل، بدلاً من استجابة قصيرة الأجل من المعونة الإنسانية".(موقع ويكيبيديا، en.wikipedia.org).

2.10 خطط وبرامج التنمية فى الأراضي الفلسطينية فى الفترة من عام 1994 إلى عام 2014م

يمكن تقسيم الفترات التي مرت بها عملية التخطيط للتنمية في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث فترات الأولي من العام 1994–2007م وهي فترة ما قبل الانقسام، والثانية من العام 2008–2013م وهي فترة الانقسام، والثالثة 2014 وما بعدها وهي فترة ما بعد الانقسام، وقد تم تقسيم هذه الفترات إستناداً إلى الأحداث السياسية والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية.

الفترة الأولى من عام 1994 إلى 2007م

1. البرنامج العام لإنمائي الاقتصاد الوطني الفلسطيني (1994 – 2000)

تم وضع هذا البرنامج عام 1993م وبإشراف البروفيسور يوسف الصايغ، وفريق من الباحثين والمختصين يضم حوالي 300 خبيراً من مختلف المجالات التنموية، وقد أشرف على البرنامج وبشكل عام الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية بتونس حيث استغرق إعداد هذا البرنامج مدة سنتين، وقد شكل البرنامج المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد إتفاقيات أوسلو، وقد قدرت تكاليف البرنامج بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي، وبأسعار عام 1991م.

وكان من أهم ملامح هذه الوثيقة أن هناك محوران للتنمية في الحالة الفلسطينية. **المحور الأول:** يتمثل في الجهد اللازم للتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال إزالة العوائق والعراقيل التي تواجه عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإصلاح التشوهات التي نتجت عن الإرث الطويل لسنوات الاحتلال الإسرائيلي. **والمحور الثاني:** يركز على تعزيز القدرات الذاتية للعملية التنموية الفلسطينية حتى تصل إلى مرحلة النمو المستدام، وقيام النشاط الاقتصادي على مبدأ السوق الحر، وتشجيع الإستثمارات العربية والدولية داخل الأراضي الفلسطينية، حيث أن هذه الإستراتيجية تقوم على أساس أن القطاع الخاص هو من يقود عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، وأن القطاع العام يلعب دور المنظم فقط للتنمية

الاقتصادية في فلسطين، وهو بذلك يُكمل دور القطاع الخاص وينظم عمله، ويقتصر عمل القطاع الخاص على توفير البنية التحتية، وتوفير البيئة الاستثمارية الجيدة، وسن القوانين المنظمة للعمل في داخل الاقتصاد.

2. البرنامج الاستثماري الفلسطيني (1996-1997)

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمساعدة الوزارات الأخرى بإعداد هذا البرنامج، وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديمه للدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني في 9 يناير 1996 كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وقد تضمن هذا البرنامج بعض النقاط التي تهدف التى تحقيق التنمية الشاملة في فلسطين، كما وتضمن هذا البرنامج مجموعة من المشروعات العاجلة والأساسية للتنمية في فلسطين كانت قيمتها تقدر ب 845 مليون دولار، وزعت على أربع قطاعات رئيسية هي: قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وقطاع بناء المؤسسات.

3. خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000)

تميزت هذه الخطة ببعدها السياسي. بالإضافة إلى قيام الدول المانحة والوزارات الفلسطينية بالمشاركة في تحديد الأولويات التنموية الفلسطينية، وقد تم فيها تقسيم الإستراتيجيات والمشروعات والبرامج على أساس وزاري وعلى أساس قطاعي، وذلك بهدف تحميل كل وزارة مسؤولية نجاح أو فشل الخطة. ولذلك فقد تم تقسيم القطاعات التنموية الفلسطينية إلى أربعة قطاعات هي: دعم البنية التحتية، تطوير قدرة المؤسسات، تطوير الخدمات الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية.

ومن أهم الملامح الرئيسة في هذه الخطة النظر لبناء إقتصاد فلسطيني يستند إلى نظام السوق الحر، بحيث يقوده قطاع خاص في ضوء السياسات العامة التي ترسمها السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال الإستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا والتي كان فيها القطاع الخاص متحملاً لجزء كبير من أعباء التنمية الاقتصادية. كذلك فإن هذه الخطة وضحت أهمية الانفاق العام والذي تتركز سياسته بشكل كبير على تحقيق توزيع عادل للدخل القومي وللمشروعات الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الإجتماعي على المدى البعيد لتلحق بركب الدول المتقدمة.(عودة،2013،ص77).

4. خطة التنمية للأعوام (1999-2003)

في هذه المرحلة كانت السلطة قد أعدت خطة التنمية للأعوام 1999-2003، وقد جاءت هذه الخطة إستمرار لخطة التنمية الفلسطينية 1998-2000، وقد استندت على فرضيات أهمها (تطبيق اتفاقية واي ريفر وملحقاتها والبدء في تشغيل مطار وميناء غزة، وتخفيض الضغوط المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وإستمرار المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً من قبل الدول المانحة).

وجاءت هذه خطة بعد السنوات الخمس الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحدثت هذه الخطة عن أربع قطاعات: قطاع البنية التحتية، قطاع الموارد البشرية والاجتماعية، القطاع الإنتاجي، وقطاع بناء المؤسسات، كما أولت هذه الخطة موضوع البناء درجة عالية من الاهتمام. فيما أولت الخطة قطاع البنية التحتية النصيب الأكبر في التمويل 48% من إجمالي الخطة، ويقدر السقف المالي لهذه الخطة بحوالي 4.5 مليار دولار.

5. خطة الطوارئ والاستثمار العام (2003-2004)

تضمنت هذه الخطة الإحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني لمدة عامين، وقد هدفت هذه الخطة في الأساس إلى وقف التردي الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية، ومع الأخذ بالإعتبار إعادة إعمار ما تم تدميره من طرف قوات الإحتلال الإسرائيلي، حيث وصل إجمالي إحتياجات الخطة إلى: 640 مليون دولار للإحتياجات الجديدة، مضافاً إليها 317 مليون دولار مشاريع جارية، و175 مليون دولار مشاريع متوسطة المدى، ليصل إجمالي الخطة 1132 مليون دولار.

6.الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة (2005)

جاءت خطة وزارة الاقتصاد الوطني لتطوير وإنعاش قطاع غزة اقتصادياً لتعطي الأمل والثقة في المستقبل، من خلال تجيير الدعم الدولي وترجمته إلى مشاريع اقتصادية وإنمائية يحس بها المواطنين الفلسطينيين ويتلمسونها. حيث شارك في إعداد الخطة عدد من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي بالإضافة إلى حوالي ثمانون خبيراً ومتخصصاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمثلون مختلف أطراف الطيف السياسي ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذا الشأن.

وبلغ اجمالي التمويل المطلوب للخطة بحدود 4,300 مليار دولار موزعة كالتالي:

- ❖ 2 مليار دولار على شكل مشاريع محددة ممولة من المانحين.
- ❖ 1 مليار دولار مقدرة للتعليم والصحة ودعم الموازنة ممولة من المانحين.
- ❖ 1.3 مليار دولار مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في برامج الإعمار وتشكل حوالي 30%من إجمالي المبلغ.

7. خطة التنمية المتوسطة المدى (2005-2007)

تم بلورت هذه الخطة وفق رؤية غربية، وقد مثلت خطوة للأمام قياساً بالخطط السابقة حيث حددت الحكومة هدفين رئيسين لهذه الخطة هما:

- ❖ معالجة الفقر بطريقة مستدامة.
- ❖ تحسين فعالية الحكم لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد كان هناك إهتمام من قبل الخطة الإنمائية بالقطاع الخاص بشكل جيد، فقد احتوت هذه الخطة على بند خاص يهتم من خلال هذه الخطة بخلق البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص، وحددت هذه الخطة الأسباب وراء ذلك وهي أن الإستثمار الخاص وخاصة في القطاعات الانتاجية، سوف يكون ضرورياً خلال الفترة 2005-2007 من أجل زيادة العمالة وخلق ثروات جديدة.

الفترة الثانية من عام 2008 إلى 2013م

بعد منتصف العام 2007 إعتبر قطاع غزة منطقة خارج نفوذ رئيس السلطة الفلسطينية، وأعلن إقالة حكومة الوحدة وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة إنقاذ لحالة الطوارئ وبذلك أصبحت الأراضي الفلسطيني منقسمة إلى الضفة الغربية ويحكمها رئيس السلطة محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض في رام الله، وقطاع غزة وتحكمه حركة حماس من خلال رئيس الوزراء إسماعيل هنية وقد خلق الانقسام الفلسطيني تشوهات كبيرة في النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وقد كانت هناك العديد من محاولات المصالحة من قبل الدول العربية أهمها مصر والسعودية، إلا أنها باءت بالفشل ولم تكتمل في سبيل بناء رؤية جديدة ومشتركة تعبر عن طموح الشعب الفلسطيني في العيش بهدوء وحرية وإستقرار.

ثم شهد العام 2008 حرباً إسرائيلية على قطاع غزة راح ضحيتها حوالي 1500 شهيد وآلاف الجرحي والبيوت المدمرة، كانت هذه الحرب تستهدف استئصال حركة حماس من المشهد

السياسي الفلسطيني ولكن لم تحقق الحرب أهدافها وبقي قطاع غزة صامد أمام العدوان واستمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية وما زال قطاع غزة يقع تحت الحصار منذ العام 2006.

وشهدت هذه المرحلة العديد من الخطط والبرامج التنموية سواء من قبل حكومة رام الله أو حكومة غزة، وهي كما يلي:

خطط الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية

1. خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)

تم تصميم خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 وتقديمها لمؤتمر المانحين في باريس في العام 2007، وقد استندت الخطة إلى الشمولية، بدلاً من العمل المقطع الذي كان سائداً طوال السنين الماضية، التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية. هدفت منهجية التخطيط الجديدة إلى ربط السياسات مع عملية التخطيط، وربط عملية التخطيط بإعداد الموازنة، ودمج الموازنتين الجارية والتطويرية في موازنة واحدة، والإنتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج. وتحقق هذه المنهجية فوائد في غاية الأهمية تتمثل في عدم الإستمرار في وجود خطط تنموية وطنية منفصلة عن الموازنة العامة، وترشيد السياسات وتحديد الأولويات، وترشيد الإنفاق، وضمان تطوير الشفافية والمساءلة.

2. وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة (2009-2011)

إنبثقت هذه الوثيقة من خطة الاصلاح والتنمية (2008-2010) حيث عرضت برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر، والذي يسعى لبناء مؤسسات الدولة القادرة على تلبية إحتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم، إضافة إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الإستقلال والاستقرار الاقتصادي، وقد عبر إسم الوثيقة عن أن العام 2011 سيتوج قيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام 1967 من خلال الإعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي.

3. خطة اقامة الدولة وبناء المستقبل (2011-2013)

تتطلع هذه الخطة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في سبتمبر 2011 كخطوة لا تراجع عنها، وكفرضية لتبني عليها البرامج والسياسات التي ستنتهجها، وتقوم على الإستقلال والسيادة على الإقليم والحدود المفتوحة، لضمان إستدامة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي

سبيل وضع خطة إنفاق تنموية تستند إلى الأولويات وتتماشى مع احتياجات مستقبلية للوزارات والهيئات، فقد تم تقسيم إستراتيجيات القطاعات الأكبر إلى إستراتيجيات قطاعية لضمان إيلاء الاهتمام الكافي للقطاعات الفرعية، وتعتبر هذه الخطة مشابهة لسابقاتها في هذا المجال إلا أنها حملت مفاهيم جديدة.

الفترة الثالثة 2014 وما بعدها

☒ الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة (2014)

وضعت حكومة الوفاق الوطني هذه الخطة الوطنية للإنعاش المبكر واعادة الإعمار لتوفير خارطة طريق للخروج من الأزمة الإنسانية . حيث تم وضع هذه الخطة بهدف الإنتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأمد في غزة عبر أربعة قطاعات: القطاع الاجتماعي، وقطاع البنية التحتية، والقطاع الاقتصادي، وقطاع الحوكمة. إعتمدت الحكومة في هذه الخطة على الإستجابة للإحتياجات العاجلة والمزمنة لقطاع غزة، عبر تدخلات للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في كل من هذه القطاعات، إذ أن من شأن مثل هذه التدخلات أن تعزز الأسس اللازمة للتنمية والنمو طويلي الأمد.

القطاع الخاص في غزة لحق به ضرر مباشر أصاب كلاً من الممتلكات والمعدات والمخزون والمواد الخام، تضاف إليه خسائر غير مباشرة بسبب الإغلاق وإنخفاض النشاط الاقتصادي. كما لحق دمار واسع النطاق بالقطاع الزراعي، إذ دمرت الأراضي المزروعة والدفيئات الزراعية والثروة الحيوانية ومزارع الدواجن وآبار المياه وشبكات الري والأصول المنتجة الأخرى. تشير التقييمات الأولية إلى تدمير سبعة عشر بالمائة بالكامل من المساحة الإجمالية المزروعة. أما في القطاع الاقتصادي، فقد تعرض أكثر من 20 بالمئة من المنشأت الصناعية في غزة للتدمير، كما تعرضت أكثر من 4 آلاف مؤسسة تجارية للدمار أو الضرر. من المتوقع، وفقا لما تقدم، أن ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير، وقد تصبح حالات التخلف عن السداد مشكلة في القطاع المصرفي، كما يرجح أن يصبح المستثمرون الذين كانوا مترددين أصلاً في الإستثمار أكثر حذراً من أي وقت مضى.لذلك، تمثل خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار استجابة شاملة ومحددة الأولويات للضرر الساحق عبر كافة القطاعات والمحافظات في قطاع غزة.

سيتطلب تنفيذ هذه الخطة في القطاع الاجتماعي 701 مليون دولار، ستستخدمها الحكومة الفلسطينية بالعمل مع الأونروا ووكالات أخرى لمد شبكة أمان لمواطنين أصابهم الفقر مؤخراً، من

خلال توسيع دائرة التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية وتوزيع المواد غير الغذائية. سيتم كذلك تعزيز الخدمات الصحية بإعادة تأهيل المعدات والبنية التحتية الصحية المدمرة والمتضررة.
تقدر الخطة بأن هناك حاجة إلى 1.2 مليار دولار لإعادة بناء القطاع الخاص وزيادة فرص العمل في غزة، بما في ذلك استعادة القدرة الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصيد والصناعة والتصنيع، وكذلك قطاعي التجارة والخدمات، وذلك من خلال إعادة التأهيل و التحفيز الاقتصادي وتقديم الدعم المتمثل في النقد مقابل العمل.
حيث إن إعادة الإعمار هي مجرد البداية. يقدر الاستثمار المطلوب للإحتياجات التنموية على المدى البعيد بسبع مليارات دولار أمريكي على الأقل، وسيكون للقطاع الخاص دور أساسي فيها.
وتشمل مشاريع البنية التحتية الرئيسة ما يلي:

1. تطوير حقل الغاز على شاطىء غزة.
2. مطار غزة الدولي.
3. الميناء التجاري.
4. محطة لتحلية المياه على نطاق واسع.
5. خط ناقل للمياه بين الشمال والجنوب.
6. ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، بما في ذلك بناء 75 ألف وحدة سكنية، وأكثر من 270 مدرسة ومستشفيين اثنين.علما بأنه لايوجد حالياً ميزانية تكفي لتنفيذ تلك المشاريع، لكنها ضرورية جدا لتحقيق التنمية في قطاع غزة.

خطط الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة

1. خطة الاغاثة والطوارئ (2009)

قامت وزارة التخطيط بغزة بإعداد خطة بعنوان خطة الإغاثة والطوارئ بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي استمرت لمدة ثلاث أسابيع من 2008/12/27 حتى 2009/01/17، والتي دمرت آلاف البيوت تدميراً كلياً أو جزئياً، وقد بلغت ميزانية الخطة 736.3 مليون دولار خصص منها 529.3 مليون للإغاثة العاجلة و207 مليون دولار لبرنامج خلق فرص العمل وخطة البرامج الطارئة.

2. خطة التأهيل وإعادة إعمار قطاع غزة(2009)

بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة قامت وزارة التخطيط في قطاع غزة بإعداد خطة الإغاثة والطوارئ وخطة التأهيل وإعادة اعمار قطاع غزة 2009، والتي جاءت بعد ان أبدت العديد من الجهات العربية والدولية رغبتها في المساهمة في مشاريع إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وقد تعهدت قطر بالتبرع بـ 500 مليون دولار، وقد تم الإلتزام من قبل الحضور في مؤتمر شرم الشيخ في مارس 2009 بخطة الإعمار ورصد مبلغ يقارب خمسة مليارات دولار. وكانت تهدف الخطة إلى إعادة إعمار وترميم المباني السكنية التي تضررت وتوفير البنى التحتية الضرورية للمناطق المدمرة، وإعادة تشغيل وإعمار المنشآت الصناعية التي تضررت جراء العدوان، بالإضافة لمساعدة المزارعين المتضررين في إستصلاح أراضيهم، وإعادة بناء وإعمار المقار الحكومية التي دمرت. وقد احتوت الخطة على برامج تفصيلية وأرقام تقديرية لإعادة أعمار المرافق التي تم تدميرها.

3. خطة التنمية الفلسطينية (2009-2010)

إتبعت الخطة آلية التخطيط التأشيري والذي يقوم على أساس مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطوط العريضة والسناريوهات المختلفة للخطة. وكان الهدف الرئيسي للخطة هو الحد من تفاقم الفقر والبطالة وتفعيل مؤسسات الدولة، حيث تعتبر الخطة بمثابة مشاريع ذات أولوية محددة الإنفاق يتطلب عرضها على المانحين من أجل تمويلها.

4. إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2010-2020)

قامت وزارة الزراعة وذلك بالتعاون مع أساتذة الجامعات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني بإعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية، هدفها تعزيز دور القطاع الزراعي في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، واستغلال أمثل للموارد، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الاقتصاد الزراعي المقاوم والمساهمة في تحسين نوعية حياة المزارعين.

الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة في فلسطين 2010 – 2020:

1. الحفاظ على مصادر المياه وزيادة العائد من الوحدة.
2. حماية الأرض الزراعية وزيادة العائد من الوحدة.
3. توفير مستلزمات الإنتاج.

4. تحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الإستراتيجية.
5. تحسين مستوى دخل المزارع.
6. إيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
7. تحسين الجودة والقدرة التنافسية.
8. ربط القطاع الزراعي بالصناعي.
9. تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
10. التنمية البشرية وبناء القدرات.

5. الخطـــة الاقتصادية (2011-2013)

قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإعداد خطة اقتصادية للسنوات الثلاثة القادمة، ترتكز على تكييف الظروف وتحسين الأهداف الإستراتيجية واشتقاقها من البرنامج الاقتصادي للحكومة الفلسطينية، والى مرتكزات الرؤية الاقتصادية للحكومة الفلسطينية خلال الفترة القادمة 2011-2013م.

ولم تأتي هذه الخطة كخطة منفصلة عن سابقتها، وإنما كعملية تعزيز وتطوير للخطط السابقة، وكان هدفها الأساسي معالجة الملاحظات التي وردت في الخطط السابقة. ويستند إعداد خطة 2011-2013 على مراجعة خطط 2008-2010، وذلك من خلال تعميق التحليل وصولاً إلى مستوى أكثر تفصيلا، حيث يعتمد منهج العمل في الخطة على بناء إستراتيجيات قطاعية للقطاعات الفرعية (تعليم، صحة، حماية، إجتماعية، أمن، إسكان، مياه، تنمية إدارية، مالية عامة، زراعة..الخ)، ومن ثم تحديد أولويات القطاعات الرئيسية العامة (إجتماعي، إقتصادي، بنية تحتية، حكم) كجزء من الإستراتيجية الوطنية (الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013).

التعليق على خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين: فلسطين كباقي الدول النامية تعاني من كثير من المعوقات والتشوهات في البنيان الاقتصادي، تجعل عملية تحقيق التنمية الاقتصادية صعبة وخاصة لو إكتفت هذه الدول بمواردها الذاتية التي تعتبر إلى حد ما متواضعة، وذلك في سبيل الوصول إلى تنمية اقتصادية ذاتية، على الرغم من أن هذا الأمر ليس صعباً كما يعتقد البعض ولكن قلة القدرات العلمية والعلمية يسبب ذلك، حيث أن كثيراً من الدول الفقيرة إستطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مواردها الذاتية كماليزيا مثلاً، بالإضافة إلى هذا كله فإن فلسطين تختلف عن باقي الدول النامية مثيلاتها، وذلك بسبب وجود إحتلال إسرائيلي غاشم يسيطر على الأرض وجميع الموارد في البلد، ولذلك فإن هذا يتطلب أن يكون هناك إستراتيجية

تنموية خاصة لفلسطين تختلف عن باقي الدول النامية، وهذه الإستراتيجية يجب أن تعمل في بداية الأمر على إزالة التشوهات المتراكمة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تنمية وتطوير المرافق والقطاعات المختلفة، وتحقيق الإستقرار السياسي والعمل على توفير المناخ الإستثماري المناسب، ولو نظرنا إلى جميع إستراتيجيات وخطط التنمية سابقة الذكر خلال الأعوام (1994-2014)، نجد أن هذه الخطط جيدة في الواقع النظري، ولكن إمكانية تطبيقها على أرض الواقع يعد في غاية الصعوبة، وذلك نظراً للتكاليف الباهظة اللازمة لتنفيذ هذه الخطط التنموية، والتي لا يمكن تمويلها من الحكومة ولا حتى بالشراكة مع القطاع الخاص فقط بل بحاجة أيضاً إلى التمويل الأجنبي، وذلك لأنها تحتاج إلى مليارات الدولارات، وبالإضافة إلى ذلك فهناك العائق الأكبر ألا وهو الإحتلال الإسرائيلي والذي يسعى إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون تقدمه أو تطوره، وذلك بإستخدام كافة الطرق والوسائل الممكنة من عزل فلسطين عن العالم الخارجي وتدمير البنية التحتية للإقتصاد والعمل على تدمير كافة المشاريع الناجحة.

تقييم خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

من خلال عرض ومناقشة ومراجعة الخطط السابقة يمكن القول أن:

1- لم يكتب ولم يقدر لأى خطة أن تستكمل الأغراض والأهداف التى وضعت من أجل تحقيقها، والخطط والبرامج كانت أقرب إلى برامج الإغاثة الطارئة منها إلى خطط تنموية بالمفهوم الاقتصادي المتعارف عليها.

2- رافق إعداد الخطط والبرامج بعد العام 2002 الكثير من حالات الإرتجال وعدم التأني في وضع الأرقام والبيانات المناسبة والمتوافقه مع واقع حال الاقتصاد الفلسطيني بحكم الضغوط الإجتماعية الهائلة.

3- الخطط التى أعدت قبل عام 2006 وخططت لما بعد عام 2006 لم تنفذ بسبب فوز حماس في الإنتخابات وعدم الرغبة للتعامل معها أو إعطائها أي فرصة.

4- كثرة الأحداث المستمرة التي وقعت أثناء تطبيق الخطط والبرامج، جعلت من المستحيل تطبيق هذه الخطط، فالأحداث كانت أقوى بكثير من قدرة السلطة الوطنية على الاستمرار في تطبيق الخطط.

5- كان من أفضل الخطط التى أعدت هي إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2020 حيث أنها كانت خطة تشاورية وتشاركية أنجزت بمشاركة وموافقة جميع الأطراف

حيث ساهم في إعداد الإستراتيجية نخبة مميزة من ممثلي القطاعات المختلفة العام والخاص والأهلي وأعمدة العمل الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، والمهتمين بقضايا التنمية الزراعية وحاولت أن تحقق تنمية حقيقية في قطاع الزراعة، كما أن تنفيذها غير مقتصر على أشخاص بعينهم، بل مؤسسات مختلفة حكومية وأهلية وقطاع خاص ومزارعون وتجار وفئات أخرى.

6- كافة الخطط التي أنجزتها السلطة الفلسطينية منذ عام 1994 كانت قصيرة ومتوسطة المدى، باستثناء إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة2010-2020 وهي خطة طويلة المدى وعلل القائمون بهذه الخطة ذلك بأنها غير محصورة بسقف زمنى، ولا بحكومة ولا أشخاص بل تمتد زمنياً إلى ما هو أكثر من السنوات العشر، فالإستراتيجية تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف.

7- كافة خطط التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الدولية في تمويل برامجها التنموية، والذي لم يتوافر في أغلب الأوقات وظلت الخطط تراوح مكانها.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل إطاراً نظرياً للتنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي، من خلال استعراض المفهوم العام للتنمية، ومفهوم التنمية في فلسطين، أيضاً التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم والنشأة والأهمية والأهداف وكذلك المتطلبات، كما تم التطرق للعلاقة بين التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث اتضح أن التخطيط مرتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية، وذلك لأن التخطيط له بعد إستراتيجي في العملية التنموية وهو أداة رئيسية في المساعدة للعثور على حلول للمشاكل القائمة والوصول بالمجتمع لإحداث تنمية اقتصادية.

كما بين الفرق بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، وبين أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال الزمن، أما التنمية الاقتصادية هي عملية أعم وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث أنها تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتنتج من خلال التغييرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع كالتغير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وتتضمن أيضاً النمو الاقتصادي.

وفي النهاية تم ذكر طرق تمويل التنمية الاقتصادية سواء بالمصادر الداخلية أو الخارجية، ثم تم التحدث عن العقبات التي تقف عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية مع التطرق الى العقبات التي تخص الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من اقتصاديات الدول النامية، ثم عرض لنظريات التنمية الاقتصادية، وأيضاً التحدث عن اتفاق باريس الاقتصادي الذي كان من أسوء ما حصل للاقتصاد الفلسطيني وم ثم عرض وتقييم لخطط التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينين في الفترة (1994-2014).

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في الإسلام

3.1 المقدمة

3.2 المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية، واجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديده

3.3 الأسس الفلسفية للتنمية في الإسلام

3.4 قواعد التنمية في الاسلام

3.5 خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام

3.6 أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام

3.7 التنمية الاقتصادية في الإسلام مقارنة مع الاقتصاد الوضعي

3.8 التنمية الاقتصادية في الإسلام ودور القطاع الخاص فيها

3.1 المقدمة

إن الشريعة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، قد جاءت مبينة وموضحة لجميع نواحي الحياة العقائدية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية..الخ، ومن هنا يعد الإسلام عقيدة وشريعة. إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يقوم على القواعد والمبادىء المشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالإضافة إلى إجتهادات العلماء السابقين. وبالتالي لو نظرنا إلى الناحية الاقتصادية فأننا نرى أن ما جاء به الإسلام في المجال الاقتصادي هو الحث على التنمية الاقتصادية، بقوله تعالى ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود، آية 61) أي أن الإنسان مكلف بإعمار الأرض أي تنميتها وبين أن سعادة الإنسان في الدنيا والأخرة هى السعى في الأرض وتعميرها وتنميتها. أيضاً فإن التنمية عملية واجبة إسلامياً على الفرد والدولة والمجتمع. وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (الملك، آية 15)، وفي هذه الأية يأمرنا الله عز وجل بالسعى في الأرض والعمل والجد وممارسة كافة الأعمال سواء الإنتاجية أو الخدمية..الخ، أي ممارسة كل ما يؤدي إلى التنمية وإعمار الأرض. أيضاً من مظاهر حرص الإسلام على التنمية قول أنس بن مالك رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنْ قَامَتْ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ) مسند الإمام أحمد بن حنبل (296/20).

ويمكننا القول إن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفهوم شامل وواسع، يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الكريمة والطيبة للإنسان، وإن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن باقي النظم الاقتصادية، حيث إنه نظام يتضمن النواحي المادية والروحية والجسدية.. الخ، ويعتبر أن الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية والقادر على تحقيقها، على عكس باقي النظم الاقتصادية كالنظام الرأسمالي والإشتراكي التي تقلل من قيمة الإنسان وقدرته، بنظامها الاقتصادي المشوه وترى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وجود وفرة في الموارد المالية والطبيعية كي تتحقق، وأخيراً أثبت النظام الإسلامي أنه نظام صالح لكافة الأزمان والظروف على عكس باقي النظم التي ثبت فشلها.

التنمية في الإسلام لابد وأن يكون لها دائماً دوراً رئيسي في تغيير الواقع الاقتصادي بالقدر الذي ينحرف فيه عما ينبغي أن يكون عليه في الواقع الإسلامي. الإنسان هو محور التنمية في الإسلام وأساسها فهو صاحب الحاجة إليها وهو الذي يملك الإرادة على التغيير إلى الأفضل، بل هو مكلف بذلك في إطار الشريعة، وهو مكلف أيضا بإقامتها والعمل بها وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يمثل أهم عنصرين من عناصر الإنتاج الأربعة فهو العامل وهو المنظم، فهو بمثابة الروح في النشاط الإنتاجي . أما العنصرين الآخرين وهما الموارد الطبيعية ورأس المال فهو بمثابة الجسد في هذا النشاط . وجسد بلا روح لا قيمة له فالموارد الطبيعية خلقها الله عز وجل جميعا للإنسان ووضعها في خدمته ورأس المال عنصر من صنع الإنسان يتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف يشاء. (أحمد،2001، ص122).

3.2 المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية، واجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديده

3.2.1 المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية

لم يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي قديما كلمة التنمية، أي أنه لم يستخدم هذا المصطلح اللغوي. لكنه حوى من المصطلحات ما يماثلها أو يحتوي على مضمونها، ومن هذه المصطلحات: التمكين، الإحياء والعمارة. ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير أصدق المصطلحات تعبيرًا عن التنمية. إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية، وقد يزيد عنه. فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة. (عماوي،2010، ص33).

ويمكن عرض أهم الأفكار حول المفهوم الاسلامي للتنمية في التالي:

أولاً: ويعني الاستخلاف والتمكين والتسخير وهذا المفهوم يتفق مع ما جاء في الكتاب والسنة من بيان لقواعد إعمار الأرض في الاسلام، فالتنمية نشاط متعدد الفعاليات شامل الدارين، مأمور به العباد طاعة لخالقهم، والانسان روحاً ومادة هو لب اهتمام التنمية التي تستهدف أساساً المحافظة على الكليات الخمس الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتتضمن التنمية الاهتمام المتوازن بالتغيرات الكمية والنوعية، والحرص على الاستفادة من الموارد المتاحة والكامنة، والدولة تساعد القطاع الخاص ليكون صاحب الدور الرئيسي في التنمية والنمو المتحقق بتضافر عوامل اقتصادية واجتماعية.(اليوسف، 1999،ص7).

ثانياً: ويعني"استغلال المجتمع لخيرات الأرض بالعمل الصالح تنفيذاً لشرط الخلافة والتمكين، وتحويلها إلى سلع وخدمات لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفراده عبر تشغيل كامل

وتوزيع عادل". وبعكس ذلك يكون المجتمع في حالة من التخلف، وهذه الحالة عرفها أيضاً بعض الباحثين بأنها: عدم قدرة المجتمع (المستخلف) للوفاء بحاجاته الضرورية. مما أدى إلى نقص في حد الكفاية النسبي لأفراده، بسبب عدم قيامه بواجب الخلافة (عمارة الأرض) وعزوفه عن استثمار الموارد المتاحة"، وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله، إلى الوضع الذي يرضاه. وقد عد بعض الفقهاء أن التنمية في الإسلام تدخل في إطار الواجبات التي تقع على عاتق المسلم بل واعتبر الإسلام السعي إلى الرزق وخدمة المجتمع وتنميته أفضل ضروب العبادة.(موقع الشبكة المعرفية، www.veecos.net).

ثالثاً: ويعني " نشاط موجه إلى الهدف ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة لكي تقوم بدورها في العالم دور خليفة الله في الأرض ودور الأمة الوسط. إن التنمية تعني التنمية الأدبية والروحية والمادية للفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى أعظم رفاه إجتماعي وإقتصادي، وإلى الغاية من خير البشرية "(أبو عليان ،2014، ص24). وتعرف أيضاً بأنها " تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية"(خطاب، 2006، ص 374). ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "نشاط موجه إلى الهدف ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني، في كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة لكى تقوم بدورها في العالم، دور خليفة الله في الأرض ودور الأمة الوسط، إن التنمية تعني التنمية الأدبية والروحية والمادية للفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى أعظم رفاه إجتماعي وإقتصادي، وإلى الغاية من خير البشرية "(أحمد،1985، ص 16).

رابعاً: ويعني" إستغلال المجتمع لخيرات الأرض (النعم التى سخرها الله تعالى له) بالعمل الصالح تنفيذاً لشرط الخلافة والتمكين، وتحويلها إلى سلع وخدمات لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفراده عبر التشغيل كامل والتوزيع عادل "(عربان، 2014، ص8).

3.2.1 اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديد مصطلحات حول مفهوم التنمية

حاول بعض الكتاب اشتقاق مفهوم للتنمية في الإسلام استنادا الى نصوص أو معاني قرآنية ويمكن عرض أهم هذه المصطلحات: (أحمد،2001، ص125).

1. عمارة الأرض: لقوله تعالى ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾(هود آية 61).
2. الحياة الطيبة: إشارة إلى معنى الآية الكريمة ﴿ منْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ (النحل آية 97).
3. عملية التغيير أو نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه" في إشارة إلى الآية﴿ إن اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد آية)11.
4. الاستقامة على منهج الايمان والتقوى: استناداً إلى قوله عز وجل ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ (الأعراف آية 96).
5. خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي، أو هي" تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع "علماً بأن حد الكفاية في رأي بعض من قال بهذا المفهوم يشمل كل ما يلزم للحياة السعيدة بما في ذلك توفير الحلي للمرأة والكتب لمن يهوى القراءة وأسباب الزواج لشباب الأمة.
6. عملية إعادة التوازن الكوني لتحسين المستوى الحضاري للحياة.

ويرى الباحث: أنه من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي عملية شاملة وهادفة تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية ..الخ، تحكمها ظوابط معينة وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وترى أن الإنسان هو محور عملية التنمية وأساسها وهو مكلف بتحقيقها، وتهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى الوصول إلى الحياة الكريمة للأفراد من خلال العدالة في توزيع الدخول، الإستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة والكامنة وذلك للوصول إلى أقصى منفعة منها.

3.3 الأسس الفلسفية للتنمية في الإسلام

اهتم الإسلام بشكل كبير في عملية التنمية وأعطاها إهتماماً كبيراً لدورها العظيم في الحياة الإنسانية، من تحقيق للرفاه والمعيشة الكريمة والكثير، لذلك فقد وضع الإسلام أسس للتنمية في الإسلام موضحة فيما يلي:

1. التوحيد (وحدانية الله وحاكيمته)، وهذا يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان، بين الإنسان والإنسان(**أحمد، 1985، ص66**). لقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة، آية 164). وقوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (فصلت، آية 39). وقوله تعالى ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ (الزمر، آية 5).

2. الربوبية (الترتيبات الإلهية للغذاء والعيش، وتوجيه الأشياء لكي تبلغ كمالها). هذا هو القانون الأساسي للكون الذي يلقي ضوءاً على النموذج الإلهي للتنمية النافعة للموارد والإشتراك في دعمها وقسمتها، الربوبية هي إفراد الله تبارك وتعالى بالربوبية وهي الخلق والتدبير الكوني والشرعي (أحمد، 1985، ص66)، كما قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف، آية 54). وقوله تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الروم، آية 40). وقوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾ (يونس، آية 31)، فالرب عز وجل فوق عرشه، يدبر أمر عباده وحده، فلا خالق، ولا رازق، ولا معطي ولا مانع، ولا محيي ولا مميت، ولا باسط ولا قابض، ولا مدبر للأمر ظاهرا وباطنا غيره سبحانه وتعالى فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. (موقع الألوكة، www.alukah.net).

3. الاستخلاف: ويتمثل ذلك بوصف الإنسان خليفة الله في الأرض(أبو عليان، 2014، ص 28)، لقوله تعالى ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص، آية 26). وقال تعالى ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص، آية 5-6). وقوله تعالى﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور، آية 55)، وقوله

تعالى﴿ أَنَّا عَرَضْنَا الامَانَةَ عَلَى السَّماوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ﴾ (الأحزاب، آية 72).

4. التزكية (التطهير والنماء)، فإن مهمة جميع رسل الله كانت تنظيم علاقة الإنسان في بكل ما يحيط به من أحياء وجمادات، سواءً بالله، بالإنسان، بالبيئة الطبيعية، بالمجتمع، والدول، ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق تنمية إنسانية بين الإنسان وكل ما يحيط به وذلك من خلال التزكية مما يؤدي إلى النماء والنجاح في الدنيا والآخرة (أحمد، 1985، ص66)، لقوله تعالى﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة، آية 129). وقوله تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (النور، آية 21). وقوله تعالى﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (فاطر، آية 18).

3.4 قواعد التنمية في الاسلام

لقد وضع الاسلام قواعد مهمة للتنمية يستند إليها المسلم للنهوض بالأمة والمجتمع أهمها ما يلي: (موقع الشبكة المعرفية، www.veecos.net).

1. الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة والطبيعة التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له، وذلك لأنه يوجد موارد متجددة وأخرى غير متجددة، ولذلك وجب المحافظة على هذه الموارد وعدم الإستهتار بها وإسرافها بغير وجه حق.
2. الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية، والمعيشية، لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير، قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.
3. إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله ورضاه، ومن خلال ذلك يتم الوصول بالمجتمع إلى الرفاهية والتوزيع العادل للدخل، وعدم تركزه بأيدي فئة قليلة جائرة، ومن هنا يتبين الربط المباشر لعملية التنمية بالعبادة، والمستمد من قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:61).

3.5 خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام

تتميز التنمية الاقتصادية في الإسلام عن غيرها من النظم الأخرى بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ- **التطوير والتغيير**: إنّ أهم خاصية للتنمية هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساسي في عملية التنمية أو ما يشاكله، مثل التقدم والرقي والتحسين وغيرها. ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لابد أن يراعى فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو يحملوا ما لا يطيقون فتفشل عملية التنمية التي يراد لها النجاح. ولذا، فإن تعريفات التنمية تقييد عملية التطوير والتغيير بعبارة «قدر الإمكان» مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية. ثم إنّ عملية التغيير تكون في التنمية دائماً نحو التغيير من الأفضل إلى الأفضل، ولذلك فهناك فرق مهم بين كلمتي التغيير والتنمية؛ فالتنمية دائماً تعني التحسين والرقي والزيادة في الشيء عما كان عليه، بينما التغيير قد يكون لما هو حسن كما يمكن أن يكون لما هو سيئ.(موقع إسلام ويب، library.islamweb.net).

ب- **الشمولية**: المقصود بالتنمية الشاملة أنها تنمية لاتغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط . وإنما تنمية اقتصادية تشمل النواحى المادية والروحية . فالإسلام اهتم بتحقيق كافة حاجات المجتمع المسلم ، من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وعبادة وشعائر الدينية ودعوة وغيرها .فالعقيدة الاسلامية هى هدف أول للتنمية ، وهى أيضاً الجانب الروحى الذى يمثل أهم خاصية تتميز بها التنمية الاقتصادية فى الاسلام . فالايمان بالله وعبادته وحفظ دينه . كلها تعتبر أحد الحاجات الروحية التى يجب اشباعها جنبا إلى جنب مع الحاجات المادية كالأكل واللبس والسكن وغيره.(عربان، 2014، ص39).

ج- **الواقعية** : تتميز التنمية الاقتصادية الإسلامية بأنها واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع الحقيقية أي أنها تضع المعالجة للمشاكل الاقتصادية بحيث يمكن تطبيقها تطبيقا حقيقيا في الواقع الاقتصادي المعاش. وتعتبر الواقعية في الإسلام مثالية لأنها موضوعة من عند خالق البشر والعالم وهو بذلك لا يمكن أن يشرع مناهج للحياة الاقتصادية تكون بعيدة عن إمكانية تطبيق العبادة لها. وتظهر واقعية التنمية الاقتصادية في كون أن الإسلام وضع المعاني

الملائمة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحتملة الوقوع في المجتمع البشري.(موقع التمويل الإسلامي، islamfin.go-forum.net). وكما تعني النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، لا طرح تصورات مثالية بعيدة عن إمكانية التطبيق، كما يلاحظ في بعض النظريات والنماذج التنموية.(عبد اللطيف، عبد الرحمن، 2011، ص 22).

د- **المسؤولية:** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)، ويبين هذا الحديث الشريف أن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح جدا، فالكل مسؤول في إطار الدائرة والشريحة التي ينتمي إليها، وكل الأفراد مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى في كل عمل يقومون به، لذلك نجد أن مسؤولية الفرد تتعدى من الإطار الشخصي إلى الإطار الجماعي، كما أن مسؤولية الجماعة تتعدى إلى الإطار الفردي، وهذا يعززه الإسلام بقانون التكامل الاجتماعي فالإسلام يعترف بكل من الحرية الفردية والحرية الجماعية، ويجعل لكل منها حدوداً مسؤولة بتحقيق رقي وازدهار المجتمع بأكمله، وهذا التوازن بين مصلحة كل من الفرد والمجتمع وتحديد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما يكفل التوافق بين المصلحتين ويمنع إلحاق الضرر بالفرد بالمجتمع.(موقع التمويل الإسلامي، islamfin.go-forum.net).

والمسؤولية تتحدد في ثلاثة جوانب هامة هي: (عبد اللطيف، عبد الرحمن، 2011، ص 23).

- ❖ مسؤولية الفرد تجاه نفسه.
- ❖ مسؤولية المجتمع تجاه بعضه البعض.
- ❖ مسؤولية الدولة تجاه كل من الفرد والمجتمع.

هـ-**التوازن** : إن من بين أهم خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام هو التوازن في استغلال كل مستلزمات التنمية الاقتصادية المتوفرة في المجتمع من موارد بشرية ومادية، فالمنهج الاقتصادي الإسلامي في التنمية يجمع بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين عدالة توزيع الثروة من ناحية أخرى وفي هذا يقول المولى عز وجل ﴿اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة، آية 9). وهذا يبين أن هدف الإسلام في التنمية الاقتصادية هو أن يتوافر لكل فرد في المجتمع أي كانت جنسيته أو ديانته حد الكفاية لا الكفاف، أي الوصول إلى مستوى لائق للمعيشة حسب زمانه ومكانه. (موقع التمويل الإسلامي، islamfin.go-forum.net).

و- العدالة: التنمية الاقتصادية الإسلامية لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب وإنما تستهدف عدالة التوزيع . قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة، آية 8). والعدل المقصود هو : أن يتحصل كل فرد وكل سكان فى أقليم أو مدينه أو قرية أو ريف أو منطقة على حد الكفاية . والإسلام إذا تطلب زيادة الإنتاج يستلزم في الوقت نفسه عدالة التوزيع . لأن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يقره الإسلام ، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع للفقر والبؤس يرفضه الإسلام . لذلك أقام الإسلام أحكامه على مبدأ العدل بين الناس. وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل في كثير من الآيات ﴿انَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل، آية 90). فقد حرص التشريع الإسلامي على تحقيق العدالة بين الناس. ففرضت على الاغنياء قدراً محدوداً من المال يدفع للفقراء حقاً لهم ، وهذا القدر ليس كثيراً ولا قليلاً بل يكفي الفقراء ولا يلحق الضرر بالاغنياء تحقيقا للعدل . وحثت على الانفاق التطوعى من العفو.(عربان،2014 ، ص42).

3.6 أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام

للتنمية الاقتصادية في الإسلام أهداف كثيرة تتمثل في الآتي:

1. توظيف واستخدام كافة الموارد التي أودعها الله في الطبيعة لتحقيق السعادة للإنسان في حياته الدنيا تمهيدا لتوظيفها في بلوغ هدفه النهائي وهو رضا الله سبحانه وتعالى. لأن ابن آدم محاسب على أفعالة وتصرفاته قال تعالى : ﴿ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف آية: 129].

2. تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمة واستخدام ثمار هذا التقدم، لنشر مبادئ وقيم الإسلام العظيمة متمثلة في السلام والعدل والعلم والحلم والاحترام، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية قائمة على "الإنتاج فقط" وإنما هي عملية إنسانية تبتغي تنمية الإنسان وتقدمه المادي والروحي معا.

والإسلام بهذين المرتكزين يقف موقفاً مغايراً تماماً للمرتكزات الوضعية في التنمية، والتي تستمد من فهم الفكر الاقتصادي الوضعي بطبيعة المشكلة الاقتصادية التي ترى أن الأصل هو ندرة الموارد، وأن هناك مقابلة غير متكافئة بينها وبين الموارد المتاحة وبالتالي عدم كفايتها لإشباع

حاجة الإنسان، بينما نجد الأصل في الإسلام هو وفرة الموارد الطبيعية وكفايتها لتلبية حاجات البشر جميعًا مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم : الآية 33، 34). (موقع الشبكة المعرفية، www.veecos.net).

3. رفع مستوى المعيشة: ولذلك يجب بذل جهود كبيرة لتحسين المستويات الفعلية لمعيشة كل إنسان، وذلك للوصول إلى الرفاه الأدبي والاقتصادي والإجتماعي، وبالتالي إعطاء أولوية للعديد من الأمور أهمها: (أحمد، 1985،ص 69)

- ❖ خلق فرص عمل، بكل ما ينشأ عن ذلك من تصحيحات بنوية، وتكنولوجية، وإستثمارية وإقليمية وتربوية.
- ❖ نظام للضمان الإجتماعي فعال وواسع النطاق، يضمن توفير ضروريات الحياة الأساسية (أصول العيش الكريم) لكل أولئك الذين لايقدرون على الكسب، أو كل الذين يستحقون مساعدة أومعونة من المجتمع. وتحتل الزكاة في هذه النظام مكان القلب، حيث إنه من خلال الزكاة إذا تم الإلتزام بها وتطبيقها بالشكل الصحيح المنصوص عليه وقيام كل الأفراد الذين تجب عليهم الزكاة بإخراجها، فإنه سوف يتم توفير كل ما يلزم للأفراد المحتاجين للعيش بحياة كريمة ولن نجد محتاج في البلاد الإسلامية.
- ❖ التوزيع العادل للدخل والثروة. حيث إنه يتوجب أن يكون هناك سياسة دخلية نشطة في البلد لرفع مستوى دخل الفئات التي تعاني من الدخول المتدنية، وتخفيض نسبة تركز الثروة في يد القلة الجائرة في المجتمع، والسعى إلى تحقيق إنتشار كبير للثروة والسلطة في المجتمع عموماً. فإن الحد من مدى التفاوت في الدخول سيكون أهم مؤشرات الإنجاز التنموي. وفي سبيل خدمة هذا الهدف، لا بد أيضاً من إعادة تنظيم النظام الضريبي في البلد.

4. تحقيق حد الكفاية: تهدف التنمية الاقتصادية فى الاسلام إلى تحقيق حد الكفاية لجميع أفرد المجتمع، لأن الغاية الرئيسية من تلك المسئولية ليس مجرد فرض واجبات محددة على الاغنياء لمصلحة الفقراء . وإنما الغاية من ذلك هي القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي، ولذلك فإن مسئولية توزيع الموارد بين المجتمع للوصول لحد الكفاية يشترك فيه : الأغنياء والأقربين والدولة من خلال تشريعات تعمل على إعادة توزيع الدخول بشكل عادل والقضاء على

الفقـر. ولقـد قـدر الفقهـاء حـد الكفايـة بأنـه : يشـمل الطعـام واللبـاس والسـكن فـي حـدود المعروض.(عربان، 2014، ص39).

5. تحقيق التوازن الاقتصادي سواء في السلوك أو في الملكيات أو في السياسات؛ فالمطلوب تحقيق التوازن في سلوك المستهلك فلا إفراط و لا تفريط في الاستهلاك، و لا إسراف و لا تقتير في الإنفاق، و الشواهد على ذلك كثيرة، وفي ذلك قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء، آية 29)، والمطلوب تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية و التدخل الحكومي، فلا إطلاق للحريات في المجال الاقتصادي بالشكل الذي يسود الأنظمة الرأسمالية مما يولد الاحتكار و سوء توزيع الدخل، ولا السماح بالتدخل الحكومي المفرط بالشكل الذي يسود الأنظمة الاشتراكية مما يقتل الحافز الفردي و روح المبادرة. والمطلوب تحقيق التوازن بين المطالب المادية و المطالب الروحية.(فرحي،2003، ص19).

6. الحد من التبعية الوطنية للعالم الخارجي، وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي، أي أن يتحول العالم الإسلامي من تبعية المباشرة للدول الغربية في الأمور الجوهرية تتحول تبعية هذه الأمة للعالم غير الإسلامي الغربي في الأمور الجوهرية، إلى حالة الإستقلال الاقتصادي وإحترام الذات والتدرج في بناء القوة والسلطان، فإن الدفاع عن العالم الإسلامي، وإن إستقلالية هذا العالم وسلام الجنس البشري وصفاءه، إنما هي من الأهداف ذات المكانة البارزة في تخطيطنا التنموي. (أحمد،1985، ص 70).

3.7 التنمية الاقتصادية في الإسلام مقارنة مع الاقتصاد الوضعي

هناك أوجه شبه واختلاف بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي في النظر إلى التنمية الاقتصادية، فيما يتعلق بالتشابه فإن كلا النظامين الاسلامي والوضعي هدفهم الأساسي السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات مرضية، ولكن باختلاف الطريقة حيث أن لكل من النظاميين وسائله وأسلوبه في تحقيق ذلك، أيضاً السعي إلى الإستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة وتحقيق أقصى منفعة للتأثير الإيجابي لذلك على التنمية الاقتصادية، فيما يتعلق بجوانب الاختلاف النظرة تجاه الملكية : ففي حين يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلافها، ودون أي حدود تذكر، وتؤمن المجتمعات الرأسمالية بالملكية الخاصة كقاعدة عامة، ولا يعترف بالملكية العامة إلا استثناءً. نجد في المقابل أن النظام الاشتراكي يعتمد على الملكية العامة، حيث إن كافة وسائل الإنتاج ملك لجميع أفراد المجتمع،

والملكية الخاصة عندهم استثناءً، لا يجوز الرجوع إليه إلا في الظروف الاجتماعية القاهرة. ويرى النهج الاشتراكي أن الملكية الخاصة، هي سبب تعاسة الإنسان واستغلاله من قبل أصحاب رؤوس الأموال. أما النظام الإسلامي فإنه يقوم على الاعتراف بالشكلين المختلفين للملكية في وقت واحد، فهو يقرّ الملكية الفردية، كما يقر الملكية العامة، باعتبار أن كلاً منهما أصل وليس استثناءً. ويقيدهما بقيود تضمن مصلحة الفرد والجماعة. فالنظام الرأسمالي يلقي عملية إنجاز التنمية الاقتصادية على عاتق الفرد أو القطاع الخاص. ويلقي النظام الاشتراكي مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية على عاتق الدولة. ولكن الإسلام وزع هذه المسؤولية بين القطاعين العام والخاص معاً لأنه يرى أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق إلا بتكامل القطاعات.(عماوي، 2010، ص35).

هناك فجوة كبيرة بين المنطق الإسلامي والوضعي وتتمثل في أن الدور القيادي في العملية الإنتاجية في المنطق الإسلامي يقع على عاتق الإنسان كمنظم وكعامل، فهو الذي يجب أن يتحرك ويفكر ويتحمل المخاطرة ويعمل وينفذ محققاً الأهداف، ولا جدال في أن وفرة رأس المال أو إرتفاع معدلات تكوينه أو إستغلال الموارد الطبيعية بأفضل الطرق الممكنة يدل على قيام الإنسان بدوره ونجاحه فيه، ولكنه لا ينبغي أبداً أن نعتقد ونتصور أن الدور القيادي في عملية التنمية يمكن إنجازه عن طريق رأس المال أو الموارد الطبيعية. فهذين العنصرين من الجمادات ولابد لهما من صانع ومستخدم ومحرك ومفكر وهو الإنسان. ولقد جرت أخطاء المنطق الوضعي إلى تصورات خاطئة وسياسات خاطئة. فقيل أن بعض البلدان متخلفة لأنها فقيرة بالنسبة للموراد الطبيعية، ونسوا أن البلدان الصناعية المتقدمة الأن كانت من أفقر البلدان بالموارد الطبيعية في الزمن القديم. ولكن إرادة الإنسان وصلابته تمكنت من تسخير ما هو متاح من هذه الموارد عن طريق الفنون الصناعية التي ابتدعها فتقدم بهذه الموارد المحدودة أكثر مما تقدم الإنسان قديماً في البلدان الغنية بالموراد الطبيعية. وقيل أن التكاثر السكاني السريع هو سبب التخلف وهذه خرافة أخرى تدل على نظرة إستهتار بالإنسان الذي خلق كل شي من أجله والذي يعمل وينتج ويستطيع أن يفكر ويدبر لأجل مصلحته. وقيل أن من الممكن إزاحة التخلف عن طريق رفع معدلات التكوين الرأسمالي بأي طريق. وبناء على ذلك بدلاً من أن يعلموا الإنسان كيف يعمل بجد أكثر وينتج أكثر ثم كيف يدخر أكثر ويستثمر أكثر أعطوه أفكاراً مزيفة مثل كيف يقترض رأس المال لكي يتقدم فألجئوه إلى التسول من العالم المتقدم والإعتماد عليه ولم يتقدم وإنما زادت

مديونيته تجاه أصحاب رؤوس الأموال الأجانب. أو أعطوه حلولاً مزيفة مثل كيف يصطنع تضخماً نقدياً حتي يتم تمويل التنمية، ويتحقق التضخم ولم تتحقق التنمية.(يسري أحمد، 2010، ص18).

ومما سبق يرى الباحث: أن المنهج الاقتصادي الإسلامي المستند إلى القرآن الكريم والسنة النبيوية الشريفة، يختلف اختلافاً كبيراً عن النظم الوضعية الأخرى التي إبتكرها البشر كالنظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، حيث أن كل من هذه النظم تبنت أفكاراً مختلفة وحاولت إثبات أنها هي الأفضل، ولكن النظام الإسلامي بما يتميز به من شمول وواقعية أثبت أنه النظام الأفضل والصالح لكافة الأوقات والأزمان، والمنهج الإسلامي يقوم على كثير من الأمور والمبادىء الهامة، حيث يقوم على نظام الشراكة بين القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد، وأنها يجب أن تعمل بشكل متكامل ومشترك حتى تتمكن من تحقيق التنمية الحقيقية، أيضاً فإن المنهج الإسلامي عظم دور الإنسان وقيمته في التنمية الاقتصادية والتطوير كونه العنصر الأهم، على خلاف المناهج الأخرى التي اهتمت بالموراد المالية والطبيعية، وأعتبرت أنه إذا كانت الدولة غنية بهذه الموارد سيكون لها الدور القيادي والفعال في عملية التنمية الاقتصادية، ولكنها غفلت عن أن هذه الموارد هي من الجمادات وأن الإنسان هو العنصر الأساسي والجوهري في عملية التنمية الاقتصادية وهو الذي يستطيع أن يبتكر ويبدع في إستغلال هذه الموارد مهما كانت محدودة بشكل يمكن من تحقيق التنمية في البلاد.

3.8 التنمية الاقتصادية في الإسلام ودور القطاع الخاص فيها

القطاع الخاص صاحب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام، وله دور مهم في التمويل والتشغيل للمرافق التعليمية والصحية والنقل الجوي والبري والإتصالات، وأيضاً في تمويل المرافق السياحية، وانفراد القطاع الخاص في التشغيل بتوليد الطاقة الكهربائية والصيانة، بالإضافة لدوره في تنفيذ مرافق الصرف الصحي وتشغيلها وصيانتها، وكذلك إنفراده بخدمات تخطيط وتجميل ونظافة المدن.لذا يوصى بالإستعانة بالتمويل من قبل الدولة عن طريق الإستصناع(في المرة الأولى) حتي يقوم أصحاب الأعمال بتوجيه بعض ما لديهم من إمكانات في هذا السبيل الإستثماري من أجل إقامة مشروعات قطاعات التعليم والصحة والسياحة، وأيضاً النقل الجوي والبري والإتصالات وبإفساح المجال للدولة للقيام بالمراجعة الدورية كل سنة مثلاً، للتجديد والسماح بتقديم خدمات مرافق التعليم والصحة والسياحة والنقل البري والجوي

والإتصالات، عن طريق التنافس بين جميع الشركات الخاصة والمؤهلة للمحافظة على مستوى عالى من كفاءة الأداء في تقديم الخدمات، مع العمل على تأكيد المنافسة الشديدة بين هذه الشركات والمؤسسات الخاصة والتي هي الأجدر للقيام بالخدمات المرفقية من نظافة وما شابه.(اليوسف، 1999، ص 268).

يقوم تحقيق التنمية الاقتصادية فى الإسلام على أساس تعاون الفرد والمجتمع والدولة معا بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغنى أحدهما عن الآخر. ومن هنا كان إعتراف الإسلام بالملكية المزدوجة (الخاصة والعامة) . فكلاهما على قدم المساواة يتحملان معا مسئولية عمارة الارض، كل فى مجاله ، بحيث يكمل كل منها الآخر، فالقطاع الخاص له دور فعال وحيوي في التنمية الاقتصادية والقطاع العام أيضاً ومؤسسات المجتمع المدني لكل منها دورها في التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنه لايمكن إهمال دور أي من هذه القطاعات في الوصول إلى تنمية حقيقية في البلاد.(عربان، 2014، ص11).

إن للقطاع الخاص دور فاعل في التنمية الاقتصادية في الإسلام، من توفير العوامل الاجتماعية والمادية..الخ مع تجنب أي فعل من شأنه أن يلحقق ضرراً أياً كان بكل ما هو مخلوق، من إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد، وللقطاع الخاص دور كبير في الحد من مشكلة البطالة، وذلك بمساعدة ومؤازرة من الدولة في المحافظة على أن يكون المجتمع والعاملين والمشروع في توازن وفعالية تكاملية، من حيث العمالة والطاقات المطلوبة في المجتمع وإتاحة الفرصة الكاملة للتقدم أمام جميع العاملين، وتوفير جميع الموقومات العلمية التي من شأنها أن تضمن حصول أقصى إستفادة ممكنة من العمال والطاقة المتوفرة للمشروع.إن الكفاءة الاقتصادية تتمثل في ثلاث قنوات مترابطة هي: الكفاءة الإنتاجية، الكفاءة التقنية، الكفاءة الإدارية، وتحقيقها محصور في القطاع الخاص ليشمل قطاعات الصناعة عدا الصناعات الإستخراجية(في المعادن) وصناعة وتكرير النفط، والتجارة بما فيها السياحة، والزراعة. والكفاءة في الإسلام يندرج تحتها الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الإدارية، وتشمل المعادن(مشروعات النفط والقطاع التعديني)، والخدمات التعليمية والصحية والطاقة الكهربائية، والنقل الجوي والبري والإتصالات. لذا يوصى بتوفير تنسيق فاعل بين مختلف الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في سبيل إيجاد الحلول اللازمة والمجدية لكل ما يعيق مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، من إنشاء مركز وطني للمعلومات يشمل جميع المعلومات الحديثة والتراكمية عن القطاع الخاص بجميع فئاته، وفي

جميع الجوانب المطلوبة لأغراض التنمية الاقتصادية لتحقيق المعرفة الكاملة والواقعية عن القطاع الخاص ليغدوا هذا القطاع على مستوى العبء الملقى عليه في القيام بعملية التنمية.(اليوسف، 1999، ص 270).

من خلال ما سبق يرى الباحث أن الإسلام لم يحصر عملية التنمية الاقتصادية في يد قطاع معين من قطاعات المجتمع أو فئة معينة، بل دعى إلى أن تعمل هذه القطاعات بشكل متكامل مع بعضها البعض أساس تعاون الفرد والمجتمع والدولة معا بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغنى أحدهما عن الآخر ، فلكل منها دور مهم وجوهري في عملية التنمية الاقتصادية، فالقطاع الخاص لها دور مهم وفاعل لما يتوفر لديه من إمكانيات كبيرة سواء مادية أو تكنولويجة أو ما يمتلكه من خبرات علمية، وإن ما يهدف إليه هذا القطاع هو زيادة الكفاءة الإنتاجية والوصول إلى الجودة وتخفيض الأسعار في حال وجود المنافسة، ولهذا كله أثر كبير على الاقتصاد بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، أيضاً دور القطاع الخاص في الحد من مشكلة البطالة وغيرها. مقارنة بالقطاع العام، أيضاً فإن للقطاع العام دور مهم من خلال المشاركة مع القطاع الخاص، ومع هذا كله فلا يمكن أن ننسى دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وقدرته حتى لو لم تكن تشابه قدرة القطاع الخاص، وبالتالي فإن للقطاع العام دور في غاية الأهمية وذلك في مساعدته بشتى الوسائل الممكنة لنهضته وتتطوره وتشجيعه على الإستثمار وإقامة المشاريع الحيوية التي لها دور كبير في التنمية، من خلال تقديم الدعم المستمر والمتواصل للقطاع الخاص وتوفير الحماية له، أيضاً تنظيم عمل كافة القطاعات في الاقتصاد ومراقبتها. ولذلك فإنه لايمكن إهمال دور أي من هذه القطاعات في الوصول إلى تنمية حقيقية في البلاد.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل إطاراً نظرياً للتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي، من خلال استعراض المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، حيث اتضح أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي عملية شاملة وهادفة تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية ..الخ، تحكمها ظوابط معينة وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وترى أن الإنسان هو محور عملية التنمية وأساسها وهو مكلف بتحقيقها، وتهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى الوصول إلى الحياة الكريمة للأفراد من خلال العدالة في توزيع الدخول، الإستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة والكامنة وذلك للوصول إلى أقصى منفعة منها. ثم التطرق إلى مرتكزات وخصائص وأهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام.

كما بين الأسس الفلسفية للتنمية في الإسلام، وبين أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال الزمن، أما التنمية الاقتصادية هي عملية أعم وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث أنها تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتنتج من خلال التغييرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع كالتغير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وتتضمن أيضاً النمو الاقتصادي.

كما تم مقارنة التنمية الاقتصادية في الإسلام مع الاقتصاد الوضعي، حيث تبين أن أن المنهج الاقتصادي الإسلامي المستند إلى القرآن الكريم والسنة النبيوية الشريفة، يختلف إختلافاً كبيراً عن النظم الوضعية الأخرى التي إبتكرها البشر كالنظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، حيث أن كل من هذه النظم تبنت أفكاراً مختلفة وحاولت إثبات أنها هي الأفضل، ولكن النظام الإسلامي بما يتميز به من شمول وواقعية أثبت أنه النظام الأفضل والصالح لكافة الأوقات والأزمان، ثم التطرق إلى التنمية الاقتصادية في الاسلام ودور االقطاع الخاص فيها، حيث تبين أن الإسلام لم يحصر عملية التنمية الاقتصادية في يد قطاع معين من قطاعات المجتمع أو فئة معينة، بل دعى إلى أن تعمل هذه القطاعات بشكل متكامل مع بعضها البعض أساس تعاون الفرد والمجتمع والدولة معا بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغنى أحدهما عن الآخر، فلكل منها دور مهم وجوهري في عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الرابع

واقع القطاع الخاص الفلسطيني

4.1 المقدمة

4.2 القطاع الخاص "مفهومه، أقسامه، مبرراته، متطلباته، وأهميته "

4.3 ملامح الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته

4.4 القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية (لمحة عامة عن القطاع الخاص، مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية)

4.5 معوقات القطاع الخاص في فلسطين

4.1 المقدمة

إن وجود قطاع خاص نشط وفعال هو محرك أساسي للنمو الاقتصادي، حيث إن للقطاع الخاص دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. تفعيل القطاع الخاص وإنضاجه ينبغي أن يسلك الطريق الصحيح ويكون مبني على أسس علمية حتى يكون لهذا القطاع دور فاعل ومحوري في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، من توظيف كامل للموارد وكفاءة في استغلالها وتوجيهها، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل ملائمة مما يساهم في تقليل معدل البطالة، واستقرار الأسعار وغيرها.

من خلال ما سبق يتضح أن للقطاع الخاص دور فعال ومهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد ما، ولكن هذا لا يجعلنا نغفل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع العام والمختلط ومؤسسات المجتمع المدني، حيث إن لكل قطاع من هذه القطاعات دوره المهم، وبالتالي فإن هذه القطاعات يجب أن تعمل بشكل متكامل لأن كل منها يكمل الأخر، وهذا يقودنا إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية التي يتميز اقتصادها بالخصوصية عن باقي اقتصاديات الدول النامية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني عدة تشوهات وفجوات بنيوية، ويبقى اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وتبقى علاقات السوق محددة بعلاقات القوة التي كرسها ويكرسها الإحتلال يومياً. فالغياب الكامل للسيطرة على المقومات الأساسية للاقتصاد المحلي، وغياب السيادة السياسية لم ينتج ذلك إلا اقتصاداً محكوماً بسقف إتفاقيات سياسية اقتصادية جائرة بحق الفلسطينين، وخلقت اقتصاداً يعتمد في بنيته الأساسية على الإستهلاك، وليس على الإنتاج؛ وبالتالي فمنذ نشأت السلطة الفلسطينية يعتمد الاقتصاد الذي يعتبر أن السلطة الفلسطينية هي التي تديره بالشكل الظاهر على المساعدات الدولية من أجل ديمومته وعلى النشاط الاقتصادي المكبل والمقيد بأنظمة يتحكم فيها الاحتلال الإسرائيلي. فثمة تشوهات واختلالات عدة في هذا الاقتصاد جزء منها ناتج عن الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة من الإحتلال الإسرائيلي كإتفاقية أوسلو عام 1993، إتفاق غزة أريحا وبروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994، والآخر سياساتي بطبيعته. إذ أن التشوهات التشوهات العميقة في هياكل الإنتاج تتضح من خلال تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي التشغيل والصادرات، أما التشوهات في سوق العمل الفلسطينية فتتضح جلية من خلال عجز السوق عن خلق فرص عمل لتقليل النسبة

المرتفعة من البطالة، وأيضاً من خلال الإعتماد على السوق الإسرائيلي للعمل. ثمة تشوهات أخرى تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وأخرى تتعلق بالموارد والمرافق العامة وغيرها من التشوهات الناجمة عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالطبع فإن هذه التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وفقدان سيادته على موارده الطبيعية يجعل من صعب تحقيق تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية.(الترتير، 2012، ص13).

4.2 القطاع الخاص "مفهومه، أقسامه، مبرراته، متطلباته، وأهميته "

4.2.1 مفهوم القطاع الخاص

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق وتوجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن".(الربيعي، 2004، ص49)، ويعرف أيضاً بأنه:" ذلك الجزء من قطاع الأعمال الذي تزيد نسبة حصص ملكية الأفراد في وحداته عن 51% بغض النظر عن الشكل القانوني للشركات كانوا أفراداً أو أموالاً والمالك محلياً أو أجنبياً".(عودة، 2013، ص19).

ويعرف أنه:" عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".(كريم ومسعود، 2011، ص4). ويعرف أيضاً بأنه: " الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة.(مجيد، 2003، ص18).

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف القطاع الخاص: على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد المملوك لقطاع الأعمال، من رجال أعمال وأصحاب رؤوس الأموال هدفه الرئيسي هو تعظيم ربحه، ويكون تحت إشراف ورقابة القطاع العام، الذي يعمل على تنظيم عمله وذلك لتحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع.

4.2.2 أقسام القطاع الخاص

ينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

1. قطاع خاص منظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية. (الربيعي، 2004، ص49).
2. قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي. (الربيعي، 2004، ص49). ويعرف أيضاً بأنه القطاع الذي يشمل جميع المنشآت التي لا تمتثل للوائح الدولة والتي غالباً تضم التسجيل الرسمي للمنشآت، الإلتزام الضريبي، والإمتثال لقوانين العمل، وأيضاً هي تلك الأنشطة التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تدخل في حسابات الدولة.(الفلاح، 2014، ص6).

4.2.3 مبرارات الاهتمام بوجود القطاع الخاص

إن مستوى الأداء غير المرضي لمؤسسات القطاع العام يعتبر من أهم المبررات وراء الاهتمام بالقطاع الخاص، حيث أرغم ذلك الحكومات إلى إعادة النظر في دور الدولة بالنشاط الاقتصادي ودورها التنموي.(المشاقبة، 2013، ص37).

وبالتالي فإن هناك الكثير من المبررات التي أدت إلى الاهتمام بالقطاع الخاص من أهمها:

1. قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أفضل وأكفأ، مما يسهم في الاقتصاد بإستخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على تعبئة وتوجيه المدخرات نحو المشاريع المربحة، وتعميم الملكية على قطاع أكبر من الأفراد. (مجيد،2003، ص 20).
2. خلق سوق مالية نشطة تشجع على الإدخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل. (مجيد،2003، ص 20).
3. قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.(كريم ومسعود، 2011، ص5).
4. تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض إليها.(مجيد،2003، ص 20).
5. تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الإستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية.(الفاعوري، 2004، ص9).

6. الخسائر الكبيرة التي تحققها مؤسسات القطاع العام، والتي تسهم بشكل ملموس في عجز الموازنة، وأيضاً فإن إستثماراتها تحقق عوائد بمعدلات متدنية أو سالبة في بعض الأحيان. (المشاقبة، 2013، ص38).
7. عدم وجود كوادر قيادية في القطاع العام قادرة على إدارة مشروعاته بعقلية إستثمارية.(أوانج، 2000، ص77).
8. تعاني مؤسسات القطاع العام من تدني الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد. (المشاقبة، 2013، ص38).

يرى الباحث: أنه في ضوء السابق يمكن تلخيص مبررات التي من شأنها أن تجعل الحكومات تهتم وتساند وجود القطاع الخاص، لما له من تأثير كبير على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في البلد، حيث إن القطاع الخاص له دور حيوي في جميع المجالات الاقتصادية من زيادة الكفاءة الإنتاجية وعدم إهدار الموارد المتاحة، أيضاً استيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها وبالتالي تقليل نسبة البطالة، أيضاً يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن القطاع الخاص على عكس القطاع العام، حيث أن القطاع الخاص يكون لديه حوافز لزيادة إنتاجيته والارتقاء بالمنتجات لديه وهذا يرجع إلى المنافسة في السوق، التي قد تعرضه إلى خسائر إذا لم يهتم بها أو حتى قد توصله إلى الإفلاس والخروج من السوق، أيضاً فإن القطاع الخاص سوف يسعى جاهداً إلى سد حاجات السوق لديه، حتى لا يؤدي ذلك إلى إضطرار الحكومة إلى الاستيراد من الخارج ولذلك يعمل على سد حاجيات السوق المحلي وبالتالي زيادة الإنتاجية.

4.2.4 متطلبات القطاع الخاص

قوة القطاع الخاص تعتبر من الأمور والقضايا المهمة والمحورية في أي اقتصاد، لمساهمته الجوهرية في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك لا بد له من توفر بيئة وخلق مناخ مناسب لتشجيعه وتحفيزه على العمل وزيادة إنتاجيته وكفاءته ليكتب له النجاح المنشود، وذلك يكون من خلال الدعم المستمر والجاد من قبل الحكومات والمجتمع بكافة الطرق والوسائل الممكنة.

لكى يكتب للقطاع الخاص النجاح لا بد من توفر أمور عديدة أهمها:

1. ظهور ميل نحو الإدخار في المجتمع جنباً إلى جنب مع رغبة المدخرين إلى توظيف مدخراتهم في إستثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.(مجيد، 2003، ص22).
2. ظهور رجال الأعمال لأنهم الأشخاص المنظمون والمغامرون والساعون إلى الثراء والتوسع وزيادة الثروة والسيطرة والتملك والقدرة على حسن الأداء التنافسي وفهم السوق ولديهم القدرة على التنبؤ والتوقع والإبداع في التنظيم وفي الإنتاج وفي التسويق وغيرها من الأمور الهامة للقدرة على تسيير العمل بشكل علمي ودقيق، وبالتالي تحقيق الأرباح وزيادة ثروة رجال الأعمال التي بدورها تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه، ويؤدي بإستمرار إلى وصول المجتمع إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي والإجتماعي، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.(الربيعي، 2004، ص56).
3. نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع(البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.(مجيد، 2003، ص32).
4. استخدام الحكومات أدوات السياسة التشجعية الملائمة التي تؤثر في قرارات القطاع الخاص، كي يوجه إستثماراته وجهوده إلى مجالات العمل المفضلة، بما يتفق مع أهداف برامج التنمية الاقتصادية.(المشاقبة، 2013، ص27).
5. البنية التحتية: أن وجود البنية التحتية من المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والإقدام على استثمار أمواله في الأنشطة المحتلفة المكونة للاقتصاد القومي. ولذلك على الحكومات الاهتمام بمشاريع البنية التحتية المتمثلة في (الطرقات، الموانىء المطارات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، الاتصالات ووسائل المواصلات..الخ) لأنها تشجع على الاستثمار. (الربيعي، 2004، ص63).
6. تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعتبر داعماً قوياً لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره، من خلال دوره الكبير في جلب الإستثمارات الخاصة سواء المحلية

منها أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضماناً أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.(كريم ومسعود، 2011، ص15).

4.2.5 أهمية القطاع الخاص وآثاره على التنمية الاقتصادية

إن للقطاع الخاص كثير من الآثار الإيجابية، حيث أنه يعد وسيلة فعالة في امتصاص المدخرات المحلية واستثمارها وأيضاً جذب الإستثمارات الأجنبية. وبالتالي زيادة الإستثمارات والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو. كما أن إنتاج القطاع الخاص يمتاز بزيادة كفاءته، وهذا يعني تحسين نوعية المنتجات، وربما تحسين الأسعار للمستهلك خاصة إذا كان هناك بيئة مواتية للمنافسة. كما أن القطاع الخاص له آثار على العمالة قد تكون هذه الآثار إيجابية وقد تصل في بعض الأحيان بأن يتم اعتبارها آثار سلبية، وذلك لأنه في مشروعات القطاع العام قد يوجد عمالة زائدة عن الحاجة، ولكن تبقى في عملها وذلك يرجع إلى ما يسمى بالبطالة المقنعة لمحاولة التقليل من نسبة البطالة، كما أنه قد يكون هناك عمالة غير ماهرة وليس لديها الخبرات الكافية، ولذلك فإن القطاع الخاص يبحث عن العمالة الماهرة والخبرات ويعتمد بصورة جوهرية على الكفاءة في جميع المجالات، وبالتالي فقد يقوم القطاع الخاص بالتخلص من هذه العمالة غير الماهرة وذلك لسعيه إلى الكفاءة وعدم إهدار الموارد، وبالتالي زيادة معدل البطالة وتفاقم الأزمة.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 1999، ص28).

وبالتالي تبرز أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية: (المشاقبة، 2013، ص 26).

1. إن انخفاض مستوى الادخار ومحدودية مصادر التراكم لدى غالبية الدول النامية تحتم بالضرورة الاستفادة من جميع المصادر بما فيه إدخارات القطاع الخاص وزجها في عملية التنمية، وبخاصة أن البرامج الإنشائية لهذه الدول تتصمن العديد من المشاريع الأساسية والإستراتيجية التي يحتاج تمويلها إلى كمية كبيرة من رؤوس الأموال.
2. يعد النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص على غاية من الأهمية لا سيما في مرحلة الانطلاق وفي المراحل الأولى.

3. يؤدي تنشيط القطاع الخاص في مجالات الإنتاج إلى زيادة فرص العمل وتقليص ظاهرة البطالة وزيادة الناتج القومي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

يرى الباحث: أن القطاع الخاص يعتبر القاعدة الأساسية في تحقيق أي نشاط اقتصادي، فإذا توفر له المناخ المناسب ومتطلبات نجاحه وقامت الحكومات بتقديم كافة التسهيلات اللازمة له، سيكون المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما سيقوم به من استثمارات تتميز بفعاليتها وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة، تشغيل العاطلين عن العمل، بالإضافة لكثير من التأثيرات الإيجابية لهذه الإستثمارات وما يترتب عنها من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي.

4.3 ملامح الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته

4.3.1 ملامح الاقتصاد الفلسطيني

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة من حيث البنية، حيث أنه يتميز بعدة خصائص اختلفت مكونات تلك الخصائص نتيجة عوامل عديدة مر بها هذا الاقتصاد سواء من حيث الشكل البنيوي أو من حيث الطبيعة الوظيفية الذي كان يقوم بها الاقتصاد الفلسطيني كحالة مكملة للاقتصاد الإسرائيلي أي تابعاً له، حيث كرسها الاحتلال وحاول تعميقها بالصورة المتشابكة لبعض مكونات الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعاً مميزاً سواء من حيث كونه سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وبعض المواد الأولية. وكان الاحتلال دائماً يضع تصورات مبرمجة في تحديد الهياكل الاقتصادية (دون تطويرها) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة واللازمة لاقتصاده، حيث أنها تصبح منسجمة مع احتياجاته ومتطلباته فقط بغض النظر عن حاجة أو متطلبات الاقتصاد الفلسطيني والأمر هنا يتعلق بالجانب الزراعي والصناعي، وكان الاحتلال يسعى دائماً إلى إضعاف أي نشاط تأسيسي بنيوي للاقتصاد الفلسطيني وجره باستمرار إلى حالة عدم التوازن وإبقائه مشوهاً باستمرار.(أبو القمصان، 2005، ص4).

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام 1948 ، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليه. وعلى أثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران 1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوهات واختلالات عدة نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل خلال الفترة التي أعقبت احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967. وكانت التشوهات في هياكل الإنتاج من أبرز

تلك التشوهات، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، وتم تسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ولضمان استمرار تبعيتها له. فقد سعت السياسات الإسرائيلية لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الزراعي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، ولتفادي منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية من خلال سياسة الجسور المفتوحة، وفرض العديد من القيود التجارية وغير التجارية للحد من تدفق السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحلية، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى تشوهات كبيرة في أسعار المياه والأراضي الزراعية، وفي أجور العمال، ما أدى بدوره إلى تذبذب الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع. كما أدى النقص في الخدمات الزراعية، وعدم وجود مؤسسات تمويل، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية نتيجة عمليات الوراثة، إلى انتشار ظاهرة العمل العائلي، وزيادة الإنتاج الزراعي صغير الحجم، وانخفاض الإنتاجية، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية. كما ساهمت السياسات التعسفية الإسرائيلية في تهميش القطاع الصناعي نتيجة وضع العراقيل أمام منح التراخيص الصناعية وفرض الضرائب على المؤسسات الصناعية، ووضع قيود كثيرة على استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، وعراقيل أمام الصادرات الوطنية.(نصر، 2003، ص5).

بعد قيام إسرائيل باحتلال قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان، قامت إسرائيل مباشرة بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك إسرائيل المركزي ولجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله سوقاً خاصاً للسلع الإسرائيلية ومصدراً للعمالة وجسرا للانطلاق إلى السوق العربية. واستمر حال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، يخدم سياساته ويحقق مصالحه. كما وسعت إسرائيل إلى تغيير مجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي بشكل عام، والدول العربية على وجه الخصوص، بحيث شكلت حصة المبادلات التجارية مع إسرائيل أو من خلالها ما بين (85–90)%، وعليه فقد أحكمت إسرائيل السيطرة على مفاتيح التحكم بوتيرة واتجاه حركة الاقتصاد الفلسطيني. بعد اتفاق أوسلو تعددت القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني تحت المبررات الأمنية المختلفة، إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص "المكاسب الاقتصادية للسلام" التي كان متوقعاً أن تعود على الشعب الفلسطيني بالرفاه والتنمية. كما أن

اتفاق باريس الاقتصادي لم يحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، بل لربما زادت هذه التبعية. وتعاملت السلطات الإسرائيلية مع الاقتصاد الفلسطيني كرهينة لخدمة مخططاتها السياسية. وإذا اعتبرنا السياسات الإسرائيلية بأنها المؤثر الخارجي الأول، فإن المساعدات الدولية بشقيها (القروض والمنح) لعبت دور المؤثر الخارجي الثاني على أداء الاقتصاد الفلسطيني.(عبد اللطيف ومقداد والطهراوي، 2008، ص22).

يقول خبراء ومحللون في تقييمهم لحال الاقتصاد لعام 2013، إنه يعد الأسوأ على الإطلاق في الأراضي الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة، مؤكدين أن إستمرار الحصار والإنقسام ناهيك عن تغير السياسة المصرية تجاه غزة وهدم الأنفاق الأرضية وإغلاق معبر رفح، سواء للمسافرين أو البضائع كل هذا أدى الى جعل الاقتصاد الغزي على شفا حفرة من الإنهيار، وشددوا على أن أي إختراق يمكن أن يحدث في حالة الركود للاقتصاد الفلسطيني سيبقى مرهوناً بالتطورات السياسية والأمنية في المنطقة. وطابقت آراء الخبراء والمحللين التقارير الإحصائية الجازمة بحالة الركود غير المسبوق في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 خاصة في قطاع غزة، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بزيادة معدلات البطالة خلال العام 2013 في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 23.4%، (بنسبة 32.6% في قطاع غزة، وبنسبة 18.6% في الضفة الغربية)، ناهيك عن تقارير البنك الدولي التي أشارت إلى حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام والبالغة 3.4 مليار دولار نتيجة لبعض الإشكاليات أهمها الاحتلال وإغلاقه للمعابر واستيلائه على معظم الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، مما عطل كافة القطاعات الإنتاجية سواء الزراعة أو الصناعة أو التجارة إضافة إلى تعطيل سبل الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.(جريدة الاقتصادية، 2013، www.eqtesadia.ps).

ويرى الباحث: أن الاقتصاد الفلسطيني مثله كباقي أقرانه من اقتصاديات الدول النامية يعاني من كثير من المشاكل والتشوهات فيه، كنقص الموارد المتاحة والإمكانيات سواء التكنولوجية أو الفنية، أيضاً ضئالة الخبرات العلمية والعملية وعدم مواكبته للتطور والتقدم، ولكن يضاف إلى ذلك حالة الخصوصية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ألا وهي الإحتلال الإسرائيلي وحصاره وسيطرته المستمرة للأرض واستغلالها، واستغلال كل خيرات البلد من موارد سواء مادية أو طبيعية وإغلاقه لجميع المعابر والمنافذ مع العالم الخارجي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً

للاقتصاد الإسرائيلي بكافة النواحي وذلك لتحقيق غايات هذا الاقتصاد والعمل لمصلحته، من حيث كونه سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وبعض المواد الأولية.

4.3.2 أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): عرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأنه الناتج الذي يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة. ويمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الإعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادةً بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقديره هناك ثلاث طرق: طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق، طريقة الدخل.

جدول رقم(4.1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة (بالمليون دولار)

السنة	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية
1996	3,340.1	1,148.7	2,191.4
1997	3,830	1,298.7	2,531.3
1998	4,379	1,467.2	2,911.8
1999	4,741	1,469.6	3,272
2000	4,335.9	1,265.9	3,070
2001	3,932.2	1,229	2,703.2
2002	3,441.1	1,134.8	2,306.3
2003	3,923.4	1,390.6	2,532.8
2004	4,329.2	1,493.2	2,836
2005	4,796.7	1,792.9	3,003.8
2006	4,609.6	1,478.9	3,130.7
2007	4,913.4	1,383.5	3,529.9
2008	5,212.1	1,264.8	3,947.3
2009	5,663.6	1,359	4,304.6
2010	6,122.3	1,513.3	4,609
2011	6,882.3	1,781.1	5,101.2
2012	7,314.8	1,905.8	5,409
2013	7,455.6	2,020.5	5,435.1

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية،(www.pcbs.gov.ps).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل النمو في الناتج المحلي في الأراضي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2006) لم يأخذ شكل خطي أي لم يكن له إتجاه محدد من سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، إنما كان متذبذباً خلال هذه الفترة، فنلاحظ أنه بدأ يزداد في الفترة (1996-1999) ثم عاود التناقص وهكذا حتي نهاية عام 2006، أما الفترة (2007-2013) فنلاحظ تزايد في الناتج المحلي الإجمالي ففي العام 2007 كان الناتج المحلي الإجمالي 4,913.40 وإستمر في الإرتفاع حتى وصل إلى 7,455.60 في العام 2013. ونلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية كان في أدنى مستوياته خلال العام 1996 وقيمته 3,340.10، بينما كان في أعلى مستوياته في العام 2013 وقيمته 7,455.60.

شكل رقم (4.1): الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.

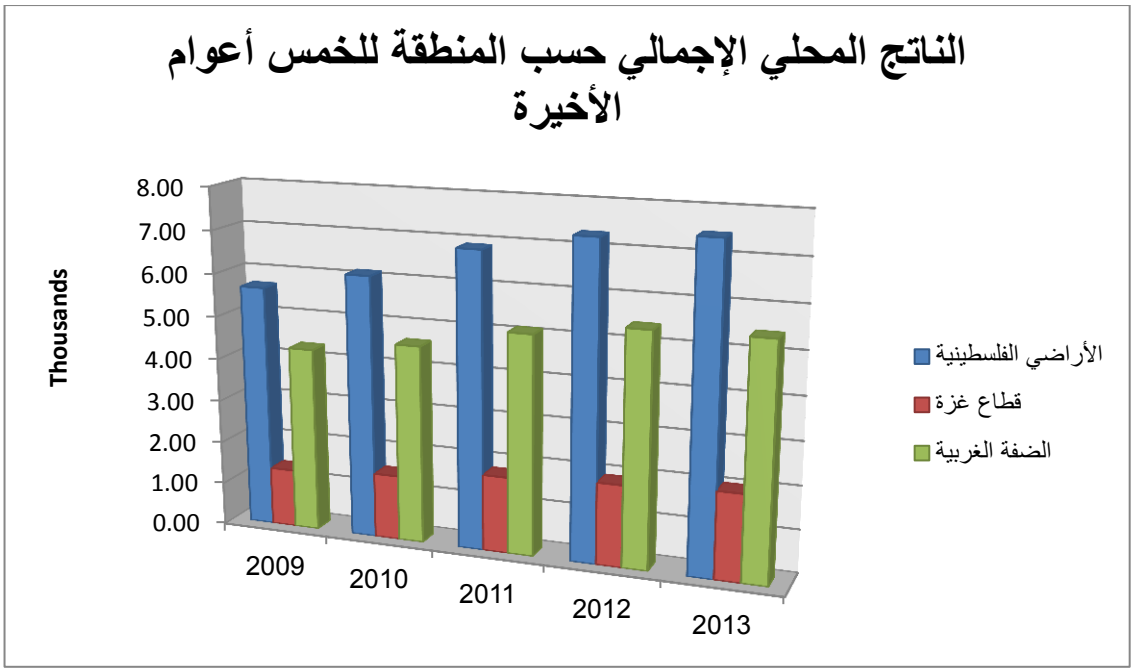

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.1)

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو مؤشر يتم من خلاله تحديد مستوى معيشة الأفراد في البلد، والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية، خلال الفترة (1996-2013).

جدول رقم(4.2): نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة (بالدولار الأمريكي)

السنة	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية
1996	1,369.9	1,224.4	1,461
1997	1,487.5	1,304.5	1,602.9
1998	1,645.2	1,420.7	1,787.6
1999	1,723.9	1,372.1	1,948.3
2000	1,526.7	1,140.7	1,774.3
2001	1,345	1,072.5	1,520.6
2002	1,143.7	959.3	1,263.1
2003	1,267	1,138.8	1,350.5
2004	1,358.1	1,184.1	1,472
2005	1,459.4	1,374.5	1,515.2
2006	1,360.1	1,096.1	1,534.8
2007	1,406	991.3	1,681.9
2008	1,449.1	878.1	1,830.5
2009	1,529.8	914.1	1,943
2010	1,606.4	985.7	2,025.1
2011	1,752.5	1,121.1	2,181.5
2012	1,807.5	1,159	2,251.3
2013	1,788.1	1,187.5	2,202.2

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية،(www.pcbs.gov.ps).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، يزداد وينقص بنسبة ليست بكبيرة خلال الفترة (1996-2013) وليس له إتجاهاً محدد وإنما متذبذب. ونلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية كان في أدنى مستوياته خلال العام 2002 وقيمته 1,143.70، بينما كان في أعلى مستوياته في العام 2012 وقيمته 1,807.50.

شكل رقم(4.2): نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.

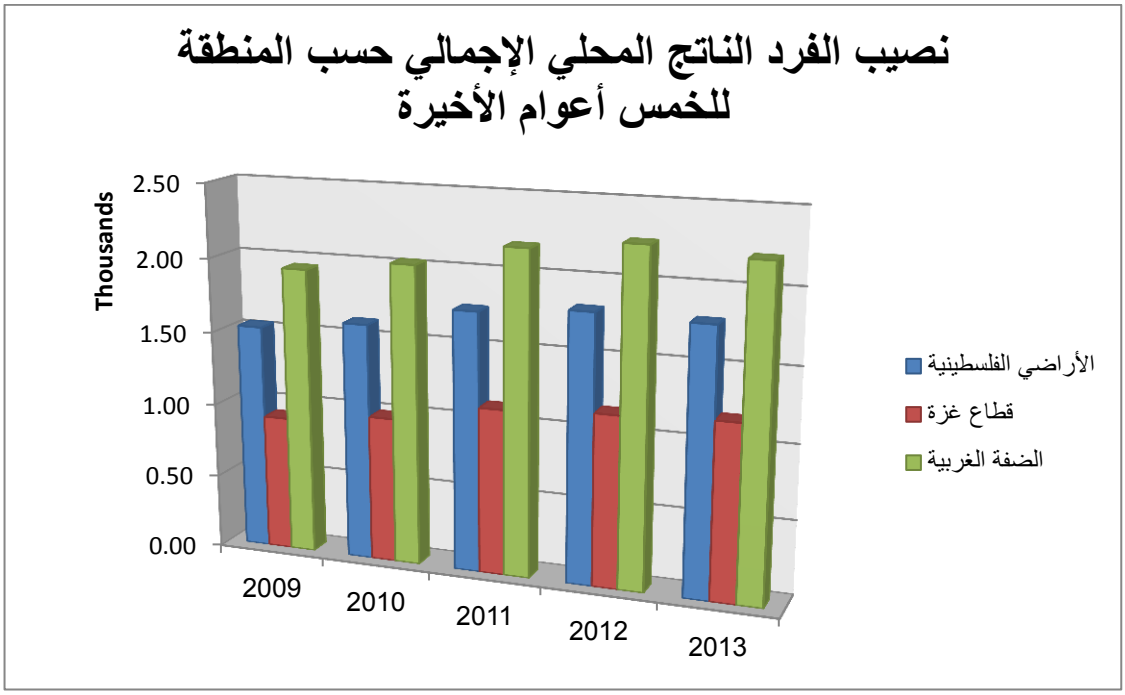

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.2)

ثالثاً: نسبة البطالة: يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على أنها نسبة تشمل الذي ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الإستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

جدول رقم(4.3): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية %.

السنة	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية
1996	22.9	32.3	19.4
1997	20	26.7	17.2
1998	14.5	21.2	11.6
1999	12	16.9	9.6
2000	14.3	18.9	12.2
2001	25.3	34	21.6
2002	31.2	37.9	28.2
2003	25.5	29.1	23.7
2004	26.8	35.3	22.8
2005	23.5	30.3	20.4
2006	23.7	34.8	18.8
2007	21.7	29.7	17.9
2008	26.6	40.6	19.7
2009	24.5	38.6	17.8
2010	23.7	37.8	17.2
2011	20.9	28.7	17.3
2012	23	31	19
2013	23.4	32.6	18.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة التقرير السنوي، 2013.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، أيضاً ليس لها إتجاه محدد فهي تنخفض في الفترة من (1996–1999) ثم تعاود بالصعود من جديد في العام 2000. ونلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية كانت في أدنى مستوياتها خلال العام 1999 ونسبتها 12% وهي نسبة ممتازة جداً، بينما كانت نسبة البطالة في أعلى مستوياته في العام 2002 ونسبتها 31.2%.

شكل رقم(4.3): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية، للخمس أعوام الأخيرة.

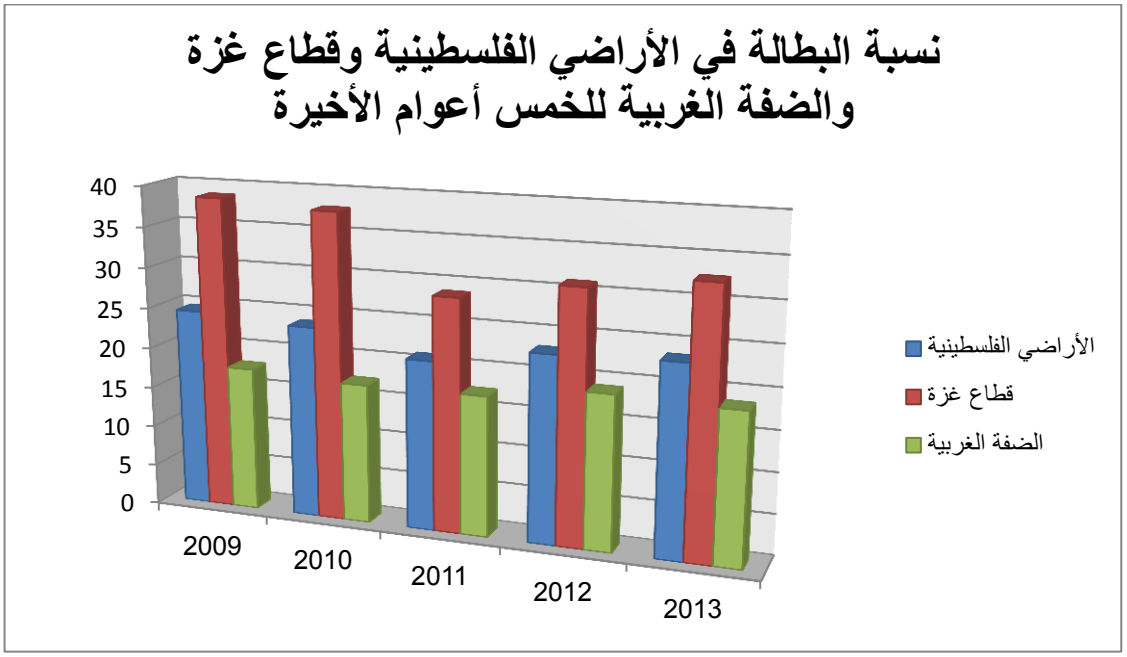

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.3)

رابعاً: التجارة الخارجية والميزان التجاري: التجارة الخارجية في الاقتصاد هي عبارة عن حركة الصادرات والواردات في البلد، أما الميزان التجاري فهم يمثل العلاقة بين الصادرات والواردات، حيث أنه يمكن حساب صافي الميزان التجاري من خلال طرح الصادرات من الواردات. ففي حالة كانت الصادرات أكبر من الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري، أما في حالة كانت الواردات أكبر من الصادرات يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

جدول رقم (4.4): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري حسب المنطقة (بالألف دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
1996	339,467	2,016,279	-1,676,812
1997	382,423	2,238,561	-1,856,138
1998	394,846	2,375,102	-1,980,256
1999	372,148	3,007,227	-2,635,079
2000	400,857	2,382,807	-1,981,950
2001	290,349	2,033,647	-1,743,298
2002	240,867	1,515,608	-1,274,741
2003	279,680	1,800,268	-1,520,588
2004	312,688	2,373,248	-2,060,560
2005	335,443	2,667,592	-2,332,149
2006	366,709	2,758,726	-2,392,017
2007	512,979	3,284,035	-2,771,056
2008	558,446	3,466,168	-2,907,722
2009	518,355	3,600,785	-3,082,430
2010	575,513	3,958,512	-3,382,999
2011	745,661	4,373,647	-3,627,986
2012	782,369	4,697,356	-3,914,987
2013	900,618	5,163,897	-4,263,279

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجارة الخارجية ،(www.pcbs.gov.ps).

يلاحظ من خلال الجدول السابق الفرق الكبير بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات خلال جميع الأعوام التي شملتها الدراسة(1996-2013)، ومن الواضح من خلال الجدول العجز الكبير في الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية في ميزانها التجاري وذلك لإعتمادها الكبيرة على الإستيراد بكميات تفوق بشكل كبير الكمية المصدرة. ونلاحظ أن خلال العام 2013 كانت قيمة العجز في الميزان التجاري عند أعلى مستوياتها بقيمة 4,263,279.00-، بينما في العام 2002 كان العجز في الميزان التجاري عند أدنى مستوياته بقيمة 1,274,741.00-.

شكل رقم(4.4): قيمة الصادرات والواردات حسب المنطقة، للخمس أعوام الأخيرة.

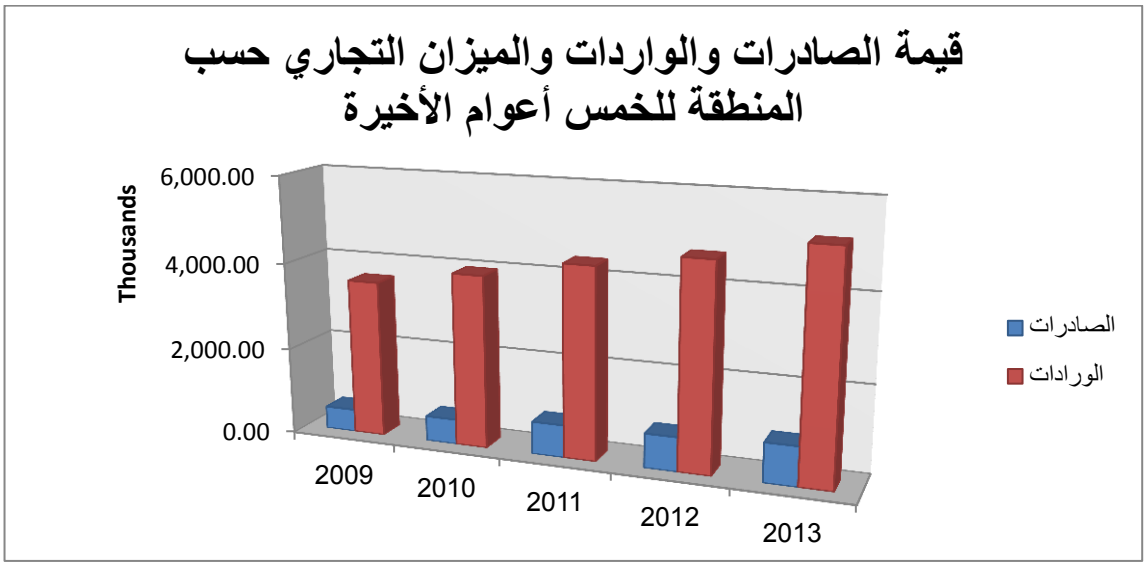

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.4)

4.4 القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية

4.4.1 لمحة عامة عن القطاع الخاص

القطاع الخاص في أغلب الدول النامية لما قبل مرحلة التخطيط والتنمية(أي قبل فترة الستينات)، قطاع يتركز نشاطه أساساً في الزراعة من إنتاج للحبوب والفواكه والخضار وتربية المواشي وصيد الأسماك، وأيضاً أهتم بزراعة المحاصيل النقدية كالقطن والمطاط والبذور الزيتية، وزاد من إنتاجه منها عندما زاد الطلب الخارجي عليها خصوصاً بعد الثورة الصناعية في أوروبا، والتي ساعدت إلى حد كبير في تطوير القطاع الخاص وزيادة إهتمامه بالإنتاج من أجل الحصول على دخل أعلى. كما عمل القطاع الخاص في الصناعة الحرفية وصناعة الأدوات المنزلية ووسائل الزراعة والبناء والملابس والأثاث المنزلي وصناعة الزيوت والروائح، كما أهتم القطاع الخاص أيضاً في الصناعات الحرفية التقليدية التي تعكس حياة وأنشطة ووسائل الأجداد

في صراعهم مع الطبيعة وقدرتهم الإبداعية على التكيف مع الحياة في مختلف أطوارها والتغلب على معوقاتها أمام الإنسان. وبعد أن نالت الدول النامية إستقلالها السياسي إتجهت إلى وضع خطط وبرامج تنموية بهدف إزالة التخلف ومظاهره والنهوض بالشعوب إقتصادياً وإجتماعياً، حيث أن دور القطاع الخاص يتشكل بحسب نوع النشاط الاقتصادي في كل بلد سواء نظام إشتراكي، نظام رأسمالي، أو نظام مختلط.إن القطاع الخاص في البلاد النامية قد زاد دوره في التنمية منذ أن بدأت الدول النامية تحس بتعثر خططها الإنمائية وزيادة حدة مشاكل القطاع العام منذ منتصف السبعينات، وما أن جاءت فكرة التحول إلى القطاع الخاص في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات حتى أصبح يشار إلى القطاع الخاص أنه الأقدر والأكفأ على القيام بقيادة التنمية الاقتصادية.(الربيعي، 2004، ص66).

أصبح هناك اقتناع لدي الدول أن لا تتدخل بعمق في الحياة الاقتصادية، وأن تترك فرصة أكبر للقطاع الخاص. والغريب أن نرى أن السبق والريادة في إعطاء القطاع الخاص وإشراكه بالحياة الاقتصادية كفاعل رئيسي ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، قد آتى من الدول الصناعية الكبرى، والتي يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالي مثل إنجلترا وفرنسا، ويرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول في زيادة إنتاجيتها وذلك لإنخفاض وضعف إنتاجية القطاع العام.(المشاقبة، 2013،ص 25).

4.4.2 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية

إن القطاع الخاص الفلسطيني من خلال ما تم التحدث عنه في السابق، يلعب دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين، وسيتم التطرق إلى أهم ثلاث مؤشرات للتنمية الاقتصادية كما يلي:

أولاً: تشغيل العمالة الوطنية.

ثانياً: القيمة المضافة.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تشغيل العمالة الوطنية.

جدول رقم(4.5): عدد العاملين في للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)، (بالألف)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
385.149	380.196	304.648	310.08	354.068	422.772	400.221	345.358	303.732
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
582.33	580.008	564.975	487.32	466.7	438.219	471.96	433.752	411.246

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، إصدارت متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن للقطاع الخاص دور رائد في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية في فلسطين، حيث يتراوح عدد العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني خلال الأعوام (1996-2013)، ما بين (303.732-582.33) وهي قيمة جيدة حيث أنه من خلال مراجعة بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نجد أن نسبة استيعاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية لم تقل عن 60% بل تزيد عن ذلك، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة في العام 2003 وكانت قيمتها 70.8%.

شكل رقم(4.5): عدد العاملين في للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)

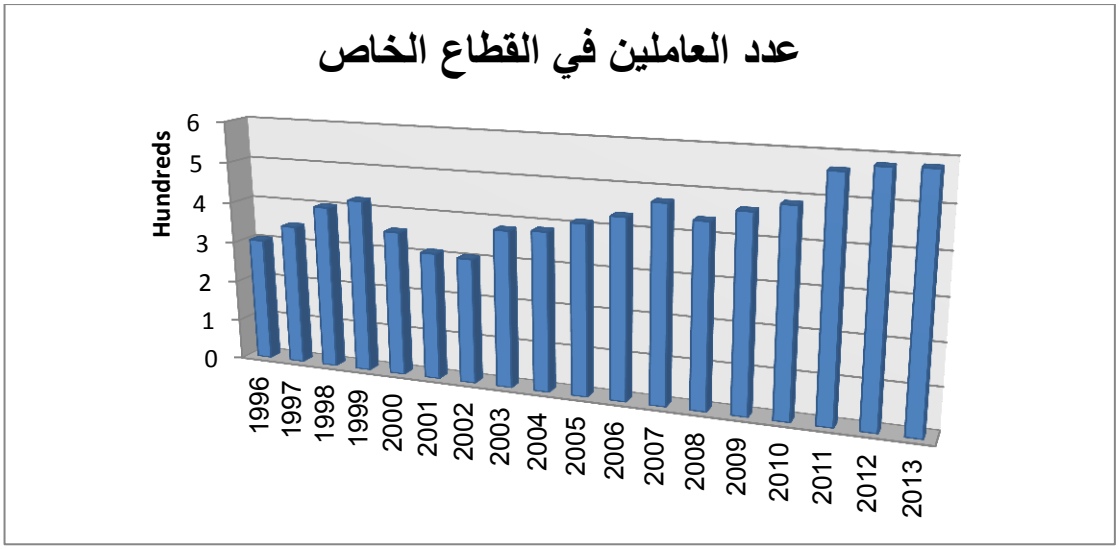

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.5)

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في القيمة المضافة. يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني القيمة المضافة، بأنها "مفهوم أساسي يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي، وهي عبارة عن حاصل طرح الإستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج"، تم إحتساب القيمة المضافة للقطاع الخاص بإختيار عدة قطاعات اقتصادية لكي تعبر عن القيمة المضافة للقطاع الخاص وهي (الصناعة، الإنشاءات، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات)، وذلك لعدم توفر بيانات صريحة للقيمة المضافة للقطاع الخاص.

جدول رقم(4.6): القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)، (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
1745.8	1611.5	1433.5	1612.6	1763.1	2070.4	1825	1566.7	1343.4
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
3825.5	3695	3469.4	2953.1	2371	1971	2007.5	1765	1897.8

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية،(www.pcbs.gov.ps).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن للقطاع الخاص الفلسطيني تأثير كبير في تكوين القيمة المضافة، حيث أننا لو نظرنا إلى قيمة الناتج المحلي الحقيقي سوف نلاحظ ذلك. ويتبين من الجدول أنه في العام 1996 كانت القيمة المضافة للقطاع الخاص عند أدنى مستوياتها وقيمتها 1854.4، أما في العام 2013 فقد كانت القيمة المضافة عند أعلى مستوياتها بقيمة 1854.4.

شكل رقم(4.6): القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني للأعوام (1996-2013)

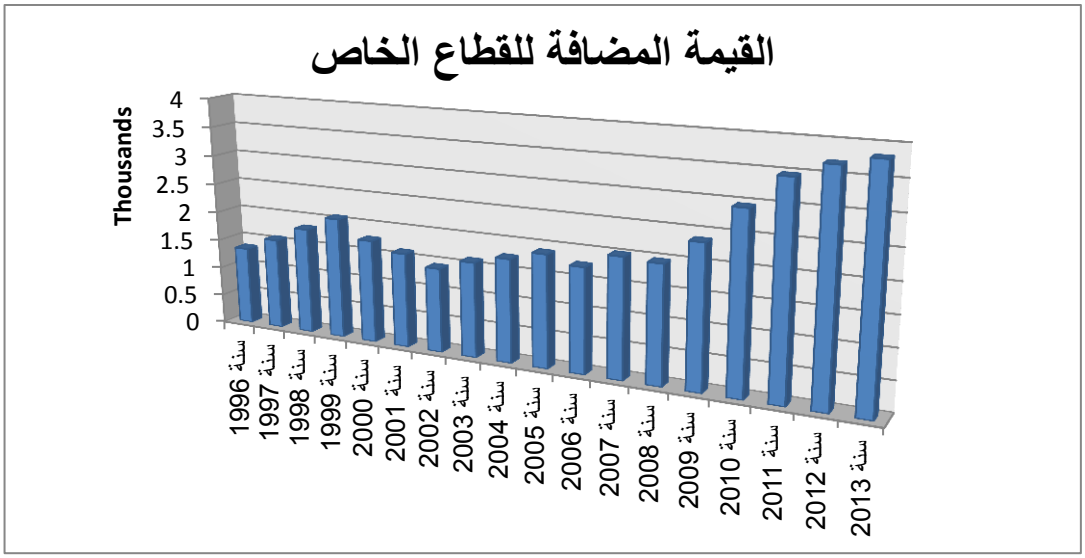

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.6)

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد تم إستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وليس النقدي لأنه المؤشر الذي يدل على مدى التقدم والرفاهية الاقتصادية في الدولة، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الحقيقي يعني زيادة القوة الشرائية للمجتمع وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، أما الزيادة في الناتج المحلي النقدي فلا تعني بالضرورة زيادة التقدم والرفاهية الاقتصادية؛ لأن هذه الزيادة قد تكون ناتجة عن ارتفاع الأسعار وليس عن زيادة حجم الإنتاج.

وسيتم التطرق إلى مساهمة القطاعات المختلفة للاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي، وهي: القطاع الزراعي، الصناعي، الإنشاءات، التجارة، النقل والتخزين، وأخيراً قطاع الوساطة المالية كما يلي:

أ- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم(4.7): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للأعوام (1997-2012)،(بالمليون دولار)

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
340.6	394.7	320	514.8	337.1	387.1	422.1	403	312.6
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
334	252.2	212.5	293.2	314.9	380.6	332.6		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متذبذبة، فلا تأخذ اتجاه مستمر سواء بالزيادة أو النقصان. ونلاحظ أنه في عام 2008 كانت مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمته 212.5، أما في العام 2000 فكانت عند أعلى مستوياته وقيمته 514.8.

شكل رقم(4.7): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

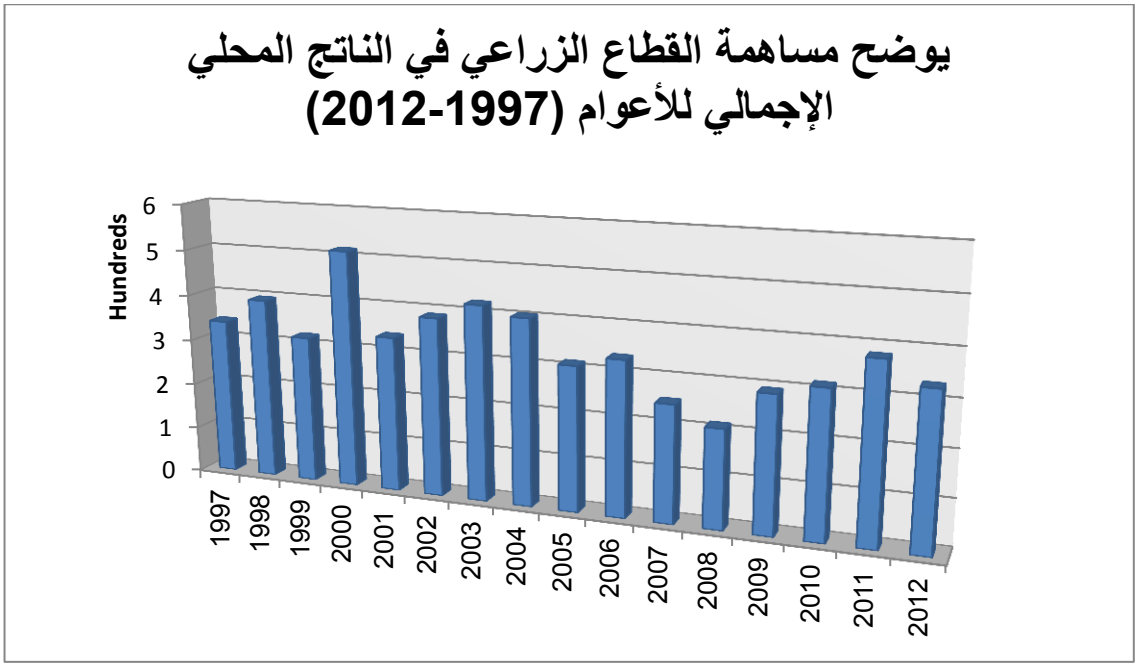

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.7)

ب- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(4.8): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)،

(بالمليون دولار)

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
781.7	839.6	911.1	924.4	678.1	636.1	489.7	586	564.8
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
531.1	626.4	632.4	747.7	742.5	773.5	810.5		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا تأخذ إتجاه معين أيضاً فهي في حالة إرتفاع وإنخفاض. ونلاحظ أنه في العام 2006 كانت مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمته 531.1، أما في العام 2000 فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أعلى مستوياته وقيمته 924.4.

شكل رقم(4.8): يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

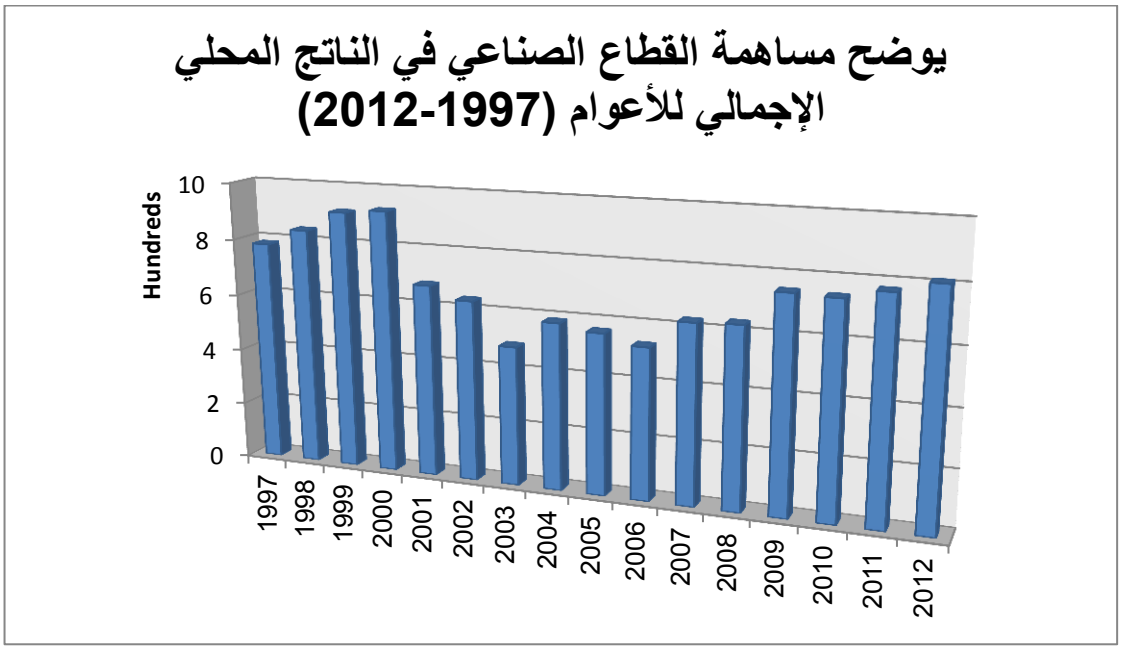

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.8)

ج- مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(4.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
414.4	534.9	594.4	271.2	156.7	111.7	145.2	188.8	119.4
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
104	279.1	226.2	387.7	557.9	896.8	955.1		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع الإنشاءات الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كانت تأخذ إتجاه الإرتفاع خلال الفترة (1007-1999)، ثم بدأت بالإنحدار خلال الفترة (2000-2002)، ثم عاودت بعد ذلك بالإرتفاع ثم الإنخفاض وهكذا، وبالتالي فإنها لا تأخذ إتجاه معين أيضاً فهي في حالة إرتفاع وإنخفاض. ونلاحظ أنه في العام 2006 كانت مساهمة قطاع الإنشاءات الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمتها 104، أما في العام 2013 فقد كانت مساهمة قطاع الإنشاءات الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أعلى مستوياته وقيمتها 955.1.

شكل رقم(4.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

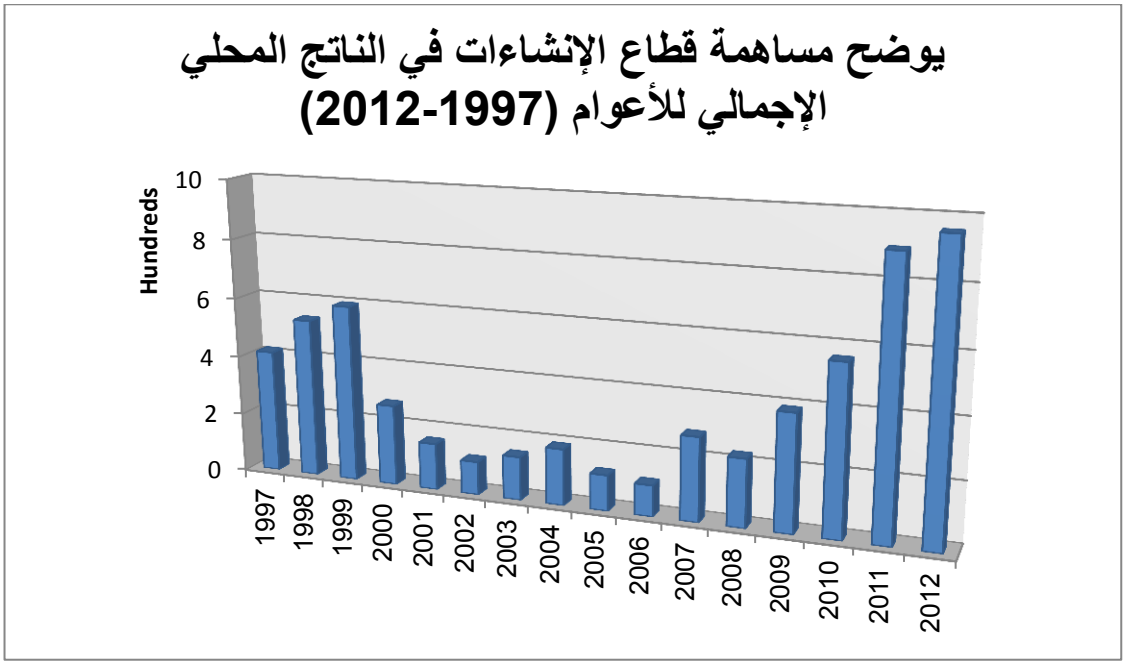

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.9)

د- مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4.10): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)،

(بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997
373.9	401.1	378.6	460.6	395.8	525.2	525.2	406.7	464.8
		2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
		950.8	905.1	538.8	539.9	501.8	417.2	382.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع التجارة الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتذبذب خلال الفترة (1997-2013)، فلا يوجد إتجاه واضح للقيمة، ونلاحظ أنه في العام 2005 كانت مساهمة قطاع التجارة الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمته 373.9، أما في العام 2013 فقد كانت مساهمة قطاع التجارة الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أعلى مستوياته وقيمتها 950.8.

شكل رقم(4.10): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

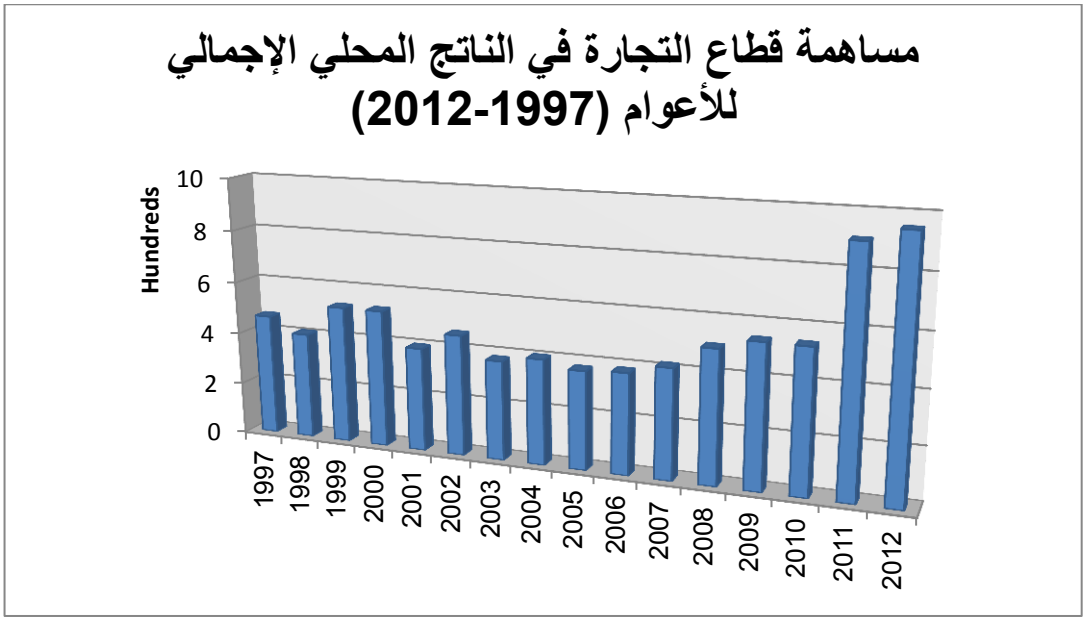

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.10)

هـ- مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(4.11): مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
200.2	217.3	214.4	262.7	407.4	454.7	378.5	315.9	461.5
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
466	341.1	412.8	383.7	506.8	562.1	592		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع النقل والتخزين الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتذبذب خلال الفترة (1997-2013)، فلا يوجد إتجاه واضح للقيمة، ونلاحظ أنه في العام 1997 كانت مساهمة قطاع النقل والتخزين الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمته 200.2، أما في العام 2013 فقد كانت مساهمة قطاع النقل والتخزين الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أعلى مستوياته وقيمته 592.

شكل رقم(4.11): مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

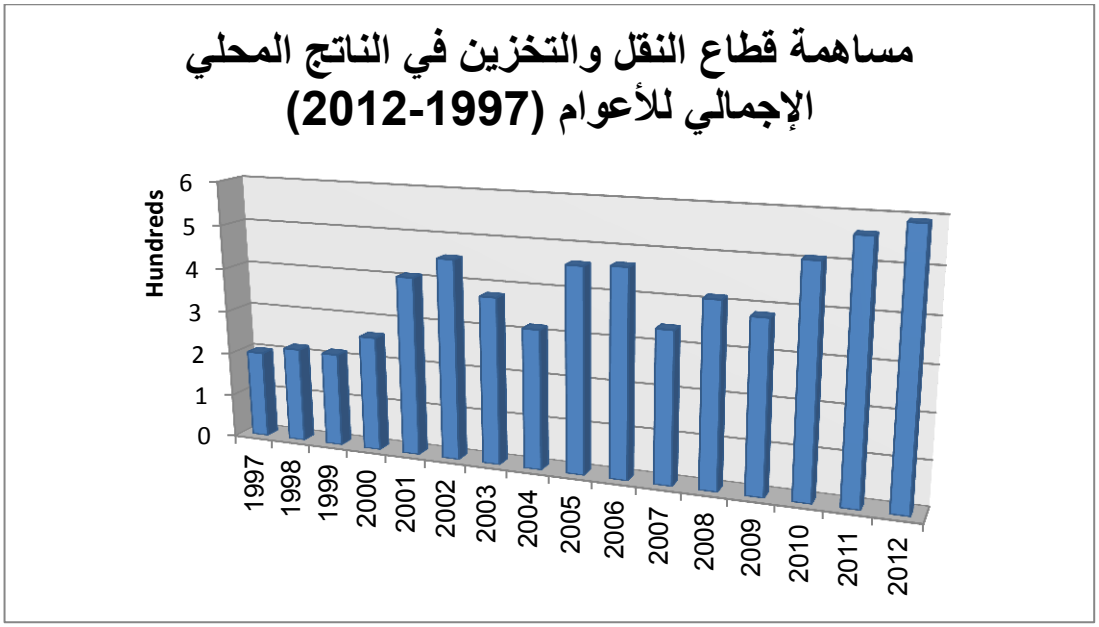

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.11)

و- مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(4.12): مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)، (بالمليون دولار)

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
103.6	123.6	150.5	180.9	158.2	146.5	139.6	139.5	187.4
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
186.7	235.2	249.8	269.1	279.1	209.5	218.4		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كان يأخذ إتجاه الإرتفاع خلال الفترة (1007-2000)، ثم بدأت بالإنحدار خلال الفترة (2000-2004)، ثم عاودت بعد ذلك بالإرتفاع حتى العام 2006 ثم إنخفض في العام 2007 وبعد إتجه نحو الإرتفاع خلال الفترة (2008-2010) قم أخذ بالإنخفاض حتي العام 2013. ونلاحظ أنه في العام 1997 كانت مساهمة قطاع الوساطة المالية الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أدنى مستوياته وقيمتها 103.6، أما في العام 2010 فقد كانت مساهمة قطاع الوساطة المالية الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أعلى مستوياته وقيمتها 279.1.

شكل رقم(4.12): مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1997-2012)

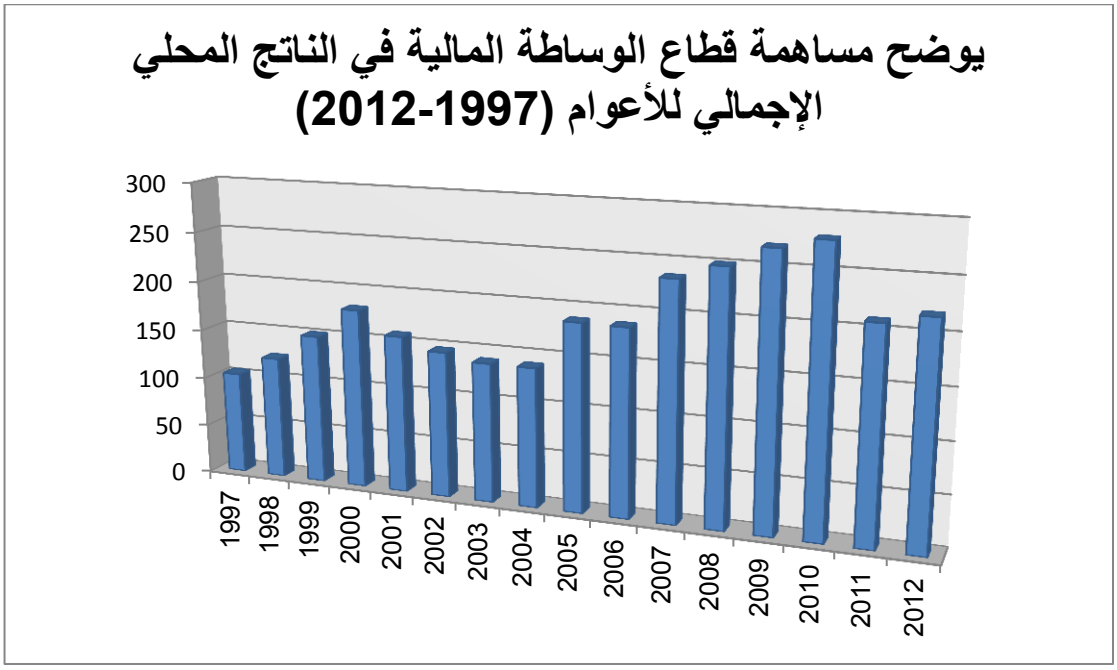

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات جدول (4.12)

4.5 معوقات القطاع الخاص في فلسطين

كما أورد الباحث في السابق فإن القطاع الخاص فاعل رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك لا بد من قيام الجهات المسئولة في الدولة بالبحث الدقيق عن المشاكل والمعوقات التي يعاني أو قد يعاني منها القطاع الخاص الفلسطيني، والعمل بأسرع وقت ممكن على حل هذه المشاكل وإزالتها بشكل تدريجي، لكي يستطيع القطاع الخاص القيام بعمله ويساهم في التنمية الاقتصادية، وسيتم من هنا التحدث عن أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص الفلسطيني بشكل محدد إضافة إلى المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص بشكل عام كما يلي:

أولاً: الإحتلال أو المعوقات الإسرائيلية، حيث إن هذا العائق يعد الأصعب والأكبر في وجه القطاع الخاص، ويقف حاجزاً أمام الدولة في تشجيع القطاع الخاص ومساعدته على القيام بدوره في الاقتصاد، وذلك بسبب عدم إمتلاك مجتمعنا للقدرة على إتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية، بسبب محدودية إمتلاكنا للقرار والقيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الإتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات المستمرة والإعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة. (الصوراني، 2006، ص18).

ثانياً: المعوقات المالية، وهي المعوقات التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص، ومنها أولاً: تكلفة رأس المال وهي الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص، في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية التمويل وما يترتب عليها من التشجع لإقامة الإستثمارت أو لا تشجع على إقامة الإستثمارات، وآثار ذلك على التنمية الاقتصادية، ثانياً: سياسات الإقراض، إن مؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية تعاني من سياسات الحصول على القروض من البنوك التجارية، ونتيجة لعدم قدرة مؤسسات القطاع الخاص على الدخول إلى سوق رأس المال لعدم إمتلاكها للشروط اللازمة لذلك فإنها تضطر إلى التوجه إلى البنوك التجارية، حيث أن هذه السياسات تركز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظراً لحاجة البنوك إلى السيولة من جهة وتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، وهذا يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف قدرته ونموه وتطوره، ثالثاً: درجة تطور سوق رأس المال، حيث أن أسواق رأس المال المتطورة تساهم في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وهذا من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو سندات، وعليه فإن عدم تطور أسواق رأس المال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.(كريم ومسعود، 2011، ص6).

ثالثاً: المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية: ضعف البناء المؤسسي وإنتشار مظاهر الفساد المالي والإداري على مستويات عديدة، مما أزاح إلى حد كبير المبادرات الإستثمارية الرأسمالية للقطاع الخاص الذي اقتصرت أعماله على المشاريع ذات الربحية السريعة، في العقارات والإستيراد دون أي اهتمام ملموس بالقطاعات الإنتاجية في مقابل تزايد أصحاب ورموز الثروات غير المشروعة ، الطفيلية، على مستوى السلطة والمجتمع معا. (الصوراني، 2006، ص18).

رابعاً: وضعية مناخ الأعمال: إن مناخ العمل في أي دولة له تأثير كبير جداً على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصاً وإنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه، وإن وضعية مناخ العمل ينبثق عنها مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كمؤشر الحصول على الإئتمان ومؤشر حماية المستثمرين، ومؤشرات الوقت والتكلفة المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط الاقتصادي، إستخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات ، دفع

الضرائب..الخ، وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير إليه من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه يدفع إلى نفور المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. (كريم ومسعود، 2011، ص8).

خامساً: المعوقات الإقليمية والدولية، وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً عن تأييده الواضح والصريح لقضايا الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة، وذلك في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والإستثماري، وأيضاً ضعف الدعم المادي من جهة ثانية، ويرجع ذلك إلى تعمق تبعية النظام العربي وإحتواءه في إطار السياسة الأمريكية التي تسعى إلى إغفال جميع الشعوب العربية عن القضية الفلسطينية والعمل على طمسها، والنتيجة أصبحت البلاد ترى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه تسعى الى الخلاص منها بأي ثمن. (الصوراني، 2006، ص18).

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل واقع القطاع الخاص الفلسطيني، من خلال مفهمو القطاع الخاص ،اقسامه مبرراته، متطلباته. ثم التطرق إلى ملامح الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة البطالة، التجارة الخارجية والميزان التجاري)، حيث تبين أن الاقتصاد الفلسطيني مثله كباقي أقرانه من إقتصاديات الدول النامية يعاني من كثير من المشاكل والتشوهات فيه، كنقص الموارد المتاحة والإمكانيات سواء التكنولوجية أو الفنية، أيضاً ضئالة الخبرات العلمية والعملية وعدم مواكبته للتطور والتقدم، ولكن يضاف إلى ذلك حالة الخصوصية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ألا وهي الإحتلال الإسرائيلي وحصاره وسيطرته المستمرة للأرض وإستغلالها، وإستغلال كل خيرات البلد من موارد سواء مادية أو طبيعية وإغلاقه لجميع المعابر والمنافذ مع العالم الخارجي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي بكافة النواحي وذلك لتحقيق غايات وأهداف هذا الاقتصاد والعمل لمصلحته، من حيث كونه سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وبعض المواد الأولية بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

كما بين دور القطاع الخاص في مساهمته بالتنمية الاقتصادية من خلال استعراض مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تشغيل العمالة الوطنية، مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في القيمة المضافة، مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وفي النهاية تم التطرق إلى معوقات القطاع الخاص في فلسطين، من خلال التحدث عن المعوقات المالية، المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، وضعية مناخ الأعمال، المعوقات الإقليمية والدولية، الإحتلال أو المعوقات الإسرائيلية.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لدور القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية

5.1 المقدمة

5.2 منهجية القياس والنماذج القياسية

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنماذج

5.4 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج

5.1 المقدمة

في هذا الفصل سيتم إستعراض منهجية القياس والنماذج القياسية المستخدمة في تقدير نماذج الدراسة، حيث أن النموذج القياسي الأول: يقيس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (صادرات القطاع الخاص، القيمة المضافة للقطاع الخاص، عدد العاملين في القطاع الخاص) على المتغير التابع الذي يمثل التنمية الاقتصادية معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، النموذج القياسي الثاني: يقيس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (صادرات القطاع الخاص، القيمة المضافة للقطاع الخاص) على المتغير التابع وهو معدل البطالة.

وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة المتمثلة باختبارات السكون للسلاسل الزمنية والتعرف على خصائصها الإحصائية وتتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الإعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS– Ordinary Least Sqaure) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

5.2 منهجية القياس والنماذج القياسية

5.2.1 صياغة النموذجين وتعريف المتغيرات

☒ النموذج القياسي الأول

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية (1996–2013) على النحو التالي:

$$\mathbf{GDP} = f\ (\mathbf{VA}, \mathbf{X}, \mathbf{L})$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

VA: القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني.

X: صادرات القطاع الخاص الفلسطيني.

L: عدد العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني.

☒ **النموذج القياسي الثاني**

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثر في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية (1996-2013) على النحو التالي:

$$U = f(VA, X)$$

حيث أن:

U: معدل البطالة.

VA: القيمة المضافة للقطاع الخاص الفلسطيني.

X: صادرات القطاع الخاص الفلسطيني.

5.2.2 مصادر بيانات النموذج

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للاقتصاد الفلسطيني، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة الزمنية (1996-2013).

5.2.3 معالجة البيانات

تم الحصول على بيانات سنوية للمتغيرات، وذلك للفترة الزمنية (1996-2013)، وبذلك يكون عدد المشاهدات 18 مشاهدة بشكل سنوي، وقد قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي(Eviews7).

حيث تم إستخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتحويل المتغيرات الرقمية وهي (GDP, VA, X, L)، أما متغير البطالة والمأخوذ على شكل نسبة فقد تم تحويله بإستخدام طريقة (Quadratic-match average). وبذلك يصبح عدد المشاهدات 72 مشاهدة بشكل ربع سنوي، وذلك لتحقيق إفتراض علماء الاقتصاد القياسي، والذي ينص على أن حجم المشاهدات المناسبة لإجراء التحليل القياسي لابد أن يكون على الأقل عشرة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، كما أن زيادة عدد المشاهدات تؤدي إلى الحصول على نتائج أفضل.

5.2.4 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي، لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية لبعض متغيرات الدراسة، بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الإستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية والتي تمثلت فيما يلي:

أ. **طريقة المربعات الصغرى (OLS):** تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار، التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم ممكن لمتغيرات النموذج، بمعنى أن تعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن الخط المستقيم في الرسم، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن.(نصر، 1995، ص13).

ب. **الصيغة اللوغريتمية (LN):** تعتبر الصيغة اللوغريتمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، وذلك لأنها تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لبعض متغيرات النموذج المأخوذة كأرقام، أما المتغيرات كنسبة مئوية فقد بقيت كما هي، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذجين القياسين المراد تقديرهم كما يلي:

☒ **النموذج القياسي الأول:**

$$LN\,(GDP) = \beta_o + \beta_1\, LN\,(VA) + \beta_2\, LN\,(X) + \beta_3\, LN\,(L) + \varepsilon_t$$

الإشارات المتوقعة: $\beta_1 > 0$ ، $\beta_2 > 0$ ، $\beta_3 > 0$

حيث أن:

β_o: الحد الثابت.

β_1: المرونة المقدرة لمتغير القيمة المضافة.

β_2: المرونة المقدرة لمتغير الصادرات.

β_3: المرونة المقدرة لمتغير عدد العاملين.

ε_t: الخطأ العشوائي.

☒ **النموذج القياسي الثاني:**

$$U = \beta_o + \beta_1 LN(VA) + \beta_2 LN(X) + \varepsilon_t$$

الإشارات المتوقعة: $\beta_1 < 0$ ، $\beta_2 < 0$

حيث أن:

β_o: الحد الثابت.

β_1: المرونة المقدرة لمتغير القيمة المضافة.

β_2: المرونة المقدرة لمتغير الصادرات.

ε_t: الخطأ العشوائي.

ج. **اختبار السكون (الاستقرار)**: يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للوصول إلى نتائج صحيحة ومنطقية.

حيث أن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة (Stationary) إذا توفرت فيها الخصائص التالية: (عطية، 2004، ص 648).

1. ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
2. ثبات التباين عبر الزمن.
3. أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ومن هذه الإختبارت: إختبار ديكي فولار (ADF– Augmented Dickey Fuller)، واختبار فيلبس برون (P–P/Philips Perron)، وتم استخدام اختبار فيلبس برون وذلك لأنه أكثر دقة.

ح. **اختبار التكامل المشترك**: يعتبر التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتن أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقر كمجموعة.

ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. (عطية، 2004، ص 670).

ويستخدم اختبار جوهانسن (Johansen approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الإختبارات شمولية ويتم إستخدامه في حالة النماذج المتعددة.

خ. **المقاييس الإحصائية الوصفية:** تم الإستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده، مع الإستعانة بالرسم البياني للتوضيح.

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنماذج

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تم جمعها وتنظيمها وعرضها بطريقة واضحة، في صورة جداول أو أشكال بيانية وحساب المقاييس الإحصائية المختلفة مثل (الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة)، حيث تم حساب المقاييس اللاحقة للبيانات وهي في حالتها السنوية وذلك قبل تحويلها إلى بيانات ربعية. (صافي، 2012، **ص 3**).

جدول رقم (1-5) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
%U	22.42	4.78	12	31.2
GDP (مليون $)	4,956.83	1,261.21	3,340.1	7,455.6
X (مليون $)	461.63	187.88	240.87	900.62
L (ألف)	424.6	88.99	303.73	582.33
VA (مليون $)	2,162.63	782.09	1,343.4	3,825.5

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى البيانات المرفقة في الملاحق.

الجدول السابق يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات الدراسة على حده:

أ- **التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة:** يوضح جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) قد بلغ 22.42% بانحراف معياري 4.78، في حين بلغت أقل قيمة لمعدل البطالة 12% وذلك في عام 1999، في حين بلغت أكبر قيمة لمعدل البطالة 31.2% وكان ذلك في عام 2002، والرسم البياني رقم (1-5) يوضح التسلسل الزمني لمعدل البطالة خلال الفترة (1996-2013)، أنظر الملحق رقم(1).

شكل (1-5): التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة (1996-2013).

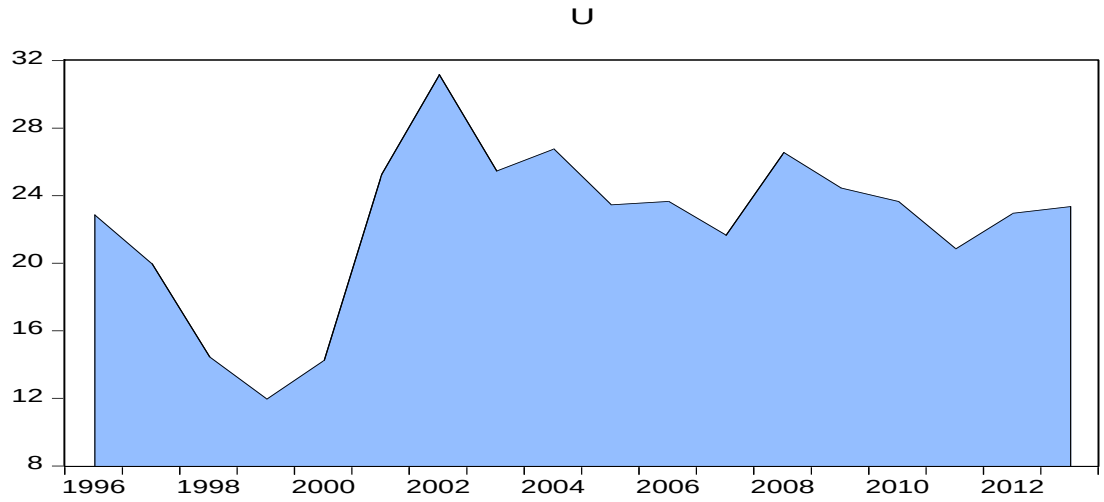

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات الجدول الملحق رقم(1).

ب- **التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي:** يوضح جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) قد بلغ 4,956.83 بانحراف معياري 1,261.21، في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 3,340.1 وذلك في عام 1996، في حين بلغت أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي 7,455.6 وكان ذلك في عام 2013، والرسم البياني رقم (2-5) يوضح التسلسل الزمني للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2013)، أنظر الملحق رقم (2).

شكل (2-5): التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2013).

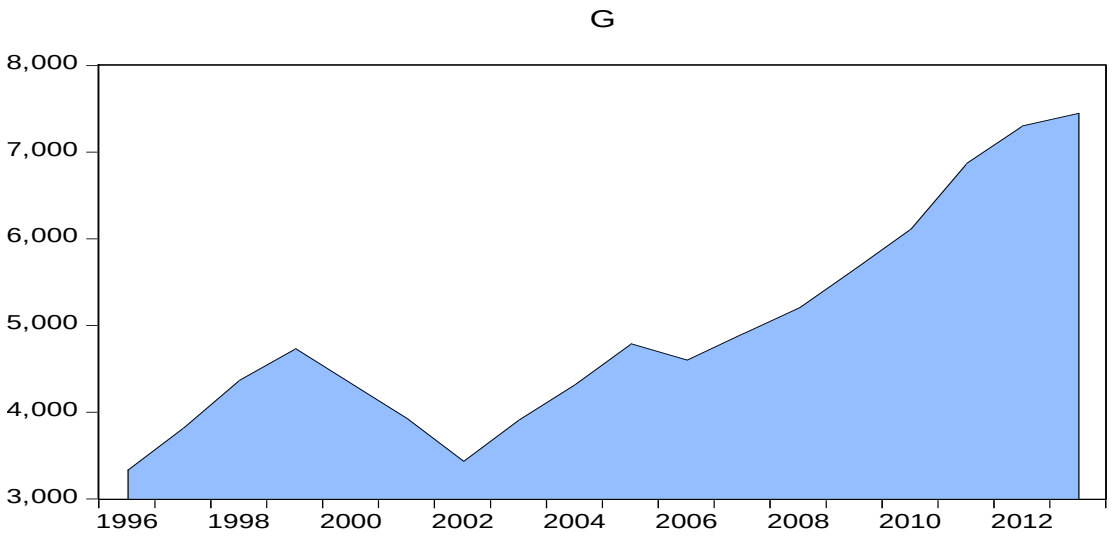

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات الجدول الملحق رقم(2).

ج- **التحليل الوصفي لمتغير الصادرات:** يوضح جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للصادرات في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) قد بلغ 461.63 بانحراف معياري 187.88، في حين بلغت أقل قيمة للصادرات 240.87 وذلك في عام 2002، في حين بلغت أكبر قيمة للصادرات 900.62 وكان ذلك في عام 2013، والرسم البياني رقم (3-5) يوضح التسلسل الزمني للصادرات خلال الفترة (1996-2013)، أنظر الملحق رقم (3).

شكل (3-5): التسلسل الزمني لمتغير الصادرات خلال الفترة (1996-2013).

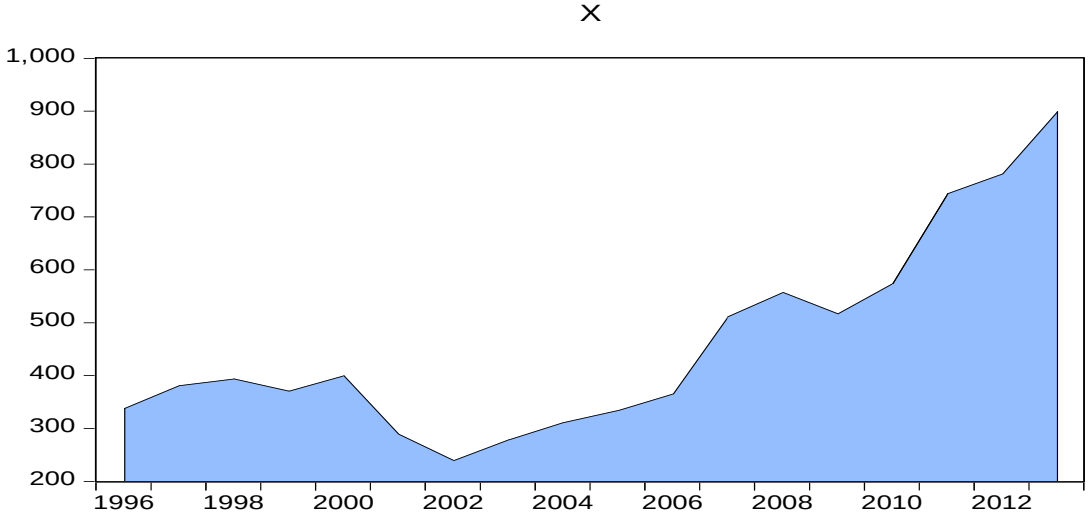

المصدر: إعداد الباحث. بالإستناد إلى بيانات الجدول الملحق رقم(3).

د- **التحليل الوصفي لمتغير عدد العاملين:** يوضح جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي لعدد العاملين في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) قد بلغ 424.6 بانحراف معياري 88.99، في حين بلغت أقل قيمة لعدد العاملين 303.73 وذلك في عام 1996، في حين بلغت أكبر قيمة لعدد العاملين 582.33 وكان ذلك في عام 2013، والرسم البياني رقم (4-5) يوضح التسلسل الزمني لعدد العاملين خلال الفترة (1996-2013)، أنظر الملحق رقم (4).

شكل (4-5): التسلسل الزمني لمتغير عدد العاملين خلال الفترة (1996-2013).

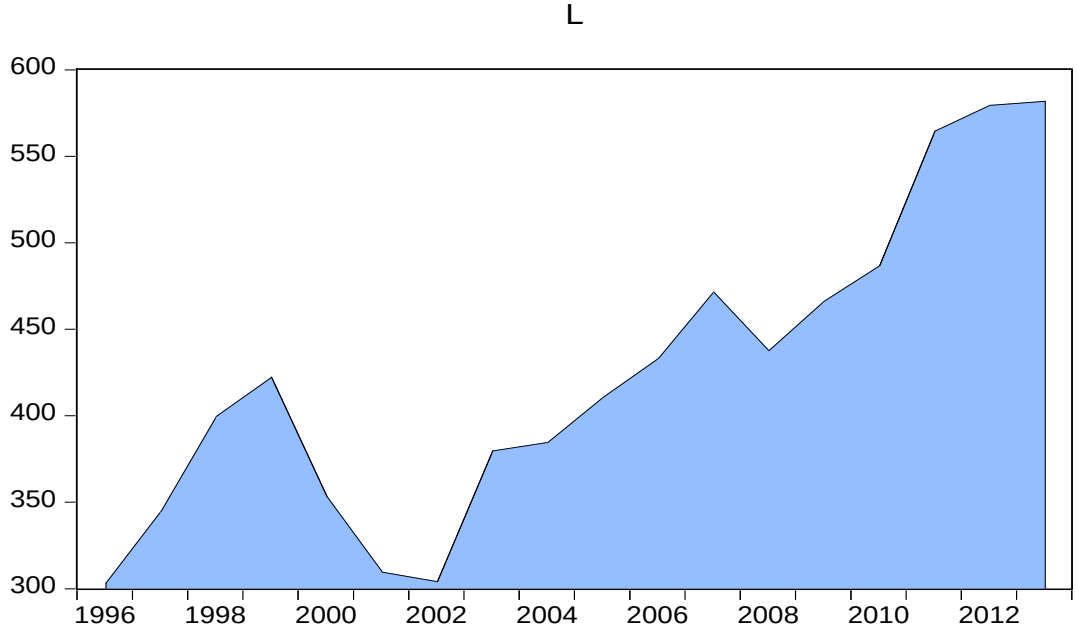

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات الجدول الملحق رقم(4).

هـ- **التحليل الوصفي لمتغير القيمة المضافة :** يوضح جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للقيمة المضافة للقطاع الخاص في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) قد بلغ 2,162.63 بانحراف معياري 782.09، في حين بلغت أقل قيمة للقيمة المضافة 1,343.4 وذلك في عام 1996، في حين بلغت أكبر قيمة للقيمة المضافة 3,825.5 وكان ذلك في عام 2013، والرسم البياني رقم (5-5) يوضح التسلسل الزمني للقيمة المضافة خلال الفترة (1996-2013)، أنظر الملحق رقم (5).

شكل (5-5): التسلسل الزمني لمتغير القيمة المضافة خلال الفترة (1996-2013).

V

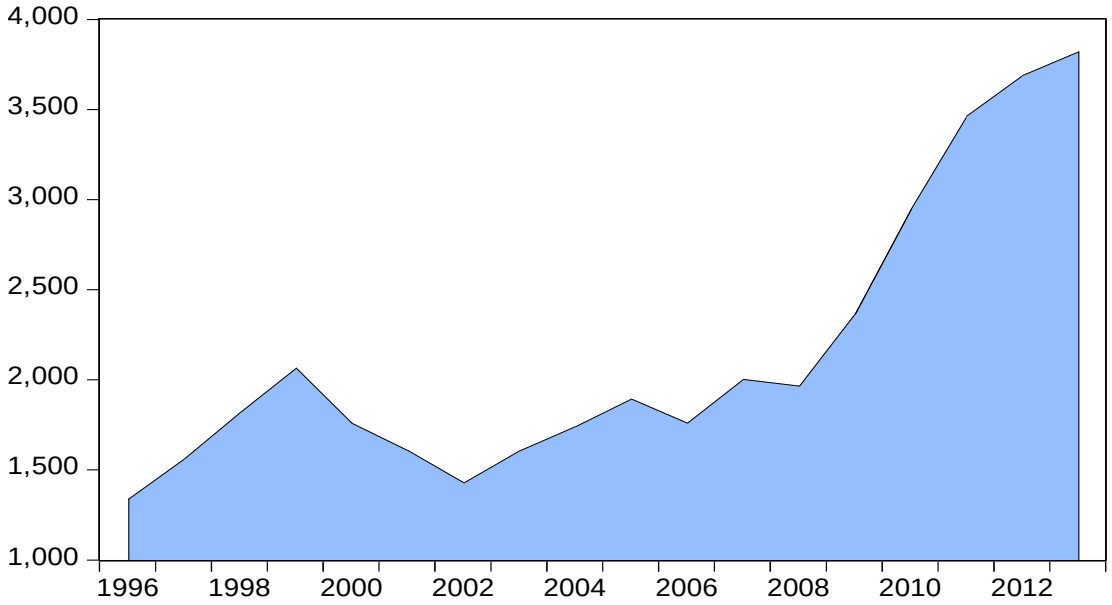

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات الجدول الملحق رقم(5).

نلاحظ من خلال الرسومات البيانية السابقة: أن هناك تناقص كبير في مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وذلك في الفترة (2000-2002)، حيث أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والصادرات، والقيمة المضافة، وعدد العاملين، قيمها أخذت بالتناقص منذ العام 2000 وبقيت تتناقص حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في العام 2002، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة (2000-2002) هي فترة إنتفاضة الأقصى، حيث أصبحت الأوضاع تسير في اتجاه عكسي وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

5.3.2 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

تناول الباحث هنا نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة، باستخدام اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدر.

❖ **التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:** تم استخدام الرسم البياني (6-5) لتوضيح ما إذا كانت العلاقة خطية أم لا بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وهي كما يلي:

النموذج الأول: المتغير التابع هو(GDP) والمتغيرات المستقلة هي(VA, X, L)، والنموذج الثاني: المتغير التابع هو(U) والمتغيرات المستقلة هي (VA, X)، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة الخطية بينهم:

شكل بياني (6-5): يوضح العلاقة الخطية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

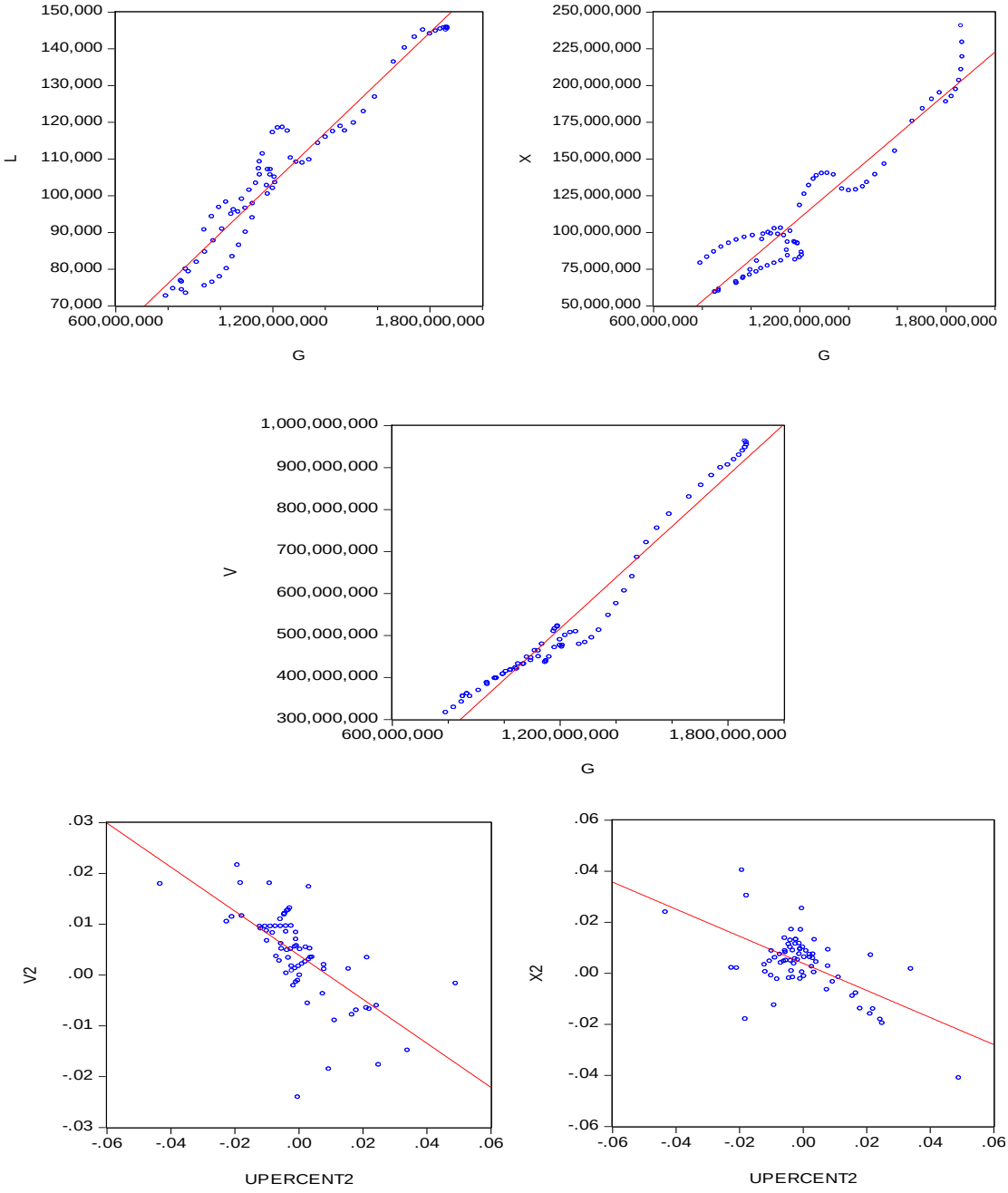

❖ **التأكد من درجة الارتباط الذاتي:** تم استخدام الرسم التالي لتوضيح درجة الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة وهي كما يلي، حيث يتضح من خلال الشكل (7-5) وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى AR(1) First Order Autoregressive.

شكل (7-5): يوضح درجة الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة

Date: 01/10/15 Time: 13:48
Sample: 1996Q1 2013Q4
Included observations: 71

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.647	0.647	30.966	0.000
		2	0.480	0.107	48.302	0.000
		3	0.294	-0.092	54.868	0.000
		4	0.012	-0.312	54.879	0.000
		5	0.005	0.185	54.881	0.000
		6	-0.075	-0.031	55.324	0.000
		7	-0.131	-0.089	56.722	0.000
		8	-0.230	-0.300	61.079	0.000
		9	-0.089	0.455	61.737	0.000
		10	-0.014	0.065	61.754	0.000
		11	0.065	-0.044	62.122	0.000
		12	0.183	-0.202	65.055	0.000
		13	0.148	0.306	67.023	0.000
		14	0.151	-0.009	69.103	0.000
		15	0.138	-0.077	70.859	0.000
		16	0.150	-0.125	72.967	0.000
		17	-0.010	-0.054	72.976	0.000
		18	-0.107	-0.070	74.106	0.000
		19	-0.197	-0.046	77.975	0.000
		20	-0.279	0.054	85.879	0.000
		21	-0.252	-0.207	92.486	0.000
		22	-0.255	-0.077	99.349	0.000
		23	-0.241	-0.014	105.62	0.000
		24	-0.267	0.065	113.49	0.000
		25	-0.100	0.080	114.62	0.000
		26	0.002	0.007	114.62	0.000
		27	0.095	-0.006	115.69	0.000
		28	0.207	0.044	120.86	0.000
		29	0.132	0.038	123.02	0.000
		30	0.116	0.001	124.73	0.000
		31	0.091	-0.001	125.80	0.000
		32	0.090	0.048	126.89	0.000

Date: 01/10/15 Time: 13:50
Sample: 1996Q1 2013Q4
Included observations: 71

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.646	0.646	30.888	0.000
		2	0.487	0.121	48.739	0.000
		3	0.312	-0.074	56.182	0.000
		4	-0.031	-0.425	56.255	0.000
		5	0.123	0.551	57.436	0.000
		6	0.118	0.032	58.537	0.000
		7	0.115	-0.127	59.615	0.000
		8	0.225	-0.179	63.781	0.000
		9	-0.014	-0.117	63.796	0.000
		10	-0.134	-0.118	65.328	0.000
		11	-0.247	-0.103	70.600	0.000
		12	-0.477	-0.267	90.553	0.000
		13	-0.312	0.280	99.247	0.000
		14	-0.249	0.047	104.86	0.000
		15	-0.171	-0.028	107.56	0.000
		16	0.026	-0.152	107.62	0.000
		17	-0.075	0.196	108.16	0.000
		18	-0.085	0.005	108.87	0.000
		19	-0.096	-0.029	109.78	0.000
		20	-0.192	-0.136	113.51	0.000
		21	-0.019	0.296	113.55	0.000
		22	0.064	-0.026	113.98	0.000
		23	0.141	-0.073	116.13	0.000
		24	0.312	-0.089	126.87	0.000
		25	0.154	0.002	129.53	0.000
		26	0.086	-0.095	130.37	0.000
		27	0.009	-0.062	130.38	0.000
		28	-0.151	0.013	133.12	0.000
		29	-0.068	-0.069	133.70	0.000
		30	-0.063	-0.094	134.20	0.000
		31	-0.057	-0.050	134.63	0.000
		32	-0.002	0.010	134.63	0.000

Date: 01/10/15 Time: 13:50
Sample: 1996Q1 2013Q4
Included observations: 71

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.645	0.645	30.803	0.000
		2	0.479	0.107	48.004	0.000
		3	0.289	-0.096	54.389	0.000
		4	-0.038	-0.392	54.503	0.000
		5	0.024	0.348	54.550	0.000
		6	-0.036	-0.019	54.655	0.000
		7	-0.089	-0.139	55.296	0.000
		8	-0.081	-0.221	55.837	0.000
		9	-0.239	-0.079	60.619	0.000
		10	-0.322	-0.120	69.402	0.000
		11	-0.385	-0.128	82.200	0.000
		12	-0.545	-0.394	108.26	0.000
		13	-0.325	0.484	117.69	0.000
		14	-0.210	0.048	121.70	0.000
		15	-0.089	-0.091	122.44	0.000
		16	0.167	-0.158	125.07	0.000
		17	0.011	-0.075	125.08	0.000
		18	-0.023	-0.117	125.14	0.000
		19	-0.063	-0.106	125.53	0.000
		20	-0.177	-0.141	128.71	0.000
		21	-0.049	0.058	128.96	0.000
		22	-0.003	-0.055	128.96	0.000
		23	0.043	-0.064	129.16	0.000
		24	0.128	-0.154	130.97	0.000
		25	0.068	0.259	131.49	0.000
		26	0.054	-0.018	131.83	0.000
		27	0.038	-0.061	132.00	0.000
		28	-0.050	-0.119	132.30	0.000
		29	0.062	0.116	132.78	0.000
		30	0.115	-0.045	134.46	0.000
		31	0.165	-0.042	138.00	0.000
		32	0.300	-0.031	149.98	0.000

أ- **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءاً على ذلك يوضح الجدول رقم(2-5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بإستخدام اختبار (Philips Perron-PP).

جدول رقم(2-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Philips Perron Test	
	Level	1St Difference
U	-2.9 (0.3)	-2.9 (0.002)
GDP	-2.9 (0.823)	-2.9 (0.015)
X	-2.9 (0.975)	-2.9 (0.004)
L	-2.9 (0.666)	-2.9 (0.004)
VA	-2.9 (0.922)	-2.9 (0.005)

*** رفض عدم سكون المتغيرات عند مستوى 5%.**

يتضح من خلال الجدول السابق (2-5) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة بصورتها الأصلية عند مستوى (Level)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1St Difference)، وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ب- **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية

متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات **التكامل تم استخدام إختبار الأثر Trace Test.**

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية: H_0: r=0 وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.**
- **الفرضية البديلة: H_1: r > 0 وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك واحد على الأقل لمتجهات السلسلة.**

❖ **النموذج القياسي الأول**

جدول رقم (3-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج القياسي الأول

Trace Statistic		
P-value	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	No. of CE(s)
0.0164	47.85613	None*
0.2915	29.79707	At most 1*
0.2748	15.49471	At most 2*
0.8042	3.841466	At most 3*

*** تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.**

يتضح من الجدول (3-5) أن قيمة P-value للفرضية الأولى وهي: أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة أقل من 0.05 وقيمتها 0.0164، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي هناك تكامل مشترك لمتجهات السلسلة، ونلاحظ أن قيمة P-value لجميع المستويات التالية من وجود نموذج تكامل مشترك واحد إلى وجود ثلاثة نماذج قيمتها أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية لجميع المستويات ونستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك على الأكثر 3.

❖ **النموذج القياسي الثاني**

جدول رقم (4-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج القياسي الثاني

Trace Statistic		
P-value	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	No. of CE(s)
0.012	29.8	None*
0.013	15.5	At most 1*
0.006	3.84	At most 2*

*** تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.**

يتضح من الجدول (4-5) أن قيمة P-value للفرضية الأولى وهي: أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة أقل من 0.05 وقيمتها 0.012، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي هناك تكامل مشترك لمتجهات السلسلة، ونلاحظ أن قيمة P-value لجميع المستويات التالية من وجود نموذج تكامل مشترك واحد إلى وجود نموذجين قيمتها أقل من 0.05 وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك 3.

ج- **نتائج تقدير النموذج القياسي الأول:** بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الملحق رقم (1).

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW=0.79) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.525، du=1.703)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي[2] في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ((AR(1))، حيث بلغت قيمة اختبار (DW=2.12) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية العليا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.525، du=1.703)، ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج الأول، والجدول رقم (5-5) يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي الأول وهي كما يلي، انظر الملحق رقم (2).

جدول رقم (5-5) نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

Dependent Variable: Log(G)				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**0.00**	**0.00**	**0.64**	**0.53**
Log(V)	**0.45**	**0.06**	**7**	**0.00**
Log(X)	**0.08**	**0.03**	**2.3**	**(0.024/2)=0.012**
Log(L)	**0.14**	**0.07**	**1.87**	**(0.07/2)=0.035**
R^2=0.73,	**Adj. R^2 =0.72,**	**DW=2.12,**	**F = 60.22,**	**Prob.=0.00**

***المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.**

وبالتالي يكون النموذج الأول في صورته النهائية:

Log (G) = 0.45 Log (V) + 0.08 Log(X) + 0.14 Log (L)

T=7 T=2.3 T=1.87

Sig=0.00 sig=0.012 sig=0.035

F = 60.22 Adj. R^2 =0.72 DW=2.12

([2]) لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة ((Generalized least squares) حيث تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

$(GDP_t - \rho^* GDP_{t-1}) = \beta_0 (1- \rho) + \beta_1 (V_t - \rho^* V_{t-1}) + \beta_2 (X_t - \rho^* X_{t-1}) + \beta_3 (L_t - \rho^* L_{t-1})$

حيث أن: ρ معامل AR(1) .

د- **نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني:** سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي الثاني، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي الثاني بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الملحق رقم (3).

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW=0.84) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.554، du=1.672)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي[3] في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي ((AR(1))، حيث بلغت قيمة اختبار (DW=2.11) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية العليا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.525، du=1.703)، ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج الثاني، والجدول رقم (5-6) يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني وهي كما يلي، انظر الملحق رقم (4).

([3]) لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة ((Generalized least squares) حيث تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

$$(U_t - \rho^* U_{t-1}) = \beta_0 (1- \rho) + \beta_1 (V_t - \rho^* V_{t-1}) + \beta_2 (X_t - \rho^* X_{t-1})$$

حيث أن: ρ معامل AR(1) .

جدول رقم (6-5) نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: U				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.21	0.08	2.53	0.01
Log(V)	-0.83	12.52	-6.62	0.00
Log(X)	-0.6	9.2	-6.5	0.00
R^2=0.60, Adj. R^2 =0.59, DW=2.11, F = 51.3, Prob.=0.00				

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي يكون النموذج الثاني في صورته النهائية:

U =0.01- 0.83 Log (V) – 0.6 Log(X)

T=-6.62 T=-6.5

sig=0.00 sig=0.00

F = 51.3 Adj. R^2 =0.60 DW=2.11

5.3.3 تقييم الجودة الاحصائية والقياسية للنموذجين

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو التالي:

النموذج القياسي الأول

5.3.3.1 التحقق من الجودة الاحصائية للنموذج:

أولاً: معامل التحديد: نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj.R2 =0.86) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 86% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية 14% فترجع إلى عوامل أخرى.

ثانياً: اختبار F: نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-5) أن قيمة الإختبار بلغت(**F=107**) بقيمة احتمالية (**Prob.=0.00**) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً في التأثير على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ثالثاً: اختبار T: نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.5) أن قيمة اختبار T المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، بإستثناء متغير عدد العاملين حيث بلغت (**Prob.=0.07**) ولكن اختبار T من طرفين وبالتالي فهذه القيمة من طرفين لذلك نقوم بقسمتها على 2، وبالتالي تصبح القيمة (**Prob. =0.07/2 =0.035**) وهي أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج دالة احصائياً.

<u>النموذج القياسي الثاني</u>

أولاً: معامل التحديد: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj.R2 =0.74) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 74% من التغير الحاصل في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية 26% فترجع إلى عوامل أخرى.

ثانياً: اختبار F: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-5) أن قيمة الإختبار بلغت(**F=67.3**) بقيمة احتمالية (**Prob.=0.00**) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً في التأثير على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ثالثاً: اختبار T: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-5) أن قيمة اختبار T المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج دالة احصائياً.

5.3.3.2 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

سيتم إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الإختبارات الازمة على النحو الآتي:

النموذج القياسي الأول:

أولاً: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque–Bera)، فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J=70.6) باحتمال بلغ (P–value=0.00) انظر ملحق رقم (5)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل من هذه النتيجة بناءً على نظرية النهاية المركزية، والتي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية.

ثانياً: اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T–test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار (T=–1.31E–10) وأن قيمة الاحتمال (P–value=1) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

ثالثاً: اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

تم استخدام اختبار (Breush–Pagan–Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (Obs*R–squared=5.6) وأن قيمة الاحتمال (P–value=0.134) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (6).

رابعاً: اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن ذلك عن طريق قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً، والتي أظهرت عدم وجود مشكلة، حيث بلغت قيمة الاختبار (DW=2.12) ، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية العليا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.525، du=1.703)، ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

خامساً: اختبار عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و حد الخطأ.

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل وحد الخطأ.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل وحد الخطأ.

يتضح من خلال الجدول (7-5) أن القيمة الاحتمالية (P-value) لجميع المتغيرات المستقلة أكبر من 0.05، وبالتالي فأنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ.

جدول (7-5): يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/10/15 Time: 14:21
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	E1	X2	V2	L2
E1	1.000000 ----- -----			
X2	0.131159 1.090987 0.2791	1.000000 ----- -----		
V2	0.091556 0.758177 0.4510	0.312901 2.716660 0.0084	1.000000 ----- -----	
L2	0.105232 0.872612 0.3859	0.389281 3.484993 0.0009	0.748967 9.320967 0.0000	1.000000 ----- -----

سادساً: اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors-VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية ($VIF= 1/1-R2$)، حيث أنه كلمازادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة. وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج الأول فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8-5) يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الأول

Variables	VIF
Log(V)	2.35
Log(X)	1.13
Log(L)	2.42

وتشير النتائج في **جدول رقم (8-5)** أن قيمة VIF أقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشلكة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج الأول المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج الأول المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

النموذج القياسي الثاني:

أولاً: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera)، فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J=11.75) باحتمال بلغ (P-value=0.00) انظر ملحق رقم (7)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل من هذه النتيجة بناءاً على نظرية النهاية المركزية، والتي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية.

ثانياً: اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار (T=-1.14E-13) وأن قيمة الاحتمال (P-value=1) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

ثالثاً: اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

تم استخدام اختبار (Breush-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (Obs*R-squared=3.99) وأن قيمة

الاحتمال (P-value=0.135) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (8).

رابعاً: اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن ذلك عن طريق قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً، والتي أظهرت عدم وجود مشكلة، حيث بلغت قيمة الاختبار (DW=2.11) ، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية العليا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (dl=1.525، du=1.703)، ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

خامساً: اختبار عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و حد الخطأ.

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل وحد الخطأ.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل وحد الخطأ.

يتضح من خلال الجدول (9-5) أن القيمة الاحتمالية (P-value) لجميع المتغيرات المستقلة أكبر من 0.05، وبالتالي فأنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ.

جدول (9-5): يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/10/15 Time: 14:23
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	E2	V2	X2
E2	1.000000 ----- -----		
V2	0.018192 0.150040 0.8812	1.000000 ----- -----	
X2	0.093627 0.775473 0.4407	0.312901 2.716660 0.0084	1.000000 ----- -----

سادساً: اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors–VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية ($VIF= 1/1-R2$)، حيث أنه كلمازادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة. وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج الثاني فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10–5) يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثاني

Variables	VIF
Log(V)	**1.08**
Log(X)	**1.06**

وتشير النتائج في **جدول رقم (10–5)** أن قيمة VIF أقل من 5 وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشلكة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج الثاني المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج الثاني المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

5.4 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

1. اختبار الفرضية الأولى القائلة: توجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغت مرونة القيمة المضافة للقطاع الخاص (0.45) وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المضافة بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 4.5% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة الطردية بين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

2. اختبار الفرضية الثانية القائلة توجد علاقة طردية بين صادرات القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغت مرونة صادرات القطاع الخاص (0.08) وهذا يعني أنه كلما زادت صادرات القطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.8% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة الطردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة طردية بين صادرات القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

3. اختبار الفرضية الثالثة القائلة توجد علاقة طردية بين عدد العاملين في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغت مرونة عدد العاملين بالقطاع الخاص (0.14) وهذا يعني أنه كلما زادت عدد العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 1.4% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وبذلك تثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة طردية بين عدد العاملين بالقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

4. اختبار الفرضية الرابعة القائلة توجد علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص ومعدل البطالة.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغت مرونة القيمة المضافة للقطاع الخاص (0.83−)، وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.083% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين القيمة المضافة ومعدل البطالة. وبذلك تثبت صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص ومعدل البطالة.

5. اختبار الفرضية الخامسة القائلة توجد علاقة عكسية بين صادرات القطاع الخاص ومعدل البطالة.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغت مرونة صادرات القطاع الخاص (0.60−)، وهذا يعني أنه كلما زادت صادرات القطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.06% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين الصادارت ومعدل البطالة. وبذلك تثبت صحة الفرضية الخامسة والتي تنص على علاقة عكسية بين صادرات القطاع الخاص ومعدل البطالة.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

6.2 التوصيات

6.3 الدراسات المقترحة

6.1 النتائج

كان هدف الدراسة قياس دور وتأثير القطاع خاص الفلسطيني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال قياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (1996-2013)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

6.1.1 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1. تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) وذلك لتأثره بالتقلبات السياسية وممارسات الإحتلال الإسرائيلي.
2. نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة نسبياً وذلك بسبب سياسات وممارسات الإحتلال الإسرائيلي، ونلاحظ أنه هناك أعوام خلال فترة الدراسة كانت فيها البطالة في أدني مستوياتها وتتمثل في الأعوام ما بين (1998-2000) حيث كانت تتراوح بين (12-14.5)%، خلال هذه الفترة قام الإحتلال الإسرائيلي بفتح سوق العمل لديه ليقوم باستيعاب العمال الفلسطينين في سوق العمل الإسرائيلي، هذا أدي إلى تقليل نسبة البطالة خلال هذه الفترة، لكن في العام 2000 حدثت انتفاضة الأقصى وقامت قوات الإحتلال بإغلاق المعابر ومنها معبر كرم أبو سالم ومنع الفلسطينين من العمل داخل أراضيها، مما أدي إلى إرتفاع كبير لنسبة البطالة في عام 2001 حيث وصلت 25.3% وبعد ذلك أخذت بالتزايد.
3. الاقتصاد الفلسطيني يعاني من العجز المستمر في الميزان التجاري، حيث أن قيمة الواردات تفوق بشكل كبير قيمة الصادرات، وبدوره يؤدي إلى حدوث العجز في الميزان التجاري، حيث نلاحظ حالة العجز المستمر والمتزايد في صافي الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.
4. اتضح من خلال التحليل الوصفي أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة 4,956.83 (مليون $)، فيما كان المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في فلسطين 22.42%.

6.1.2 النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية

1. بلـغ معامـل التحديـد المعـدل للنمـوذج القياسـي الأول 72%، وهـذا يعنـي أن المتغيـرات المسـتقلة لهـذا النمـوذج المتمثلـة فـي (القيمـة المضـافة للقطـاع الخـاص، عـدد العـاملين، صادرات القطاع الخاص) تفسر 72% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل الأخرى، فيما كانت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني 59.3% أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في (القيمة المضافة للقطاع الخاص، صادرات القطاع الخاص) تفسر 59.3% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو معدل البطالة في ظل ثبات العوامل الأخرى.
2. في ضوء النتائج نستنتج أن للقطاع الخاص أثراً معنوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. حيث أوضحت جميع إشارات المتغيرات المستقلة إتفاقها مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً كما تحدثنا فيما سبق بأن معامل التحديد المعدل للنموذج الأول 72%، والنموذج الثاني 59.3% وهي نسبة مرتفعة، تدل على قوة تفسير المتغيرات المستقلة التي تعبر عن القطاع الخـاص الفلسـطيني والمتمثلـة فـي (القيمـة المضـافة للقطـاع الخـاص، صـادرات القطـاع الخـاص، وعـدد العـاملين فـي القطـاع الخـاص)، للمتغيـرات التابعـة التـي تعبـر عـن التنميـة الاقتصادية والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة).
3. بلغت مرونـة القيمـة المضـافة للقطـاع الخـاص (0.45) وهذا يعنـي أنـه كلمـا زادت القيمـة المضافة بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 4.5% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة الطردية بين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.
4. بلغت مرونة صادرات القطاع الخاص (0.08) وهذا يعني أنه كلما زادت صادرات القطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.8% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة الطردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تثبت صحة الفرضية

الثانية والتي تنص على وجود علاقة طردية بين صادرات القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

5. بلغت مرونة عدد العاملين بالقطاع الخاص (0.14) وهذا يعني أنه كلما زادت عدد العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 1.4% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وبذلك تثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة طردية بين عدد العاملين بالقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.
6. بلغت مرونة القيمة المضافة للقطاع الخاص (0.83−)، وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.083% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين القيمة المضافة ومعدل البطالة. وبذلك تثبت صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الخاص ومعدل البطالة.
7. بلغت مرونة صادرات القطاع الخاص (0.60−)، وهذا يعني أنه كلما زادت صادرات القطاع الخاص بنسبة 10% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.06% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين الصادارت ومعدل البطالة. وبذلك تثبت صحة الفرضية الخامسة والتي تنص على علاقة عكسية بين صادرات القطاع الخاص ومعدل البطالة.

6.2 التوصيات

6.2.1 توصيات خاصة بالقطاع الخاص

1. القيام بعمل دراسات علمية وموضوعية مبنية على الحقائق والأرقام، ليمكن من خلالها وضع خطط تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
2. العمل على توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإستثمارية سواء عن طريق مصادر التمويل المحلية (الادخار الاختياري، والادخار الإجباري)، أو ربما التوجه إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك لدعم عملية التنمية الاقتصادية.
3. لا بد من الإستعانة بالإستثمار الأجنبي وتشجيعه على الدخول في مشاريع جديدة يعجز القطاع الخاص الفلسطيني عن القيام بها وذلك وفق ضوابط وشروط معينة.
4. تبني أساليب التمويل الاسلامي وتطبيق المنهج الإسلامي الذي يعتبر الأعم والأشمل والصالح لكل زمان ومكان، ذلك لما له من أهمية كبيرة في إنقاذ الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
5. أن يعمل القطاع الخاص على دعم التخصصات الجامعية ذات العلاقة بموضوع التنمية الاقتصادية وتقديم المنح الدراسية لهذه التخصصات لتشجيع الطلاب وتحفيزهم، وبالتالي زيادة الخبرات وعدم الحاجة إلى استقطاب خبراء أجانب.
6. أن يحاول القطاع الخاص مواجهة التحديات والمعيقات التي تعيق عمله من معيقات داخلية أو خارجية، والعمل على التغلب عليها من خلال التنسيق مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل العمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

6.2.2 توصيات خاصة بالحكومة

1. ضرورة أن تقوم الحكومة بإعطاء القطاع الخاص دور فاعل وحقيقي وإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيعه من تقديم كافة التسهيلات الممكنة له ودعمه، كونه يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.
2. العمل بشكل جدي وسريع للتخلص من الإتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الإحتلال الإسرائيلي وخاصة إتفاق باريس الاقتصادي، لأن هذه الإتفاقيات تعد من أكثر الأمور عرقلة لعملية التنمية الاقتصادية، والعمل على بلورة إتفاقيات جديدة تكون في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني.

3. السعي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، عن طريق العمل على تشجيع الصادرات وذلك من خلال تخفيض الضرائب على الصادرات وتقديم كافة التسهيلات والمساعدات، وتقليص الواردات وذلك عن طريق إحلال السلع المحلية مكان السلع المستوردة ورفع الرسوم الجمركية على السلع التي يتوفر لها بديل محلي.
4. ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص، ذلك لأن كلا القطاعيين له دوره الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية حيث أن كلاهما يكمل الأخر في النشاط الإقتصادي، ويؤدي ذلك لنمو القطاع الخاص وتطوره والذي يعتبر من أهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في أي بلد، وبذلك يتمكن من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه واستثماراته ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد.
5. ضرورة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وذلك لبناء الاقتصاد الفلسطيني بشكل سليم وبالتالي إخضاعه لعملية تنمية اقتصادية حقيقية.

6.3 الدراسات المقترحة

1. أثر التمويل الإسلامي على تنمية القطاع الخاص الفلسطيني.
2. أساليب ووسائل تنمية القطاع الخاص من منظور الاقتصاد الإسلامي في فلسطين.
3. دور التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني".

المراجع

أولاً : الكتب العلمية

1. القرآن الكريم.
2. الحديث النبوي الشريف.
3. أحمد، وعبد الرحمن. دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2001.
4. أوانج، ومحمد. الخصخصة "تحويل الملكية العامة إلى قطاع خاص في ضوء الشريعة الاسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2000.
5. الربيعي، ومحمد. الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.
6. صافي، سمير، مقدمة في الاحصاء، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، 2012.
7. عجمية، ومحمد، وآخرون. التنمية الاقتصادية "مفهومها–نظرياتها–سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
8. عجمية، ومحمد، وآخرون. التنمية الاقتصادية" دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
9. عريقات، وحربي. مبادىء في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 1992.
10. العطية، وعبد الحسين. الإقتصاديات النامية "أزمات وحلول"، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق، عمان، الاردن، 2001.
11. عطية، وعبد القادر. إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
12. عطيه، عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدرا الجامعية للنشر والتوزيع، 2004.
13. الفاعوري، ورفعت. تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004.

14. القريشي، ومحمد. علم إقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء، عمان، الأرن، 2010.
15. القريشي، ومدحت. التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
16. محمد، والليثي، وآخرون. التنمية الاقتصادية"مفهومها–نظرياتها–سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
17. المشاقبة، وإبراهيم. أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن،2013.
18. نصر، عبد المحمود عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات 1995.
19. الوادي، والعساف، وآخرون. التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2011.

ثانياً: الرسائل العلمية

الرسائل العربية

1.أبو عليان، محمد، 2014، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية–غزة.
2.التريتر، علاء،(2012). القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: "تنمية" في اتجاه واحد؟!، مركز بيسان للبحوث والإنماء برام الله.
3.جعفر، نبيل،(1990). دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق، جامعة البصرة.
4.الربيعي، فلاح، (2004). التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني بجامعة جرش الأهلية.
5.رشيد، عودة، (2013). القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر–غزة.
6.عبد اللطيف، وعبد الرحمن، (2011). إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

7.العقابي، فاضل، (2012). دراسة عن آفاق عملية الخصخصة في الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى التجربة الكورية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
8.قفة، بشير،2006، الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين(دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية–غزة
9.كريم، بودخدخ، ومسعود، بودخدخ، (2011). رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول.
10.مولاي، عبد الرازق، وبونوة، شعيب، (2010). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث عدد (7).
11.اليوسف، مصعب،(1999). القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1390–1415هـ)، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى.

الرسائل الاجنبية

1. Jamal Munshi, (2001). The Private Sector in China.
2. MOHSIN S. KHAN and CARMEN M. REINHART,(1990). Private Investment and Economic in Developing Countries.
3. Rogerson ,(1996). The private sector and local economic development in South Africa.
4. Salvador López Carbajal,(2012). Public-Private Partnerships for Private Sector Development: Shifting the Perspective of State Involvement.

ثالثاً: أوراق العمل والأبحاث

1. أبو القمصان، خالد، 2005، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية–غزة.
2. أحمد، خورشيد، 1985، التنمية الاقتصادية في إطار الإسلام، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني المجلد 2.

3. الأغا، وفيق، أبو جامع نسيم، 2010، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر–غزة، العدد الأول المجلد 12.
4. بخاري، عبلة، 2014، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط.
5. البياتي، فارس، 2008، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
6. حطاب، كمال، 2006، رؤية إسلامية نحو التنمية، مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، العدد الثاني المجلد 33.
7. سمية، أوشن ، 2014، نظريات التنمية الاقتصادية، الدنمارك، بحث– كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة.
8. الصوراني، غازي، 2006، الاقتصاد الفلسطيني الواقع والآفاق، بحث، فلسطين.
9. عابد، طارق، 2012، تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين–دراسة حالة قطاع غزة 2005–2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة.
10. عابدين، محمد، المصري عماد، 2009، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون دراسة تحليلة مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد الأول المجلد 25.
11. عبد اللطيف، مصطفى، الرحمن بن سانية، 2011، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
12. عبد الله، محمد، 2012، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث تغير سياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
13. عربان، حسن ، 2014، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.
14. عماوي، ختام، 2010، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
15. فرحي، محمد، 2003، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، العدد الثاني.

16. الفلاح، بلال، (2014). القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة(أسباب توسعه، خصائصه، ومعيقات تنظيمه)، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس).
17. مقداد، محمد، 2009، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية والعالمية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث- نابلس.
18. مقداد، محمد، وآخرون، 2008، الرؤية الاستراتيجية للدولة الفلسطينية "السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية"، المعهد الفلسطيني للاستشارات وحل النزاعات، غزة، فلسطين.
19. نصر، محمد، 2003، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله.
20. يسري، أحمد عبد الرحمن، 2010، التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، الإسكندرية، بحث- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
21. يوسف، جابر، 2014، إستحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، الدنمارك، بحث- الأكاديمية العربية المفتوحة.

رابعاً: التقارير والمقالات

1. جريدة الاقتصادية، 25.12.2013، مقال بعنوان(عام 2013 الأسوأ على الاقتصاد الفلسطيني، وسيناريوهات متشائمة تنتظر العام 2014).
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التجارة الخارجية**، لسنوات متعددة (1996-2013).
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية**، لسنوات متعددة (1996-2013).
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، إصدارات متعددة.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، إصدارت متعددة.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2013.
7. السلطة الفلسطينية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، 2010-2020.
8. السلطة الفلسطينية، البرنامج الاستثماري الفلسطيني، 1996-1997.
9. السلطة الفلسطينية، البرنامج العام لإنمائي الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 1994- 2000.

10. السلطة الفلسطينية، الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة، 2005.
11. السلطة الفلسطينية، الخطــة الاقتصادية، 2011-2013.
12. السلطة الفلسطينية، الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة، 2014.
13. السلطة الفلسطينية، خطة اقامة الدولة وبناء المستقبل، 2011-2013.
14. السلطة الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية، 2008-2010.
15. السلطة الفلسطينية، خطة الاغاثة والطوارئ، 2009.
16. السلطة الفلسطينية، خطة التأهيل وإعادة إعمار قطاع غزة، 2009.
17. السلطة الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية، 1998-2000.
18. السلطة الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية، 2009-2010.
19. السلطة الفلسطينية، خطة التنمية المتوسطة المدى، 2005-2007.
20. السلطة الفلسطينية، خطة التنمية للأعوام، 1999-2003.
21. السلطة الفلسطينية، خطة الطوارئ والاستثمار العام، 2003-2004.
22. السلطة الفلسطينية، وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، 2009-2011.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. جريدة الاقتصادية، www.eqtesadia.ps.
2. مدونة العمران، digiurbs.blogspot.com.
3. موقع إسلام ويب، library.islamweb.net .
4. موقع الأمم المتحدة للتنمية، www.un.org/ar/development
5. موقع التمويل الإسلامي، islamfin.go-forum.net.
6. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، www.pcbs.gov.ps.
7. موقع الشبكة المعرفية www.veecos.net
8. موقع جامعة أم القرى، uqu.edu.sa .
9. موقع ويكيبيديا، ar.wikipedia.org.

الملاحق

الملحق رقم (1) معدل البطالة للفترة (1996-2013)

السنة	معدل البطالة%
1996	22.9
1997	20
1998	14.5
1999	12
2000	14.3
2001	25.3
2002	31.2
2003	25.5
2004	26.8
2005	23.5
2006	23.7
2007	21.7
2008	26.6
2009	24.5
2010	23.7
2011	20.9
2012	23
2013	23.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة التقرير السنوي، 2013.

الملحق رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (1996-2013)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)
1996	3340.1
1997	3830
1998	4379
1999	4741.6
2000	4335.9
2001	3932.2
2002	3441.1
2003	3923.4
2004	4329.2
2005	4796.7
2006	4609.6
2007	4913.4
2008	5212.1
2009	5663.6
2010	6122.3
2011	6882.3
2012	7314.8
2013	7455.6

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، (www.pcbs.gov.ps).

الملحق رقم (3) قيمة الصادرات للفترة (1996-2013)

السنة	قيمة الصادرات (بالألف دولار)
1996	339.47
1997	382.42
1998	394.85
1999	372.15
2000	400.86
2001	290.35
2002	240.87
2003	279.68
2004	312.69
2005	335.44
2006	366.71
2007	512.98
2008	558.45
2009	518.36
2010	575.51
2011	745.66
2012	782.37
2013	900.62

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجارة الخارجية، (www.pcbs.gov.ps).

الملحق رقم (4) عدد العاملين في القطاع الخاص للفترة (1996-2013)

السنة	عدد العاملين (بالألف)
1996	303.732
1997	345.358
1998	400.221
1999	422.772
2000	354.068
2001	310.08
2002	304.648
2003	380.196
2004	385.149
2005	411.246
2006	433.752
2007	471.96
2008	438.219
2009	466.7
2010	487.32
2011	564.975
2012	580.008
2013	582.33

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، إصدارات متعددة.

الملحق رقم (5) القيمة المضافة للقطاع الخاص للفترة (1996-2013)

السنة	القيمة المضافة (بالمليون دولار)
1996	1343.4
1997	1566.7
1998	1825
1999	2070.4
2000	1763.1
2001	1612.6
2002	1433.5
2003	1611.5
2004	1745.8
2005	1897.8
2006	1765
2007	2007.5
2008	1971
2009	2371
2010	2953.1
2011	3469.4
2012	3695
2013	3825.5

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، (www.pcbs.gov.ps).

ملحق رقم (6) نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي الأول

Dependent Variable: G2
Method: Least Squares
Date: 12/06/14 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000372	0.000389	0.955574	0.3427
V2	0.495345	0.061275	8.083950	0.0000
X2	0.094922	0.032228	2.945283	0.0044
L2	0.131853	0.070762	1.863340	0.0668

R-squared	0.791387	Mean dependent var	0.003003
Adjusted R-squared	0.782046	S.D. dependent var	0.006274
S.E. of regression	0.002929	Akaike info criterion	-8.773664
Sum squared resid	0.000575	Schwarz criterion	-8.646189
Log likelihood	315.4651	Hannan-Quinn criter.	-8.722972
F-statistic	84.72306	Durbin-Watson stat	0.798849
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (7) نتائج التقدير النهائي للنموذج القياسي الأول

Dependent Variable: G2-(0.63*G2(-1))
Method: Least Squares
Date: 12/23/14 Time: 12:39
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000183	0.000287	0.638135	0.5256
V2-0.63*V2(-1)	0.445238	0.063515	7.009982	0.0000
X2-0.63*X2(-1)	0.075030	0.032569	2.303739	0.0244
L2-0.63*L2(-1)	0.137005	0.073087	1.874530	0.0653

R-squared	0.732435	Mean dependent var	0.000996
Adjusted R-squared	0.720273	S.D. dependent var	0.004409
S.E. of regression	0.002332	Akaike info criterion	-9.229033
Sum squared resid	0.000359	Schwarz criterion	-9.100548
Log likelihood	327.0162	Hannan-Quinn criter.	-9.177997
F-statistic	60.22309	Durbin-Watson stat	2.120267
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (8) نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: UPERCENT2
Method: Least Squares
Date: 12/06/14 Time: 23:57
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005124	0.001113	4.602655	0.0000
V2	-0.828020	0.122373	-6.766380	0.0000
X2	-0.489583	0.089554	-5.466906	0.0000

R-squared	0.618456	Mean dependent var	-3.39E-05
Adjusted R-squared	0.607234	S.D. dependent var	0.013401
S.E. of regression	0.008399	Akaike info criterion	-6.680154
Sum squared resid	0.004797	Schwarz criterion	-6.584548
Log likelihood	240.1455	Hannan-Quinn criter.	-6.642135
F-statistic	55.11164	Durbin-Watson stat	0.837299
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (9) نتائج التقدير النهائي للنموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: U2-0.6*U2(-1)
Method: Least Squares
Date: 12/23/14 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.212746	0.083972	2.533526	0.0136
V2-0.6*V2(-1)	-82.97168	12.52324	-6.625417	0.0000
X2-0.6*X2(-1)	-59.68248	9.187941	-6.495741	0.0000

R-squared	0.605189	Mean dependent var	0.000143
Adjusted R-squared	0.593404	S.D. dependent var	1.066154
S.E. of regression	0.679832	Akaike info criterion	2.107970
Sum squared resid	30.96551	Schwarz criterion	2.204334
Log likelihood	-70.77895	Hannan-Quinn criter.	2.146247
F-statistic	51.35071	Durbin-Watson stat	2.113865
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (10) نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر للنموذج القياسي الأول

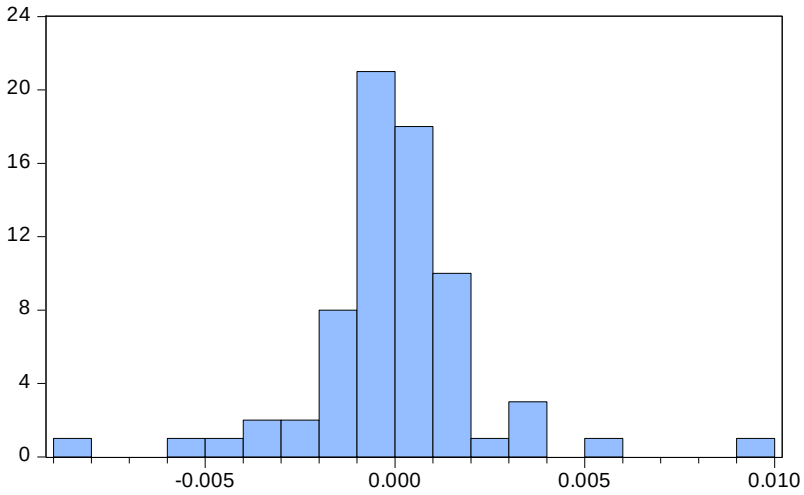

Series: Residuals
Sample 1996Q3 2013Q4
Observations 70

Mean	-3.56e-14
Median	-9.21e-05
Maximum	0.009275
Minimum	-0.008059
Std. Dev.	0.002280
Skewness	0.255864
Kurtosis	7.893548
Jarque-Bera	70.60865
Probability	0.000000

ملحق رقم (11) نتائج اختبار شرط (تجانس التباين) للنموذج القياسي الأول

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.906007	Prob. F(3,66)	0.1372
Obs*R-squared	5.581046	Prob. Chi-Square(3)	0.1339
Scaled explained SS	16.58666	Prob. Chi-Square(3)	0.0009

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/07/14 Time: 00:45
Sample: 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.72E-06	1.77E-06	3.793881	0.0003
V2	-0.000533	0.000278	-1.914721	0.0599
X2	3.45E-05	0.000147	0.235626	0.8145
L2	0.000133	0.000321	0.413267	0.6808

R-squared	0.079729	Mean dependent var	5.13E-06
Adjusted R-squared	0.037899	S.D. dependent var	1.36E-05
S.E. of regression	1.33E-05	Akaike info criterion	-19.56274
Sum squared resid	1.17E-08	Schwarz criterion	-19.43426
Log likelihood	688.6960	Hannan-Quinn criter.	-19.51171
F-statistic	1.906007	Durbin-Watson stat	1.761034
Prob(F-statistic)	0.137165		

ملحق رقم (12) نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر للنموذج القياسي الثاني

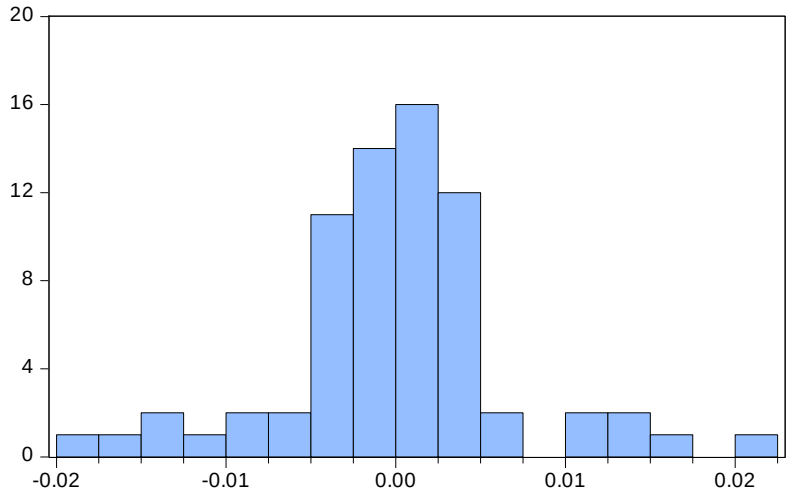

Series: Residuals	
Sample 1996Q3 2013Q4	
Observations 70	
Mean	-9.08e-17
Median	0.000189
Maximum	0.021521
Minimum	-0.018846
Std. Dev.	0.006699
Skewness	0.240325
Kurtosis	4.949509
Jarque-Bera	11.75886
Probability	0.002796

ملحق رقم (13) نتائج اختبار شرط (تجانس التباين) للنموذج القياسي الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.030163	Prob. F(2,67)	0.1393
Obs*R-squared	3.999740	Prob. Chi-Square(2)	0.1354
Scaled explained SS	7.021610	Prob. Chi-Square(2)	0.0299

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/07/14 Time: 01:15
Sample: 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.02E-05	1.16E-05	3.465953	0.0009
V2	0.002332	0.001274	1.831327	0.0715
X2	-0.001278	0.000932	-1.371390	0.1748

R-squared	0.057139	Mean dependent var	4.42E-05
Adjusted R-squared	0.028994	S.D. dependent var	8.85E-05
S.E. of regression	8.73E-05	Akaike info criterion	-15.81358
Sum squared resid	5.10E-07	Schwarz criterion	-15.71721
Log likelihood	556.4752	Hannan-Quinn criter.	-15.77530
F-statistic	2.030163	Durbin-Watson stat	1.927221
Prob(F-statistic)	0.139314		